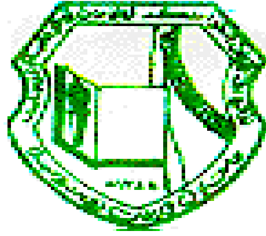
جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية



مآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ من خلال شرح جمل الزجاجي

(عرض ودراسة تحليليةنقدية)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب :**إشراف الأستاذ الدكتور** :

إبراهيم عبدالله أحمدالزين محمد غالب عبدالرحمن وراق

١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

مُقَدِّمَة

الحمد لله،والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد ، فإن موضوع هذا البحث هو : المآخذ التي اعترض بها ابن خروف في شرحه جملَ الزجاجي على ابن بابشاذ.يقوم البحث على جمعها وإحصائها وتصنيفها وتحليلها ونقدها في ضوء شواهد النحو ، وقواعده ، وآراء علمائه عبر العصور المختلفة،ودراستها دراسة تقوم على التتبع والترتيب التاريخي والمقارنة،بما يفضي إلى استخلاص النتائج ، والترجيح المؤسس على الدليل النقلي ، والمنطق العقلي ؛ بغية الوصول إلى الصواب والحق ، والحقيقة العلمية المجردة في تلك المآخذ والتهم والردود التي وصل فيها القول أحيانا إلى الوصف بالجهل ، والتهافت ، وتسفيه الرأي ، وما إلى ذلك مما يخرج عن إبداء الرأي العلمي في قضايا الخلاف النحوي إلى التجريح الشخصي، والهجوم العنيف على المخالف في الرأي.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في أمور ،أهمها ـ في نظر الباحث ـ ما يأتي:

١- مكانة ابن خروف في علوم العربية بعامة ، والنحو والصرف بخاصة، وهو:علي ابن محمد بن علي بن خروف الأندلسي ،ولد عام ٥٢٤هـ وتوفي عام ٦٠٩هـ،فهو من نحاة القرن السادس الهجري،وقد عرف بجودة العلم ودقة الفهم،وكان إماماً في العربية مدققاً،محققاً ماهراً، مشاركاً في علم الأصول، أخذ عن ابن طاهر الخِدَبّ ، صاحب الحواشي على كتاب سيبويه، بفاس،وأقرأ النحو في عدة بلاد ثم أقام بحلب ، ومات بإشبيلية عن عمر ناهز ٨٥ سنة. له شرح على كتاب سيبويه سماه : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل،وهو من أهم شروح الجمل للزجاجي وأشهرها ، وعلى مآخذه ومعارضاته لابن بابشاذ يقوم بحثي هذا. وله مكانة عند النحاة في عصره وما بعده إلى اليوم؛إذ يتردد ذكرُه ، وتنتشر أقوالُه وآراؤه في مؤلفات النحو من بعده وفي البحوث والرسائل،بطريقة لافتة للنظر ، وبصورة واسعة،وما كتب عنه ، وعن مؤلفاته من بحوث وتحقيقات خير دليل على ذلك.

٢- مكانة ابن بابشاذ في النحو لا تقل كثيراً عن مكانة ابن خروف ،وهو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ومعناه:الفرح والسرور) أبو الحسن النحوي المصري، لا يعرف له تاريخ

ميلاد ،وتوفي سنة ٤٦٩هـ أي قبل أن يولد ابن خروف بنحو خمس وخمسين سنة؛فلم يعاصره بحال من الأحوال.وكان ابن بابشاذ أحد أئمة النحو الأعلام البارزين في فنون العربية مع فصاحة اللسان،قَدِمَ إلى بغداد في تجارة اللؤلؤ ، لكنه ترك التجارة وأقبل على العلم،فأخذ عن علماء بغداد ، ثم رجع إلى مصر،فاستُخْدِم في ديوان الإنشاء ، يراجع ما يخرج منه، فيصلح ما فيه من خطأ في اللغة والنحو(مدقق لغوي).وكان له حلقةٌ يدِّرس فيها علومَ العربية في جامع مصر، ثم تزهد وانقطع عن الناس حتى مات.له مؤلفات أهمها : شرح الجمل ، والمحتسب في النحو وشرحه ، والتعليق في النحو،في خمسة عشر مجلداً .وله مكانة في النحو وعلم العربية لا تخفى ، وإن كان ابن خروف أكثر شهرة منه وأكثر ذكراً في كتب النحو والصرف،والشهرة أرزاق.

٣- مكانة كتاب الجمل في النحو،هو كتاب متوسط شامل لأبواب النحو والصرف، سهل العبارة، لأبي القاسم الزجاجي أحد أعلام النحو في القرن الرابع الهجري،وهو من أهم الكتب في النحو ، تداني شهرته شهرة كتاب سيبويه،وقد أكبَّ عليه العلماء بالدرس والشرح حتى بلغت شروحه المغربية وحدها مائة وعشرين شرحاً،هذا عدا شروحه المشرقية،ويذكر أنَّه كتاب مباركٌ، وضعه مؤلفه بمكة، فكان كلما انتهى من باب منه طاف به بالبيت الحرام ، ودعا الله أن ينفع به،ولم يكتب شيئا منه إلا وهو على طهارة؛ فكان لا يشتغل به أحد إلا انتفع به.

أسباب اختيار الموضوع:

من المؤكد أن الموضوعات المهمة في النحو والصرف كثيرة، وكان الذي حدا بي إلى اختيار هذا الموضوع أسباب ، أهمها ما يأتي:

١- قيامُهُ على المآخذ والردود والاعتراضات والمناقشات،وهي مما يفتح ذهن الباحث، ويوسع مداركه ، وينمي استعداده لتقبل الآراء المختلفة ، والصبر على البحث والمثابرة على الجدل بالتي هي أحسن؛للوصول إلى نتائج تقوم على الأدلة العلمية المنطقية ،وتفيد العلم وأهلَه.

٢- ارتباطه بالتراث النحوي العريق؛مما يتيح فرصة للاطلاع الواسع على المراجع الأمهات ، والكتب الأساسية في النحو والصرف على طول تاريخهما ، قبل زمن الموضوع وبعده؛لمعرفة دوافعه وأسبابه وآثاره فيما جاء بعده. وهذا من أهم ما يبني الشخصية العلمية في الباحث،فيبني بحوثه ودراساته المستقبلية على أرضية ثابتة من المعرفة بالتراث ، وأعلامه ، وكتبه ، والآراء والمذاهب والمواقف في مجال تخصصه،وهذا من الضرورة

بحيث لا يخفى.

٣- تعلقه بالخلاف النحوي،وهو باب واسع في مكتبة التراث النحوي واللغوي،مما يستدعي دراسة مقارنة بين الآراء المختلفة ، والمذاهب المتباينة ، والمواقف المتقاطعة المتعارضة، فيكون الباحث كالقاضي العدل ، يلتزم الحيدة والنزاهة مع بذل أقصى الجهد الممكن في تقصي الأدلة والشواهد والبراهين ، والمقارنة بينها في صبر لا يعرف الكلل ، ومصابرة لا يداخلها الملل ،وجلد لا يتطرق إليه الضعف والخور؛للوصول إلى الحكم العادل ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، وإحقاق الحق وإبطال الباطل،وإن كانت القضايا الأدبية واللغوية يصعب فيها الوصول إلى رأي قاطع ، وقول نهائي ، أو كلمة أخيرة؛إذ يظل الباب مفتوحاً لمن يأتي بعدُ مهما بذل الأول من جهد وطاقة في التقصي والدراسة.

المنهج المتبع في إعداد البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يقوم على وصف الحقائق العلمية ، والآراء والمواقف بدقة ثم تحليلها بالنقاش والفحص والتفكيك ، ثم نقدها وتمييز كل رأي عن الآراء الأخرى بما له وما عليه ، من خلال أدلته وشواهده النقلية ، وقرائنه المنطقية ، ومنطلقاته الفكرية ، ودوافعه العلمية ، وغير العلمية،بناءً على ما يظهر بالدراسة والبحث، هذا مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي الاستقرائي في حصر المسائل الخلافية وتصنيفها، والمنهج التاريخي في عرض الآراء ومقارنتها ؛ لأن اللاحق يأخذ من السابق ويتأثر به، ذكر ذلك أو لم يذكره ، فلا بُدَّ من أخذ الآراء والمواقف على ترتيبها التاريخي وسياقها الزماني والمكاني،ويمكن تسمية مجموع ذلك كله بالمنهج التكاملي ولو من باب التجاوز والتسامح في استخدام المصطلح.

الجهود السابقة في الموضوع:

لا يختلف اثنان في ضخامة المكتبة النحوية والصرفية قديماً وحديثاً ،فلا يخلو موضوع من بحث ، بل من بحوث تمت فيه في القديم وفي الحديث،وإنما يحاول كل باحث جاد وضع لبنة على هذا الصرح الشامخ ليزداد علوًا على مرِّ العصور.

وبناءً على ذلك فقد كُتِبَ الكثيرُ عن الخلافات النحوية ، وعن المآخذ والردود والمناقشات العلمية في تاريخ النحو،وكذلك الأمر بالنسبة للزجاجي وجمله ، وابن بابشاذ وآرائه ، وابن خروف ومذهبه،ولكني لم أجد من بين ذلك كله بحثا خُصِّصَ لموقف ابن خروف من ابن بابشاذ ومآخذه عليه ، وشدته في الرد عليه ، وحرصه على

تتبعه،وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن ذلك يحتاج إلى بحث خاص،منهم الدكتورة سلوى محمد عمر عرب ، محققة شرح ابن خروف على جمل الزجاجي ،ولم أجد من فعل ذلك بالرغم من بحثي الطويل ، وسؤالي أهل المعرفة والتخصص والخبرة ، واتصالي بمراكز البحث والمكتبات في الجامعات ، ومواقع الشبكة العنكبوتية المعنية بمثل هذه الدراسات.

أما الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع هذا البحث من قريبٍ أو بعيدٍ ، فقد اطلع الباحث على بعضها ، ولم يتمكن من الاطلاع على بعضها الآخر ، وهي :

١. استدراكات على شرح الجمل لابن خروف ، لعلاء الدين حموية ، بحث منشور ، في مجلة مجمع اللغة العربية ، الأردني ، العدد : (٦٦ ، ٦٧) .
٢. معايير ابن خروف في اعتراضاته النحوية على ابن بابشاذ ، لبندر بن عبدالمولى السلمي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٢٨هـ /١٤٢٩هـ .
٣. اعتراضات ابن بزيزة على ابن خروف في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل ، لجوهرة سعيد الأسمري ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٩م .
٤. موقف ابن خروف من آراء أستاذه الخدبَّ في كتاب تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لشادن عبدالعزيز بصفر ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة .

وهذه الأربعة الأُوَل لم يطلع عليها الباحث ، وقد أشارت إليها الدكتورة سلوى محمد عمر عرب في تحقيقها لشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، في الجزء الأخير منه.

٥.استدراكات البطليوسي على الزجاجي من خلال كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لازدهار عبدالرحمن السيد إبراهيم أبو الغيث ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
٦.مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه : (البغداديات ، والعسكريات ، والإيضاح ، والتكملة ، والشيرازيات ، والعضديات) ، لبسلم عبدالرسول وحيد علي الشيباني ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
٧. ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس ، لمحمد موعد ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، بدمشق ، العدد (٩٧) ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م ، وهو مرفوع في الشبكة العنكبوتية .
٨. مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ، لعلي بن حسين

ابن يحيى الأمير ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م .

٩. مآخذ أبي جعفر النحاس النحوية في كتابه إعراب القرآن على أبي زكريا الفراء في كتابه معاني القرآن ، لطلحة آدم أحمد صالح ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٠م .

١٠. مآخذ بدرالدين ابن الناظم النحوية على ألفية ابن مالك ، لسعدية همة يوسف أحمد ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، السودان ، ٢٠١١م .

وبناءً على ذلك اختاره الباحث موضوعاً لبحثه، وأسأل الله لطفه وتوفيقه ورحمته،لأقدم هذا البحث في صورة علمية ارتضيها لنفسي ، ويرضى عنها الآخرون بحول الله وقوته.

مكانة هذا البحث بين ما سبقه في الموضوع:

أشار الباحث في الفقرة السابقة ، إلى كثرة الكتب والبحوث والدراسات في النحو ، وفي مسائله وقضاياه بعامة ، و في جمل الزجاجي وابن بابشاذ ، وابن خروف بخاصة، ويضيف هنا الإشارة إلى أن عدداً لا بأس به من شروح الجمل قد حققت في السنوات الأخيرة ونُشر بعضها،كشرح ابن بابشاذ ، الذي حققه الدكتور علي بن توفيق الحمد، وشرح ابن خروف ، الذي حققته الدكتورة سلوى محمد عمر عرب ، وشرح ابن الضائع ، الذي حققه الدكتور نادي عبد الجواد، وشرح ابن بزيزة ، الذي حققه الدكتور محمد غالب عبدالرحمن وراق ، وشرح ابن عصفور ،الذي حققه الدكتور صاحب أبو جناح ، وشرح ابن أبي الربيع ، الذي حققه الدكتور عياد الثبيتي، وشرح ابن هشام ، الذي حققه الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، وشرح ابن الفخار ، الذي حققه حماد محمد الثمالي ، وتقييد ابن لب الغرناطي على الجمل ، الذي حققه الدكتور محمد الزين زروق ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، للبطليوسي ، الذي حققه سعيد عبدالكريم سعودي ، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، الذي حققه أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين ، وكتب الدكتور الحافظي محمد بحثاً عنوانه: منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية ، وكتب الدكتور مازن المبارك كتاب عنوانه : الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح .كل ذلك في بحوث حصلوا بها على درجات علمية في جامعات مختلفة.

أما هذا البحث فينطلق من تلك البحوث وما شابهها إلى المحاكمة العلمية بين الرجلين فيما ادعاه الآخر على الأول، في بحث تحليلي نقدي مقارن ، ومنهج وصفي استنباطي استنتاجي مقارب بما لا أعرف له سابقاً في هذا الباب تحديداً ـ فيما أعلم ـمع اتخاذ تلك البحوث مصادر لا تغيب، وموارد لا تجهل، وأساساً لا يقوم البحث بدونه.

أهم مصادر البحث ومراجعه :

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحثعلى أمهات كتب النحو والصرف في القديم والحديث؛ كالكتاب لسيبويه ، وشروحه ، وشروح شواهده،وبخاصة شرحه لابن خروف ، والمقتضب،للمبرد،والأصول في النحو،لابن السراج،والمفصل للزمخشري وشروحه ، وشروح شواهده ، وكافية ابن الحاجب وشافيته وشروحهما ، وكتب ابن مالك،وبخاصة الكافية الشافية وشرحه ، والتسهيل وشروحه ، والألفية وشروحها ، وكتب ابن هشام الأنصاري وبخاصة المغني والتوضيح وما كتب عليهما من شروح وحواش ، والكتب الحديثة في النحو ، و رسائل الماجستير والدكتوراه في التخصص بعامة وموضوع البحث بخاصة، هذا مع الاستعانة بالبحوث ذات الصلة في الدوريات المتخصصة والمؤتمرات العلمية الخاصة علاوة على كتب التاريخ ، وتاريخ النحو ، وتراجم النحاة والمعاجم العربية،كلاً في موضعه وحسب الحاجة إليه،هذا إلى جانب المراجع الأساسية الثلاثة التي عليها يقوم البحث وهي كتاب جمل الزجاجي وشرحاه لابن بابشاذ وابن خروف.

أسئلة البحث:

هنالك أسئلة أسعى إلى الإجابة عنها بصورة علمية من خلال البحث والدراسة،ومن أهمها ما يلي:

١.ما أسباب حملةِ ابن خروف في شرحه لجمل الزجاجي على ابن بابشاذ دون بقية النحاة ، ومن سبقه إلى شرح الجمل أو غيره من كتب النحو ؟

٢.هل كان هدف ابن خروف في ذلك بيان الحقيقة ، وإحقاق الحق ، وإبطال الباطل ؟

٣.هل قامت ردوده ومآخذه ومناقشاته على أدلة علمية وحجج منطقية ؟

٤.هل كان محقاً في تلك الردود والمناقشات ؟

٥.ماذا أفاد الدرس النحوي من تلك الردود والمناقشات ؟

٦.ما آثار تلك الردود والمناقشات فيما جاء بعد ابن خروف من كتب ودراسات وبحوث؟

٧.ما مواقف من جاء بعد ابن خروف من النحاة والباحثين والدارسين من تلك الردود

والمناقشات ؟

٨.هل كان ابن بابشاذ هو صاحب تلك الآراء التي ردها عليه ابن خروف ، أو هو مسبوق إلى ذلك ؟

٩.هل سبق أحد ابن خروف إلى الرد على ابن بابشاذ في تلك المسائل ، أو كان هو أول من رد عليه ؟

١٠.هل وافق أحد ابن خروف في ردوده على ابن بابشاذ ، وهل هنالك من دافع عن ابن بابشاذ ورد على ابن خروف ردوده ومآخذه على ابن بابشاذ ؟

فروض البحث:

سعى الباحث من خلال البحث والدراسة إلى اختبار الفروض الآتية والتحقق من صحتها ، أو عدم صحتها على ضوء الأدلة والشواهد وآراء العلماء والباحثين والدارسين المتخصصين:

١.كان ابن خروف محقاً في رده على ابن بابشاذ من خلال شرح جمل الزجاجي .

٢.كان ابن خروف متحاملاً على ابن بابشاذ ؛ لأسباب غير علمية ودوافع مجهولة .

٣.كان ابن خروف منصفاً في رده على ابن بابشاذ وقد اتبع المنهج العلمي في ذلك .

٤.تجاوز ابن خروف حدود العلم والأدب بين أهل العلم في رده على ابن بابشاذ في شرح الجمل ، ولم يلتزم المنهجَ العلمي ، ولا سلك الطريق القويم في ذلك ، كما ينبغي .

٥.كان لتلك الردود آثار طيبة ونتائج مفيدة للدرس النحوي من بعد ؛ إذ وسعت المدارك ، وأسهمت في تضييق دائرة الخلاف في القضايا النحوية ، ووجهت إلى الصواب الذي يؤيده الدليل ويمليه المنطق السليم.

تقسيم البحث:

تقسيم أي بحث يقوم على طبيعته الذاتية ، وحجم مادته العلمية ، وتصنيف مسائله الجوهرية وقضاياه الكلية وأفكاره الأساسية ، فكان تقسيم البحث على النحو الآتي :

١. **مقدمة:** تشتمل على الوظائف الثماني المعروفة لمقدمة البحث العلمي في مناهج البحث الحديثة .

٢. **تمهيد عن المآخذ النحوية :**

تعريفها ، ونشأتها ونموها وتطورها .

٣.**الفصل الأول : كتاب الجمل في النحو وشرحيه لابن بابشاذ وابن خروف :**

المبحث الأول : الجمل في النحو : وصفه ، وأهميته ، ومؤلفه ، وشروحه ، مع عناية خاصة بشرحي ابن بابشاذ وابن خروف .

المطلب الأول : مؤلف كتاب الجمل .

المطلب الثاني : وصف كتاب الجمل وأهميته ، وعناية العلماء به .

المطلب الثالث : شروح الجمل .

المبحث الثاني : ابن بابشاذ : (حياته ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ، ووفاته).

المطلب الأول : ابن بابشاذ اسمه ، وحياته ، وعصره .

المطلب الثاني : شيوخ ابن بابشاذ ، وتلاميذه ، وآثاره .

المطلب الثالث : شرح ابن بابشاذ جمل الزجاجي ، ومذهبه النحوي ، ووفاته .

المبحث الثالث : ابن خروف : (اسمه ، وحياته ، وعصره ...) .

المطلب الأول : ابن خروف : (اسمه ، وحياته ،وثقافته العلمية) .

المطلب الثاني : شيوخ ابن خروف ، وتلاميذه ، وآثاره .

المطلب الثالث : شرح ابن خروف كتاب الجمل ، ومذهبه النحوي ، ووفاته .

٤. **الفصل الثاني : المناقشات والردود في الأسماء .**

المبحث الأول : المناقشات والردود في الأسماء المصروفة وغير المصروفة والعلل المانعة لها من الصرف .

المطلب الأول : الممنوعُ من الصرف لعلتين اثنتين .

المطلب الثاني : الممنوع من الصرف لعلة واحدة .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأسماء المضافة ، والمشبهة بالأفعال ، والتوابع.

المطلب الأول : الأسماء المضافة ، والمشبهة بالأفعال .

المطلب الثاني : التوابع .

المبحث الثالث : المناقشات والردود في الحال و المستثنى و المنادى والتمييز .

المطلب الأول : الحال والمستثنى .

المطلب الثاني : المنادى .

المطلب الثالث : التمييز .

٥. **الفصل الثالث : المناقشات والردود في الأفعال .**

المبحث الأول : المناقشات والردود في العوامل .

المطلب الأول : العاملفي التعجب (فعلا التعجب) ، والصلة منه .

المطلب الثاني : العاملفي المشغول و المتنازع عليه .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأفعال الناقصة .

المطلب الأول : زيادة (كان) ومعمول خبرها .

المطلب الثاني : عمل كان ، واسمها وخبرها المعرفتين .

المبحث الثالث : المناقشات والردود في الأفعال المجزومة .

المطلب الأول : المجزوم من الأفعال .

المطلب الثاني : الجازم من العوامل .

٦. الفصل الرابع : المناقشات والردود في الحروف .

المبحث الأول : المناقشات والردود في الحروف العاملة .

المطلب الأول : (ما) في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ .

المطلب الثاني : (مذ) في قول الشاعر: "... أَقْوَيْنِ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرٍ" .

المطلب الثالث : فتح همزة (أن) وكسرها .

المطلب الرابع : كي الناصبة ولامها .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الحروف المهملة .

المطلب الأول : همزة الاستفهام الداخلة على (لا) النافية .

المطلب الثاني : علة جعل (الواو) علامة الرفع في جمع المذكر السالم .

المطلب الثالث : إقحام حرف مكان حرف .

٧. الفصل الخامس : المناقشات والردود في مسائل متفرقة .

المبحث الأول : المناقشات والردود في المسائل التصريفية .

المطلب الأول : حروف الزيادة : عددها وعللها .

المطلب الثاني : إعلال اسم المفعول .

المطلب الثالث : تصغير الأعلام .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في العدد وكناياته .

المطلب الأول : تعريف العدد ومنتهاه .

المطلب الثاني : صياغة اسم الفاعل من العدد .

المطلب الثالث : تأريخ الأيام والليالي .

٨. **الخاتمة**:وتشتمل على خلاصة البحث وأهم نتائج الدراسة ، وبيان الجديد فيه .
٩.**الفهارس**: للآيات القرآنية الكريمة ، و الشواهد الشعرية ،والأعلام المترجم ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات.

أما شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، فقد أنهت الدكتورة سلوى محمد عمر عرب من تحقيقه ، والجزآن الأولان حتى نهاية باب المخاطبة ، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، بالرقم (٢٢) ، في سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها . أما الجزء الثالث فهو من باب الهجاء حتى باب الحكاية ، من منشورات مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، بالرقم (٥) بدون تاريخ . أما الجزء الرابع فهو من باب (ماذا) إلى نهاية باب شواذ الإدغام ، وهو أيضاً من منشورات مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة ، سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، بالرقم (٢٦) ، الطبعة الأولى ، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م .

وأخيراً فإن الباحث قد اختصر بحثه ، ليس اختصاراً مخلاً ، وإنما اكتفىبالإشارةإلى ما يغني اللبيب عن العبارة ، و يكفي من القلادة ما يحيط بالعنق .

وليس في هذا البحث للباحث فضيلة يمتُّ بها ، ولا وسيلة يتمسك بها ، سوى أنه جمع فيه ما تفرد من مآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في كتابه شرح جمل الزجاجي ، وبسط القول فيه ، ولم يشبع باليسير ، إذ إن طالب العلم منهوم ، فمن رأى فيه خللاً ، أو وجد فيه زللاً ، فهو المثابُ في إصلاحه .

وأقول له بعد ذلك قولالقائل :

يا من غدا ناظراً فيما كتبت وقد أضحى يردد في أفنائه النــظرا
سـألتك الله إن عــاينت مــن خطأ فاستر عليّ فخير الناس من سترا

والله الموفق وعليه التوكل وبه الاستعانة، والحمد لله رب العالمين،وهو حسبي ونعم الوكيل، وصل ـ اللهم ــ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

المآخذ النحوية : تعريفها ، ونشأتها ونموها ، وتطورها .

تعريفها :

المآخذ جمع مأخذ ، وأَخَذْتُ الشيءَ آخُذُهُ أَخْذاً ، والأَخْذُ : التَّنَاولُ ، وهو خِلافُ العَطَاءِ ، وأصل هذه المادة (الهمز والخاء والذال) تتفرع منه فروع متقاربة في المعنى ، منها : الأُخْذَةُ : رقيةٌ تأخذ العينَ ونحوَها ، والإِخْذُ بالكسر ، الاسم ، والأمر منه خُذْ ، ونُجُومُ الأَخْذِ : منازلُ القمر ؛ لأَنَّ القَمَرَ يأخُذُ كُلَّ ليلةٍ في منزل منها ، والمؤَّخذ : الرجل الذي تُؤَخِّذُه المرأةُ رأيه ، وتُؤَخِّذُه عن النساء ؛ كأنه حبس عنهن ، والإِخَاذُ ، بغير هاء : مجمع الماء ، شبيه بالغدير ، وجمعه أُخُذٌ ، والأَخِذُ من الإبلِ : الذي أَخَذَ فيه السِّمَنُ ، وهُنَّ الأواخِذُ ، وأَخِذَ الفَصِيلُ يَأْخَذُ أَخَذاً : اتَّخَمَ من اللبن ، ورجل أَخِذٌ : رَمِدٌ ، وبعينه أُخُذٌ ، أي : رَمَدٌ ، والإِخَاذَةُ والإِخَاذُ أيضاً : أرضٌ يحوزها الرجل لنفسه أو السلطان . وائْتَخَذُوا في القتالِ بهمزتين ، أي : أَخَذَ بَعْضُهم بعضاً ، والاتِّخَاذُ : افتعالٌ أيضاً من الأَخذ ، إلا أنَّهُ أدغم بعد تليين الهمزتين ، وإبدال التاء ، ثم لما كثُر استعمالُه على لفظ الافتعال توهّموا أن التاء أصلية فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ ، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ ، ويقال : ذهب بنو فلان ومن أَخَذَ أَخْذَهُم ـ بالفتح ـ ، أي : ومن سار بسيرتهم ، ومن قال : ومن أَخَذَ أَخْذُهم ـ برفع الذال ، ونصب الهمزةـ ، أو إِخْذُهم ـ بكسر الهمزة مع رفع الذال ، أَي: ومن أَخَذَهُ إِخْذُهُمْ وَسِيرَتُهم ، واسْتُعْمل فُلانٌ على الشَّامِ وما أَخَذَ إِخْذَهُ ـ بالكسر ـ أَي لَمْ يَأْخُذْ مَا وَجَبَ عليهِ من حُسْنِ السِّيرة ، ويقال : لو كُنْتَ مِنَّا لأَخَذْتَ بإِخْذِنَا ، أي : بأَخْلاقِنَا [1].

وآخَذَهُ بِذَنْبِهِ مُؤَاخَذَةً : عَاقَبَهُ ، وفي التنزيل : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾[2]

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة المآخذ ، فلم يُشِرْ إليه النحويون صراحة ، ولكنه يفهم من ورود هذه الكلمة في سياق القرآن الكريم ، في آيات مختلفة ، وكلها

---

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، مادة : (أخذ) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، طبعة مطبعة دار الملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠م ، مادة : (أخذ) .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية :٤٠ .

تدل على العقوبة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[1] ، وقوله تعالى :﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾[2] ، وقوله تعالى :﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾[3] ، وقوله تعالى :﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾[4] .

ومآخذ العلماء بعضهم على بعض ، أن يتصدى أحدهم لنقاط ضعفٍ في الآخر فيأخذها عليه .

نشأتها :

نشأت المآخذ بنشأة النحو ، تنمو بنموه ، وتتسع باتساعه ، والسبب الرئيس في نشأة النحو ، فشو اللحن بفساد الألسنة ، واختلالها ، وهو داءٌ ظهر مبكراً منذ زمن النبي ﷺ واستمر في عهد الخلفاء الراشدين ،وبني أمية ، كما قال أبو الطيب اللغوي[5]: " واعلم أنَّ أوَّلَ ما اختلَّ من كلام العرب فَأَحْوَجَ إلى التَّعَلُّم الإعراب ؛ لأَنَّ اللَّحْنَ ظهر في كلام الموالي والمتعرِّبين من عهد النبي ﷺ فقد روينا أنَّ رجلاً لَحَنَ بحضرته ، فقال : أرشدوا أخاكم "[6] .

فالنحو دواءٌ وُضِع لعلاج داءِ اللحن ، الذي أول ما بدأ يظهر في الإعراب بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات ، كما في قول أبي الطيب السابق ذكره .

---

(١) سورة الحج ، الآية :٤٨ .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية :٤٠ .

(٣) سورة فاطر، الآية :٤٥ .

(٤) سورة غافر ، الآية :٥ .

(٥) هو : عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي ، الحلبي ، من مؤلفاته : مراتب النحويين ، توفي بحلب سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، طبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، ٢/ ١٢٠ .

(٦) مراتب النحويين ، لعبد الواحد علي أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ، ص : ٥ .

فبدأت المآخذ بعد ذلك تنمو شيئاً فشيئاً ، إلا أنها قليلة ؛ لأنَّ العرب كانوا ينطقون عن سجية جبلوا عليها ، كما قال الزُّبيدي [1]: " ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالاً ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة والعربية ، واستبان منه الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها ...." [2] ، فقد أخذ عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على الذين يسيؤون الرميَ في رميهم، عندما قالوا : إنا قومٌ متعلمين ، فأعرض مغضباً ، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشدُّ عليّ من خطئكم في رميكم [3] ، وقول أبي الأسود [4]لابنته، عندما قالت : ما أحسنُ السماءِ ، فقال لها : نجومُها ، فقالت : إني لم أرد هذا ، وإنما تعجبتُ من حسنها ، فقال لها : إذن فقولي : ما أحسنَ السماءَ! [5] ، ما هو إلا نوعٌ من المآخذ .

فلما استقرت قواعدُ النحو علي يد أبي بشر سيبويه [6]، كثرت مآخذ العلماء بعضهم على بعض . كما أن البصريين هم الذين تعهدوا النحو بعد انتهاء مرحلة الوضع

---

(١) هو : محمد بن الحسن الزّبيدي الإشبيلي أبو بكر النحوي اللغوي ، سكن قرطبة من بلاد الأندلس ، والزَّبيدي نسبة إلى زبيد بن صعب بن سعد العشيرة ، رهط عمرو بن معديكرب ، من مصنفاته : الواضح (في النحو) ، وما يلحن فيه عوام الأندلس ، وطبقات النحويين وغيرها ، مات بإشبيلية في جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ،معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي الرومي ، تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، ٢٥١٩/٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي عبدالله الزّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ص : ١١ .

(٣) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٦٧/١ .

(٤) هو : ظالم بن عمرو بن ظالم أبو الأسود الدؤلي البصري ، أول من أسس النحو ، من سادات التابعين ، مات سنة تسع وستين للهجرة ، بطاعون الجارف ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٢٣/٢ .

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين بن عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، طبعة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ص : ١٠

(٦)هو : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه ، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، ولد في قرى شيراز سنة ثمانٍ وأربعين ومائة ، له : كتابه المسمى : كتاب سيبويه ، لم يضع قبله ولا بعده مثله ، وسيبويه بالفارسية ، تعني : رائحة التفاح ، توفي سنة ثمانين ومائة ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م ، ٨١/٥ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ،٢٢٩/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي ص : ٦٦ ـ ٧٧ .

المبكرة بالعناية والرعاية قرابة قرن ، في حين أن الكوفيين قد انصرفوا إلى رواية الأشعار ، والأخبار والملح ، والنوادر ، ثم اجتمعوا بعد ذلك على استكمال قواعده مع التنافس بينهما . وسيبويه نفسه أخذ على الكسائي [1]، كما في المسألة الزنبورية المشهورة (قد كنت أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها)، فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ، فقال له الكسائي : لحنت . ثم سأله عن مسألة من هذا النحو : خرجتُ فإذا عبدالله القائمُ ، أو القائمَ ؟ فقال سيبويه في ذلك كلِّه بالرفع دون النصب . فقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العربُ تنصب ذلك كله [2].

ولعلّ الحقَّ ـ في هذه المسألة ـ مع سيبويه لما يقتضيه القياس في هذا الموضع ويؤيده القرآن ، إذ إنّ (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ، المكوَّنةِ من المبتدأ والخبر ، فهي وما بعدها مبتدأ وخبر ، أما النصب فيكون على الحالية ، وتأويلها ضعيف .

كما أن علماء الطبقتين ـ الرابعة البصرية ، والثانية الكوفية ـ تميزوا بالمناظرات، والمجالسات ، والجدل بين المذهبين البصري والكوفي ، وما هي إلا نوع من المآخذ النحوية ، وقد عقد الإمام السيوطي[3]فناً سماه : (فن المناظرات والمجالسات،والمذاكرات ، والمراجعات ، والفتاوى ، والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات) [4] ومن ذلك :

---

(١) هو : علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء الكوفي ، أبو الحسن الكسائي ، إمام في اللغة ، والنحو ، والقراءة ، له : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، والقراءات ، وغيرها ، توفي سنة تسعٍ وثمانين ومائة ، الأعلام، للزركلي ، ٢٨٣/٤ .

(٢) أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبدالرحمن إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، ص : ٢٤٠ .

(٣)هو : عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري ، جلال الدين السيوطي ، إمام حافظٌ مؤرخ ، له (٦٠٠) مصنف ، توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، ترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، وترجم له الزركلي في كتابه الأعلام ، ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٨٥/٣ .

المناظرة السابقة بين سيبويه والكسائي ، وكذلك المناظرة التي دارت بين الجرمي البصري[1] ، والفرّاء الكوفي[2] فقد اجتمعا ، فقال الفراء للجرمي عن قولهم : (زيدٌ منطلقٌ) لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، فقال له الفراء : وما معنى الابتداء؟ قال الجرمي : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره، فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء : فمثِّله ، فقال له الجرمي : لا يُتَمَثَّل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : (زيدٌ ضربته) لم رفعتَ زيداً ؟ فقال الفراء : بالهاء العائد على زيد ، قال الجرمي : الهاء اسم ، فكيف يرفَعُ الاسم ؟ قال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحدٍ من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو : زيدٌ منطلقٌ...[3] .

والذي يبدو للباحث أن المآخذ النحوية بعامة ، ومآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ بخاصة ، لم تكن كلُّها مآخذ علمية ، بل كان بعضها كذلك ، تسندها الأدلة ، وتقويها البراهين ، وبعضها الآخر مآخذ سياسية عقدية عصبية ؛ كالذي بين سيبويه والكسائي . وإخفاق سيبويه في هذه المسألة لم يكن إخفاقاً علمياً ، بل كان إخفاقاً سياسياً ، وعصبياً ، ليس له وجه من الحق ، كما قال محقق الكتابفي مقدمة تحقيقه: " ويذكرون أن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقاً مبلغ الظنِّ أن الكوفيين افتعلوه ، إذ لم يكن إخفاقاً علمياً ، وإنما هو إخفاق مظاهرة علمية ليس لها وجه من الحق ، أو لها وجه من الحق الكوفي يخالف وجه الحق البصري ، ومهما يكن من شيء فإن يحيى البرمكي قد حفظ لسيبويه مقامه آخراً ، كما حفظه له أولاً، فأجازه بعد

---

(١)هو : صالح بن إسحاق أبو عمرو الجَرْمي ، قدم بغداد وناظر بها يحيى بن زياد ، وقيل له الجرمي ؛ لأنه نزل به في الجرم ، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحةُ المذهب ، وصحة الاعتقاد ، أخذ أبو عمرو عن الأخفش وغيره ، ولقي يونس بن حبيب ، ولم يلقَ سيبويه ، مات سنة خمس وعشرين ومائتين ، وله كتاب في النحو يعرف بالفرخ ، ومعناه فرخ كتاب سيبويه ، إنباه الرواه على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ،٨٠/٢ .

(٢)هو : يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الكوفي أبو زكريا الفراء ، أخذ عن الكسائي ، كان هو والأحمر أشهر أصحاب الكسائي ، وكانا أعلم الكوفيين بالنحو من بعده ، فقيهاً ، عالماً بالخلاف ، وبأيام العرب ، وأخبارها ، وأشعارها ، عارفاً بالطب ... من تصانيفه : معاني القرآن ، توفي سنة سبع ومائتين ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٢٨١٢/٥ ــ ٢٨١٥ .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري : ص ١٤٥ .

تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم " [(١)] .

والمآخذ ليست خاصة بالنحو فحسب ، فقد ألّف الإمام المَرْزُباني [(٢)]كتاباً سماه الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء ، ذكر فيه عيوب الشعراء التي نبه عليها أهل العلم ، وأوضحوا الغلط فيها ، أما عيوبهم في أنفسهم ، وأجسامهم ، وأخلاقهم ، وطبائعهم ، وأنسابهم ، ودياناتهم ، وغير هذه الخصال من معايبهم فذكرها في كتاب آخر له ، سماه بالمفيد ، كما قال عن ذلك في مقدمته [(٣)] .

أما ابن خروف فكان مشهوراً بمآخذه على العلماء ، والردود عليهم ،كما كان كثير العناية بالرد على الناس ، فقد ردَّ على الإمام المبردِّ [(٤)]في شرحه للكتاب ووصف بعض أقواله بالفساد ؛ كقوله : " قال المبرد وأصحابه : وما بعد مخفوضها (رب) لا يجوز إلا أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب منه بذلك ، وهو فاسدٌ ؛ لأن التقليل والتكثير اللّذين دخلاهما ينوبان مناب الصفة " [(٥)] ، وقال في موضع آخر في قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

بقوله :

---

(١) مقدمة كتاب سيبويه ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ١٨/١ .

(٢) هو : محمد بن عمران بن موسى بن سعيد الكاتب المَرزُباني، أول من جمع ديوان يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، ولد في جمادى الآخرة ، سنة سبع وتسعين ومائتين ، والمَرْزُبَاني : (بفتح الميم ، وسكون الراء ، وضم الزاي ، وفتح الباء الموحدة ، وبعد الألف نون) ، نسبة إلى بعض أجداده ، وكان اسمه المرزبان ، توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ٣٥٤/٤ ، ٣٥٥ .

(٣) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المَرْزُباني ، طبعة المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٤٣هـ ، ص : ١٢ .

(٤) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري ، المعروف بالمبرد ، كان إماماً في النحو ، واللغة ، وله التواليف النافعة ، توفي سنة ستٍ وثمانين ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٣١٣/٤ ـ ٣٢٢ .

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، تحقيق خليفة محمد خليفة بريري ، طبعة منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م ، ص : ٢٠ .

" ... وذهب الفراء إلى أن (يجد) بمعنى يدر ، أي إن لم يدر ، و(على) متعلقة بـ(يتكل) علقت عليها (يجد) أي : إن لم يدر على أي الناس يتكل ... وخالف المبرد سيبويه فيها ، وحملها على أحد وجهين : على الاستفهام ، ولا يحذف شيئاً (ليتكل) ، ويحذف (ليجد) مفعولاً ، كأنه إن لم يجد فعلى من يتكل ، وحذف الفاء . وهذا فاسدٌ ؛ لأن الجملة لا موضع لها ، ولا دلالة على الفاء ... " [1] ،وقوله في قول كثير[2] :

مَــــا أَعْطَيَـــانِي ولا سَــــأَلْتُهُما إِلا وَإِنِّـــي لَحَــــاجِزِي كَرَمِــــي

بقوله : " شاهده كسر (إنّ) من وجهين : دخول اللام ومن المعنى ، وذهب المبرد إلى أنه ألا بفتح الهمزة ، وتخفيف اللام ، ويفسد المعنى ؛ لأنه يقول في هذه الرواية إنه لم يسأل، ولم يعط ، ومشهور أن عبدالملك سأله وأعطاه[3] " [4]، وردّ على إمام الحرمين أبي المعالي النيسابوري الجويني [5]، والشيخ ابن الطراوة أبي الحسين سليمان بن محمد المالقي [6] في مقدماته على كتاب سيبويه ، واللغوي المشهور الأعلم الشنتمري [7] ،

---

(١)تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، ص : ١٦٨ .

(٢) هو : كثير عزة عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين به ، صاحب عزة بنت جميل ، وله معها حكايات ونوادر وأمور مشهورة ، وأكثر شعره فيها ، توفي سنة خمس مائة ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، ١/١٧٥ ـ ١٧٨ ، والأعلام ، للزركلي ، ٥/٢١٩ .

(٣) كذا في نصه ، ولعله سأله فأعطاه .

(٤)تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، ص : ٢٣٥ .

(٥)هو : عبدالملك عبدالله بن أبي يعقوب بن يوسف أبوالمعالي الجُويني ، المعروف بإمام الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي ، صنَّف في كل فنٍ ، توفي سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان ، ٣/١٦٧ ـ ١٧٠ .

(٦)هو : سليمان بن محمد بن عبدالله الأندلسي ، أبو الحسين المعروف بابن الطراوة ، نحوي ، وأديب ، وناثر ، من آثاره : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفي سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م ، ١/٧٩٦ .

(٧)هو : يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي الشَنْتمري (بالشين المعجمة ، والنون ، وبعدها تاء ثالثة الحروف ، وميم بعدها راء) الأعلم ، كان واسعَ الحفظ ، جيِّدَ الضبط ، كثير العناية بهذا الشأن ، له شرح الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، وغيره ، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة ، الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، وتزكي مصطفى ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م ، ٢٩/٩٠ .

وابن حزم [1]، وابن إسحاق بن ملكون ، وأبي الوليد بن رشد ، والسُّهيلي [2]، وأطرف حواراته وردوده تلك التي دارت بينه وبين ابن مضاء القرطبي الظاهري [3]، الذي كان كثيرَ الهجوم على النحاة مظهراً لمعايبهم ، وقد عاب عليهم تأولهم للقرآن الكريم، وألف في ذلك كتاباً في الردِّ على النحاة ، وآخر بعنوان : تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وردَّ عليه ابن خروف بكتابه : تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو ، ولما بلغه ذلك قال : نحن لا نبالي بالكباش النَّطَّاحة ، وتُعارِضُنا أبناءَ الخرفان! [4] .

وقد وصف أقوال ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي بأوصاف مختلفة ، أحياناً يذكر ذلك صراحة ، وأحياناً أخرى ضمناً ؛ كقوله : وقول ابن بابشاذ فاسد ، ولم يأت بشيء في القسمة ، وليس كما زعم ، وحكى قول الزجاج ولم يحط به علماً، وأما زيادة ابن بابشاذ فلا يحتاج إليه ، وأحياناً ينقض نفسه في أخذه على ابن بابشاذ .

---

(١)هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد ، كان حافظاً ، عالماً بعلوم الحديث وفقهه ،كان إليه المنتهى في الذكاء ، وحِدَّةِ الذهن ، وسعة العلم بالكتاب والسنة ، والمذاهب والملل، له مصنفات مفيدة ، توفي سنة ستٍ وخمسين وأربعمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٣٢٥/٣ ـ٣٣٠ ، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، ٦١/٣ ، ٦٢ .

(٢)هو : أبو القاسم عبدالرحمن بن الخطيب أبي محمد الخطيب ، السُّهيلي ، نسبة إلى قرية بالقرب من مالقة ، اسمها سُهيل ؛ لأنه لا يرى سُهيل النجم في شيء من تلك البلاد إلا من رأس جبل شاهق عندها ، له مصنفات كثيرة، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، البداية والنهاية ، للحافظ بن كثير الدمشقي ،تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، طبعة مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية ، بدار هجر ، بدون تاريخ ، ٥٧٥/١٦ ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٤٣/٣ ، ١٤٤ .

(٣) هو : أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي ، له مصنفات مفيدة ، منها : المشرق في النحو ، والرد على النحويين ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان ، وغيرهما ، توفي سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٣٢٣/١ ، والأعلام ، للزركلي ، ١٤٦/١ ، ١٤٧ .

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٣٢٣/١ .

الفصل الأول : كتاب الجمل في النحو وشرحيه لابن بابشاذ وابن خروف .

المبحث الأول : الجمل في النحو : وصفه ، وأهميته ، ومؤلفه ، وشروحه ، مع عناية خاصة بشرحي ابن بابشاذ وابن خروف .

المطلب الأول : مؤلف كتاب الجمل .

المطلب الثاني : وصف كتاب الجمل ، وأهميته ، وعناية العلماء به .

المطلب الثالث : شروح الجمل .

المبحث الثاني : ابن بابشاذ : (حياته ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ووفاته).

المطلب الأول : ابن بابشاذ : (اسمه ، وحياته ، وعصره) .

المطلب الثاني : شيوخ ابن بابشاذ ، وتلاميذه ، وآثاره.

المطلب الثالث : شرح ابن بابشاذ جمل الزجاجي ، ومذهبه النحوي ، ووفاته .

المبحث الثالث : ابن خروف : (اسمه ،وحياته ، وعصره ...) .

المطلب الأول : ابن خروف : (اسمه ، وحياته ، وثقافته العلمية) .

المطلب الثاني : شيوخ ابن خروف ، وتلاميذه ، وآثاره .

المطلب الثالث : شرح ابن خروف كتاب الجمل ، ومذهبه النحوي ، ووفاته.

المطلب الأول : مؤلف كتاب الجمل .

اسمه :

هو أبو إسحق ، عبدالرحمن بن إسحق النهاوندي ، النحوي اللغوي ، الزجاجي ، شيخ العربية في عصره ، ولد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وسكن دمشق ، وقيل أصله من صَيْمَر ، نزل بغداد ، ولزم أبا إسحق بن السري الزجاج حتى برع في النحو ، فنسب إليه ، وعُرف به ، ثم نزل حلب ، ثم دمشق[1] .

وقد ترجم كثير من المؤرخين للزجاجي ، وكلهم يتفقون في نسبه إلى أبيه ، فلم يذكر أحد منهم شيئاً بعد ذلك ، ولعل لأصله الفارسي أثراً في ذلك ؛ إذ لو كان عربياً لما ضاع نسبه ، لما عرف عن العرب من العناية بالأنساب ، كما أن شعوره بذلك وتواضعه من جهة أخرى أديا إلى إهمال تلك الحقيقة [2] .

والزجاجي تلميذ الزجاج أحد الأئمة الذين أسسوا المدرسة البغدادية ،وأقاموا صرحها الشامخ.

شيوخه :

لزم الزجاجي عددًا من علماء عصره ، وتلقى العلم على أيديهم ، وتتلمذ عليهم ، منهم :

١. محمد بن العباس اليزيدي .
٢. أبو بكر بن دريد .
٣. أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري .
٤. أبو جعفر بن رستم الطبري .
٥. أبو الحسن بن كيسان .
٦. أبو الحسن بن علي بن سليمان الأخفش .
٧. أبو موسى الحامض .

---

(١) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ١٣٦/٣ .

(٢) أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، طبعة دار الرشيد للنشر ، سلسلة كتب التراث ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، بالرقم (٩٥) ، ١٩٨٠م ، ص : ٦ .

إضافة إلى صحبته وملازمته لأبي إسحق الزجاج الذي عرف به ، وقرأ عليه . وغيرهم[1].

قال مازن المبارك عن هؤلاء الشيوخ : " ... هؤلاء هم الأعلام الذين أخذ عنهم ، وتخرّج بهم ، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه كان منهم البصريون ، كما كان منهم الكوفيون ؛ و كان لذلك آثارٌ ظهرت في آراء الزجاجي ، ومؤلفاته ... " [2] .

تلاميذه :

لم تذكر كتب التراجم ممن روى عنه سوى :

١. أحمد بن شرام النحوي .

٢. أبي محمد بن أبي نصر ، ذكرهما الإمام السيوطي في بغيته [3] ، وزاد عليهما صاحب (معجم المؤلفين) .

٣.محمد بن سابقة ، ولعل أكثرهم كان من غير المشهورين .

قال عمر رضا كحالة في معجمه : " وجلُّ تلاميذه المعروفين دمشقيونأخذوا عنه النحو واللغة ، والأدب بقراءة كتبه عليه ... وأما تلاميذه ،فمنهم من أخذ عنه مباشرة ، ومنهم من انتفع بكتبه ، وقد كان يحب أن ينفع الله الناس بعلمه فيما يؤلف حتى يطهر ويطوف ، ويدعو ، وكان ممن أخذ عنه محمد بن سابقة النحوي "[4] .

ولعل السبب في أن أكثر تلاميذه كانوا من دمشق ؛ أنه أقام في دمشق أكثر من إقامته في غيرها ، وفيها حدّث ، وأملى وألَّفَ [5].

---

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبدالباقي عبدالمجيد اليماني ، تحقيق عبدالمجيد دياب ، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، ص: ١١٨ ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٣٦/٣ .

(٢) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ، لمازن المبارك ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٦٠م ، ص : ١١ .

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٧٧/٢ .

(٤) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، ٧٩/٢ .

(٥)الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ، لمازن المبارك ، ص : ١١ .

ثقافته العلمية :

قيل : إن الإنسان ابن بيئته ، فقد عاش الزجاجي في أواخر القرن الثالث الهجري، وجزء من القرن الرابع ، فعاصر الأخفش [(١)]، والزجاج [(٢)]، وابن السراج [(٣)] ، وابن الأنباري [(٤)]، وغيرهم، وكان الزجاجي واحداً منهم ، بل كان أكثرهم نشاطاً . أتقن الزجاجي العربية وعلومها حتى كان إمامًا فيها ، يدلُّ على ذلك مؤلفاته ، وما تتصف به من عمق وتنوع ، والدليل على ذلك كتابه الجمل الذي لقي صدى في النفوس، ونال به منزلة رفيعة حتى أكبّ عليه العلماء بالدرس والشرح، وأخذه اللغة عن ابن دريد[(٥)]حتى صنف كتابه (الزاهر في اللغة) . أضف إلى ذلك أن الزجاجي استطاع أن يجمع عدة علوم ، وأن يبرِّز فيها ، منها : علم الحديث ، وعلم الفقه ، وغير ذلك . وقد وصفه صاحب معجم المؤلفين بقوله : " ... ومع أنه كان من أئمة النحو ، ومصنف الجمل، كان علمه باللغة لا يقل عن علمه بالنحو ، فقد أخذ اللغة عن ابن دريد صاحب الجمهرة وغيره ، وكان الزجاجي ممن اشتغل بعلم الحديث ، يدل على ذلك تردد اسمه في الأسانيد المروية ، وأما علمه بالفقه ، والفقه من أوائل الدروس التي يتلقاها العلماء من أشياخهم ، وكتاب الجاجي [(٦)](الإذكار بالمسائل الفقهية) وكلها في الطلاق مما

---

(١)هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط ، أخذ النحو عن سيبويه ، مات سنة خمس عشرة ومائتين ، أحد الأخافشة الثلاثة ، (الأكبر ، والأوسط ، والأصغر) ، أما الأكبر فهو : عبد الحميد بن عبدالمجيد ، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ، أما الأصغر ، فهو علي بن سليمان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان، ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٢)هو : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق النحوي الزجاج ، كان من أهل الدين والفضل ، حسنَ الاعتقاد ، جميلَ المذهب ، له مصنفات حسان ، منها : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ٥١/١ ــ ٦٣ .

(٣)هو : محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج ، كان أحد الأئمة المشاهير ، له كتاب (الأصول في النحو) وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن ، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي ، ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ .

(٤)هو : عبدالرحمن بن محمد ، كمال الدين بن الأنباري ، أحد الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، صنَّفَ في النحو كتاب أسرار العربية ، والميزان في النحو ، وطبقات الأدباء جمع فيه بين المتقدمين والمتأخرين مع صغر حجمه ، وغيرهما ، توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة . المرجع السابق ، ٣٠٩/٣ .

(٥)هو : محمد بن الحسن بن دُريد الأزدي البصري ، له الجمهرة في اللغة ، والأمالي ، واشتقاق الأسماء والقبائل ، وغيرها ، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٢٥١/٢ ــ ٢٥٤ .

(٦) كذا في نصِّه ، ولعله : وكتاب الزجاجي .

يدل على علمه الفقه، وأنه كان فقيهًا ونحويًا معاً "[1].

مصنفاته :

كان الزجاجي من أكثر علماء عصره طلبًا للعلم ، وأكثرهم حرصًا عليه ، حتى إن تآليفه قد اتصفت بالشمول والتنوع فألف في موضوعات متنوعة في النحو ، والصرف ، واللغة ، والآداب ، والقافية والمعاني ، منها :

١.كتابه الجمل ، وهو من أشهر كتبه ، جمع فيه بين النحو والصرف ، وألحق به ما يتصل بالخط والهجاء ، حققه ابن أبي شنب ، طبعة مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٩م ، دون ذكر الطبعة .

٢. الإيضاح في علل النحو ، حققه مازن المبارك ، طبعة دار النفائس ، بيروت ، إصدار طبعتها الأولى ،(١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) ، والخامسة ،(١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) وقدّم له شوقي ضيف مقدمة لطيفة ، قال فيها : " ... الكتاب طرفة نفيسة ، لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية ، ولأن صنعة الزجاجي فيه ـ كصنعته في مختلف مؤلفاته ـ غاية في الوضوح والبيان ، فالضيم لا يدخل على أسلوبه ، ولا يدخل الاستغلاق على ألفاظه ... وقد جمع الزجاجي في هذا الكتاب العلل النحوية التي عُرفت حتى عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب ، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متحيّف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغدايين ، فهو يعرض أراءهم وعللهم في دقة وتحر شديد ... "[2].

٣.الزاهرة في اللغة .

٤.شرح الألف واللام للمازني .

٥. شرح خطبة أدب الكاتب .

٦. المخترع في القوافي .

٧. الكافي في النحو .

٨.كتاب اللامات ، حققه عبدالسلام هرون ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٩.المجالس طبع باسم مجالس العلماء ،حققه عبدالسلام هرون ، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

---

(١)معجم المؤلفين لتراجم مصنفي الكتب العربية ٧٩/٢ ، الزجاجي حياته وآثاره ، لمازن المبارك ، ص : ١٣ .

(٢) مقدمة الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي .

١٠.الإبدال والمعاقبة والنظائر، وشرح أسماء الله الحسنى [١] . وقد ذكر صاحب الفهرست في كتابه قوله : " وله من الكتب القوافي " [٢] . ولم يذكر ممن ترجم له كتابه حروف المعاني [٣].

١١. حروف المعاني ، حققه علي توفيق الحمد ، طبعة مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٢. أخبار أبي القاسم الزجاجي ،حققه عبد الحسين المبارك ، طبعة دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م ، سلسلة كتب التراث ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، بالرقم (٩٥) ، وهو كتاب يجمع بين فنون الأدب ،والنحو ، واللغة ، والأخبار ؛ كالكامل للمبرد .

١٣. اشتقاق أسماء الله الحسنى ، حققه عبد الحسين المبارك ، طبعة مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٤م .

وفاته :

توفي الزجاجي بدمشق في رجب سنة سبع وثلاثين وثلثمائة ، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة ، وقيل في ذي الحجة منها ، وقيل في رمضان سنة أربعين [٤] .

قال صاحب وفيات الأعيان : " وتوفي في رجب سنة سبع وثلاثين ، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين ، والأول أصح ، وكان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية فمات بطبرية " [٥] .

وورد في معجم المؤلفين قوله : " ... ثم خرج مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية متنقلاً من الشن إلى طبرية ، فألف ودرس بها إلى أن توفي فيها سنة (٣٣٧)هـ على أصح الأقوال " [٦] .

---

(١) الأعلام للزركلي ، ٢٩٩/٣ ، والوافي بالوفيات ، للصفدي ٦٧/١٨، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لليماني ، ص : ١١٨ ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين بن عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، ص : ٢٢٧ .

(٢) الفهرست ، للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق ، تحقيق رضا ، بدون توثيق ، ص : ٨٧.

(٣) قال في مقدمته :" أما بعد ، حفظك الله ، وهدانا وإياك للسداد ، ووفقنا وإياك فيما نحاول دينا ودنيا للرشاد ، فإنك سألتني أن أضع لك كتابًا أشرح لك فيه جميع معاني الحروف ، وعلى كم ، وبه يتصرف الحرف منها ، فأجبتك إليه ، وأحنت عونًا عليه ، فمن ذلك ... " مقدمة كتاب حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٧٧/٢ .

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ١٣٦/٣ .

(٦) معجم المؤلفين لتراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، ٧٩/٢ .

المطلب الثاني : وصف كتاب الجمل وأهميته ، وعناية العلماء به .

كتاب الجمل في النحو ، كتاب متوسط الحجم ، شامل لقواعد النحو والصرف ، وقد ألحق به مؤلفه فصلاً عن الخط والإملاء على طريقة القدماء ، سهل العبارة ، بعيداً عن التعقيد ، كما أشار مؤلفه إلى ذلك [١] ، سخياً بالأمثلة ، وهو من أهم الكتب في النحو وأشهرها ، وقد نال هذا الكتاب شهرة مدوية في العصور الوسطى ؛ لدقة تنظيمه وتبويبه وحسن صياغته ، ويسر أسلوبه ، كذلك المنهج الذي اتبعه الزجاجي كان له الأثر فيما لقيه من عناية وشهرة ، شهرته تداني شهرة كتاب سيبويه .

ومن المعلوم أن كتب التراث النحوي في القديم والحديث كثيرة ، هُيِّئ لبعضها من الذيوع والانتشار ، ما لم يهيأ لبعضها الآخر ، كما أن العلماء قد أقبلوا على بعضها بالشرح والدراسة ما لم يقبلوا على بعضها الآخر ، والجمل من الكتب التي ذاعت وانتشرت ، وقد أقبل عليه العلماء بالدرس والشرح ، وشرح شواهده . دارت حوله شروح ومطولات ، بلغت شروحه المغربية مائة وعشرين شرحاً عداشروحه المشرقية فتلقفه الأندلسيون بالإعجاب .

وقد ظلّ المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتى ظهور ابن مالك [٢] في القرن السابع ، وابن هشام [٣] في القرن الثامن ، لا يعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به .ولعل هذا الاهتمام الذي حظي به كتاب الجمل في المشرق قد انحسر بعض الشيء ، بسبب ما ذكره المؤرخون من أن ظهور كتاب الإيضاح، للفارسي [٤]،

---

(١) قال الزجاجي في جملة : " ... وهو قول سيبويه ، وتقريبه على المتعلم " الجمل ، للزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ، طبعة مطبعة كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م ، ص : ٩٠ .

(٢)هو : محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ، إمام النحاة ، وحافظ اللغة ، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ١/١٣٠ ـ ١٣٧ .

(٣)هو : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، النحوي ، الفاضل ، العلامة المشهور ، صاحب التصانيف الممتعة ، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٢/٦٨ ـ ٧٠ .

(٤)هو: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي ، من تصانيفه : الإيضاح في النحو ، والتكملة في التصريف، وغيرهما ، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ، ١/٤٩٦ـ ٤٩٨ .

واللمع، لابن جني [1] جعل الناس ينشغلون بهما عن الجمل [2] .

لم يضع الإمام الزجاجي مقدمة لجمله يشرح فيها المنهج الذي اتبعه ، والأبواب التي سيتحدث عنها ، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ، ثم شرع في ذكر الأبواب المهمة في علم النحو ؛ كباب الإعراب ، والأفعال ، والتثنية ، والجمع ، والفاعل والمفعول به وغير ذلك ، مختتمًا إياه بأبواب من الصرف ، وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر . ولعل سبب ذلك تأسياً بمن سبقه من النحاة كسيبويه في كتابه ، والمبرد في مقتضبه وغيرهما، إذ إنهم يعرضون موضوعاتهم دون مقدمة ، أو تمهيد ، وقد يكون لكل مؤلف سببٌ يختلف عن غيره .

وهو كتاب نافع مبارك ، صنفه مؤلفه بمكة ، فكان إذا فرغ من باب طاف بالبيت الحرام أسبوعًا ، ودعا الله أن ينفع به ، ولم يكتب إلا وهو على طهارة ، فكان لا يشتغل به أحد إلا انتفع به كما قال ابن خلكان في وصفه : " ... وكتابه الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحدٌ إلا وانتفع به ، ويقال إنه صنفه بمكة حرسها الله تعالى ، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا ، ودعا الله تعالى له أن ينفع به قارئه " [3] .

قال فيه صاحب كشف الظنون : " ... وهو كتاب مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة، قالوا هو من الكتب المباركة لم يشتغل به أحدٌ إلا انتفع به ، ويقال إنه ألفه بمكة المكرمة ، كان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا ، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه ... " [4] .

وقد سلك الزجاجي في كتابه الجمل منهج من سبقه من علماء المدرسة البغدادية، إذ سلكوا منهجًا جديدًا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية ، يقوم على الانتخاب من الآراء البصرية والكوفية جميعًا ، فكان الزجاجي يحيط بآراء المدرستين، ووجوه اعتلالاتها واحتجاجاتها ، فكان يتابع البصريين غالبًا حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة في حجج البصريين ، لا يزال يداويها ،

---

(١)هو : عثمان بن جني ، أبو الفتح النحوي ، من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو ، والتصريف ، وصنف في ذلك كُتباً ، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ص : ١٥٦٥ ـ ١٦٠١ .

(٢) إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطي ، ١٦١/٢ .

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٣٦/٣ .

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٦٠٣/١ .

ويصلحها حتى تسبك في الصورة البصرية ، وأحيانًا يأخذ من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فقد سمى نائب الفاعل ، باسم ما لم يسم فاعله ، وسمى الصفة النعت ، والشركة عطف البيان [(١)] .

ولا غرو في ذلك ؛ لأن الشيوخ الذين أخذ عنهم قد جمعوا بين المدرستين: البصرية والكوفية ، كما قال عن ذلك في كتابه الإيضاح : " من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم : أبوالحسن بن كيسان ، وأبوبكر بن شقير ، وأبوبكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين " [(٢)] .

عناية العلماء بكتاب الجمل :

اعتنى العلماء بكتاب الجمل للزجاجي عناية فائقة ، قال عنه أبو الحسن بن أبي الربيع [(٣)] في مقدمة شرحه : " فإن كتاب أبي القاسم الزجاجي النحوي السُّني قد أجمع مقرئو هذه الصنعة على تقدمه ، وأخذْ النشأة الصغار بحفظه ، لما رأوا بركته ، وخبروا من معرفته ، فرأيت رأيهم ، وأخذت في ذلك أخذهم ، ووضعت عليه تواليفَ عدة منها مختصرة ، ومنها ممتدة " [(٤)] .

وصفه الإمام اليافعي [(٥)] بأنه من المتون المباركة :" ولعمري إن كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما ، وكثرة أمثلتهما ، وهما : جمل الزجاجي ، والكافي في الفرائض للصروفي من أهل اليمن - رضي الله عنه - هما كتابان مباركان ما اشتغل أحد بهما إلا انتفع ، خصوصًا أهل اليمن بكتاب الكافي المذكور ، وبالجمل في بلاد الإسلام على العموم" [(٦)].

---

(١) المدارس النحوية ، تأليف شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، بدون تاريخ ، ص : ٢٤٥ ـ ٢٥٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، طبعة دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، ص : ٧٩ .

(٣)هو : عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع الأندلسي الإشبيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ، له مصنفات مفيدة ، توفي سنة ثمانٍ وثمانين وستمائة ، الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٢٣٨/١٩ ، ٢٣٩ .

(٤) مقدمة البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي ، تحقيق عيّاد بن عيد الثبيتي ، طبعة دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

(٥)هو : عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي ، نسبة إلى يافع من حمير ، مولده ونشأته في عدن ، من مصنفاته : مرآة الجنان ، وغيره ، توفي سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ٧٢/٤ .

(٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي ،٢٤٩/٢ .

المطلب الثالث : أهم شروح الجمل .

ولما كان كتاب الجمل من أهم المصنفات في مجاله ، فقد اعتنى به الشرّاح والمحققون فوضعوا حوله شروحاً كثيرة ، وحظي بشهرة واسعة ولا سيما عند المغاربة ؛ لأن الزجاجي انتقل إلى دمشق ، وأقام بها ، ودرس في جامعها ، وصنف كتابه الجمل ، ثم خرج مع ابن الحارث عامل الضياع الأخشيدية متنقلاً من الشن إلى طبرية ، فألف ودرس بها إلى أن توفي فيها ، وله شروح كثيرة ، ومن أهمها :

١. إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، وهو كتاب كبير في مجلد ضخم ، للأستاذ أبي عبدالله بن السيد البطليوسي ، طبع في القاهرة ، بتحقيق مصطفى إمام ،سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

وأوضح في مقدمته الغرض من تأليفه ، وبيان المنهج الذي اتبعه فقال : " وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه ، وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه ، والمختل من كلامه ، فإنه أصل أصولاً لا تصح من الاعتبار ، واختار في أشياء ما ليس بالمختار ، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر ، وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر ، وأبدأ بذكر أغلاطه ، والمختل من عباراته ، ثم أثني بالكلام في أبياته فأتكلم في إعرابها ، ومعانيها ، وما يحضرني من أسماء قائليها ، وأذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائدًا في فهم القارئ ونبله ، وأنا أسأل الله عونًا على ما أريده إنه ولي الفضل ومسديه لا رب لي سواه ولا معبود حاشاه!" [(١)].

وسماه الخلل في شرح أبيات الجمل ، وهو أصغر من الشرح حجمًا ، أوله الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم .

٢.شرح الجمل ، لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف المتوفى سنة (٣٩٠هـ) تسعين وثلاثمائة ، قال عنه الإمام السيوطي : " كان نحويًا عارفًا بالعربية متقدمًا فيها ، أخذ عن القوطية ، وغيره ... إمام في العربية أستاذ في الآداب ، مقدم في الشعر ، وله في الآداب مؤلفات ، وله كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد ابن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي ... ، وله شرح على الجمل ، وقفت عليه " [(٢)].

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، بدون توثيق ، ص : ٥٨ .

(٢) المرجع السابق نفسه ١/٥٤٣ .

٣.شرح الجمل ، لأبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٣١هـ) إحدى وثلاثين وأربعمائة ، قال فيه السيوطي : " ... كان إمامًا في العربية متمكنًا في الآداب ، قال ابن بشكوال : كان قيمًا بعلم المنطق ، شرح جمل الزجاجي... " [١] .

٤.شرح الجمل ، لخلف بن فتح القيسي ، المتوفى سنة (٤٣٤هـ) أربع وثلاثين وأربعمائة، قال عنه الإمام السيوطي : " كان مقرئًا نحويًا حافظًا للحديث ، حاذقًا به غير الرواية مقتفيًا آثار الصالحين ... وصنف شرح مشكل الجمل للزجاجي " [٢].

٥.شرح الجمل ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشَنْتَمَرِي النحوي المتوفى سنة (٤٧٦هـ) ست وسبعين وأربعمائة ، وله شرح أبياته أيضًا ، كما قال ابن خلكان [٣]فيه : " ... وكان عالمًا بالعربية واللغة ، ومعاني الأشعار ، حافظًا لجميعها ، كثير العناية بها ، حسن الضبط لها مشهورًا ، بمعرفتها وإتقانها ، أخذ الناس عنه كثيرًا ، وكانت الرحلة في وقته إليه ... وكف بصره في آخر عمره ، وشرح كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد " [٤] .

٦.شرح الجمل ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن باذش الغرناطي النحوي ، المتوفى سنة (٥٢٨هـ) ثمانٍ وعشرين وخمسمائة ، قال فيه صاحب البغية : " وصنف : شرح كتاب سيبويه، المقتضب ، شرح أصول ابن السراج ، شرح الإيضاح ، شرح الجمل ، شرح الكافي للنحاس " [٥].

٧. شرح الجمل ، لأبي عبدالله محمد بن علي بن حميدة الحلبي ، المتوفى سنة (٥٥٠هـ) خمسين وخمسمائة .

٨. شرح الجمل لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُهيلي ، المتوفى سنة (٥٨١هـ) إحدى وثمانين وخمسمائة ، ولم يتم ، قال فيه الإمام الصفدي[٦]ـ رحمه الله ـ في ترجمته: "

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٤٨٢/١ .

(٢) المرجع السابق ، ٥٥٦/١ .

(٣)هو : أحمد بن محمد الإربلي شمس الدين ، أبو العباس ، المعروف بابن خلكان ، صاحب التاريخ (وفيات الأعيان) وهو من أحسن ما صنف في هذا الفن ، وغيره من المصنفات ، توفي سنة إحدى وثمانين وستمائة ، مرآة الجنان ، لليافعي ، ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٨ ، والأعلام ، للزركلي ، ٢٢٠/١ .

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٨١/٧ .

(٥) المرجع السابق ، ١٤٣/٢ .

(٦)هو : خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي صلاح الدين ، أديب ، ومؤرخ ، كثير التصانيف الممتعة ، توفي سنة أربع وستين وسبعمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ٣١٥/٢ .

ناظر علي ابن الحسين بن الطراوة في كتاب سيبويه ، وسمع منه كثيرًا من اللغة والآداب ، وكف بصره ، وهو ابن سبع عشرة سنة ، وكان عالمًا بالعربية واللغة والقراءات بارعًا في ذلك ... له من المصنفات : الروض الأُنُف في شرح السيرة ، وهو كتاب جليل جوَّد فيه ما شاء ، ذكر في آخره أنه استخرجه من نيف وعشرين ومائة ديوان ، وله التعريف ، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام ، وشرح آية الوصية ، ومسألة رؤية الله تعالى ورؤية النبي ﷺ في المنام ، وشرح الجمل ، ولم يتم ، ومسألة السر في عوَرَ الدجال " [(١)] .

٩. شرح الجمل لعلي بن قاسم ابن الدقاق الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٠٥هـ) خمس وستمائة.

١٠. شرح الجمل ، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الفافقي ، المتوفى سنة (٧١٠هـ) عشر وسبعمائة ، وهو شرح كبير ، ترجم له صاحب البغية ، وقال فيه : " شيخ النحاة والقراء بسبتة ... وله شرح الجمل وغيره ، مات سنة عشرة وسبعمائة " [(٢)] .

١١. شرح الجمل ، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام النحوي ، المتوفى سنة (٧٦٢هـ) اثنتين وستين وسبعمائة ، وقد حقق هذا الشرح علي محسن عيسى مال الله ، وقد مهّد في تحقيقه لهذا الكتاب بتمهيد ذكر فيه حياة الزجاجي ، وحياة ابن هشام ، وآثارهما العلمية ، وتحدث في الفصل الأول عن كتاب الجمل وشرحه ، وناقش وحلل مادته ، وفي الفصل الآخِر تحدث فيه عن منهج ابن هشام الذي اتبعه في هذا الشرح ، ثم تحدث عن السماع ، وأنواع الشواهد ، والآيات القرآنية ، والشعر ، والأحاديث النبوية ، والقياس ، والتحليل ووجوه الإعراب ، والمصطلح النحوي عند ابن هشام في شرحه ، ثم قارن بين شرح ابن هشام ، والشروح الأخرى هذا كله في القسم الأول ، أما القسم الآخر فخصه للتحقيق .

١٢. شرح الجمل ، لمحمد بن علي الشامي الغرناطي ، المتوفى سنة (٨١٥هـ) خمس عشر وثمانمائة ، ترجم له صاحب البغية ، وذكر له شرحه على جمل الزجاجي [(٣)] حققه محمد زين زروق ، جامعة أم القرى .

١٣. شرح الجمل لقاسم بن محمد الواسطي .

١٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن

---

(١) الوافي بالوفيات ، للإمام الصفدي ١٠١/١٨ ، والبداية والنهاية ، لابن كثير ، ٥٧٥/١٦ .

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٤٠٥/١ .

(٣) المرجع السابق ، ١٩٣/١ .

عبيداللهالقرشي الإشبيلي ، حققه عياد الثبيتي ،طبعة دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، (١٩٨٦م) ، قدمه المحقق لنيل درجة الدكتوراه ، ووطأ له محمود محمد الطناجي ، (١٤٠٧هـ) ، قال ابن أبي الربيع في مقدمته : " فرأيت أن أضع كتابًا مبسوطًا ، يضم ما فيها ، ويجمع معانيها ويستوفيها ، ولم أمر بلفظ مطلق إلا قيدته، ولا ناقص إلا كملته ، ولا مغلق إلا شرحته ، ولا اعتراض إلا أزلته ، ولا شاهد إلا أوضحته، ولا بيت إلا نسبته على حسب علمي ، ومنتهى فهمي ، وسميته (البسيط) ، وتجافيت فيه عن الإفراط والتفريط ، والله تعالى يصلح أعمالنا ، ويبلغنا آمالنا بفضله وكرمه ، وخيره ، ونعمه [١].

١٥. شرح الجمل ، لأبي علي عمر بن عبد المجيد بن عمر الأزدي المعروف بالرُّندي ، من أهل رندة ، كان من جملة المقرئين ، وجهابذة الأستاذين ، مشاركًا في فنون ، ناقدًا فاضلاً، وهو تلميذ السُّهيلي ، قرأ القراءات عليه ، وعلى غيره ، وأتقن علوماً ، وصار إماماً في العربية ، وردّ في شرحه على ابن خروف منتصراً لشيخه السُّهيلي [٢] .

١٦.غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، حققه محمد غالب عبدالرحمن وراق ، كلية دار العلوم ، (١٩٨٥م) .

١٧. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، حققته سلوى محمد عمر عرب .

١٨. شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، حققه علي بن توفيق الحمد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

١٩.شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، حققه صاحب أبو جناح ، بدون توثيق .

٢٠. المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، حققه أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين ،جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

---

(١) مقدمة البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع .

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبدالله عنان ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٩٧م ، ١٠٩/٤ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري ، طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ص : ٤٨ .

المبحث الثاني : ابن بابشاذ : (حياته ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ...) .

المطلب الأول : ابن بابشاذ : اسمه ، وحياته ، وعصره .

اسمه :

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي المصري الجوهري ، و(بابشاذ) كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور ، قال ابن خلكان فيه : " وابن بابشاذ بباءين موحدتين بينهما ألف ، ثم شين ، وبعد الألف الثانية ذال معجمة ، وهي كلمة عجمية تتضمن الفرح والسرور " [1] .

وأصل ابن بابشاذ من بلاد الدَّيْلَمْ . ويبدو أن كلمة (بابشاذ) مركبة من ثلاث كلمات فارسية . وهي (با) ، ومعناها صاحب ، أو (ذو) ، و(آب) ومن معانيها الصفا أو الرنق ، و(شاذ) أي : السرور أو الرضى ، وعلى هذا فإن معنى الكلمة بعد التركيب: صاحب الصفا والسرور ، وقد ذكرت المصادر العربية معنى أكثر دقة ، وهو الفرح والسرور[2] كما تقدم في قول ابن خلكان .

وقد اطلع الباحث على كثير من كتب التراجم فلم يجد أحداً ذكر سنة ميلاده.

وابن بابشاذ هو أحد الأئمة البارزين في فنون العربية ، وفصاحة اللسان ، قال صاحب وفيات الأعيان : "... يقال إن أصله من الدَيْلم ، وكان هو بمصر ، إمام عصره في علم النحو"[3].

وصفه صاحب إشارة التعيين بقوله : " طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي أبو الحسن المصري ، وأصله من العراق " [4] .

حياته وعصره :

عاش ابن بابشاذ ، في أواخر القرن الرابع الهجري ، فكان من أكابر النحويين في عصره ، حسن السيرة ، قدم إلى بغداد في تجارة اللؤلؤ ، لكنه ترك التجارة ، وأقبل على العلم ، فأخذ عن علماء بغداد ، ثم رجع إلى مصر ، فاستخدم في ديوان الإنشاء، وكان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء للدولة المصرية ، أي أن ديوان الإنشاء لا يخرج منه كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله فإن كان فيه خطأ في

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٥١٧/٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق خالد عبدالكريم ، ١٠/١ .

(٣) المرجع السابق ، ٥١٧/٢ .

(٤) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبدالباقي عبدالمجيد اليماني ، ص : ١٥٢ .

الهجاء أو النحو أو اللغة أصلحه كاتبه ، وإلا استرضاه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها ، وكان له على هذه الوظيفة راتب من الخزانة يتناوله في كل شهر ، وأقام على ذلك زماناً ، وكان له حلقة يدرس فيها علوم العربية في جامع مصر ، ثم تزهد وانقطع عن الناس حتى مات [1] .

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٢/٥١٧ .

المطلب الثاني : شيوخه ،وتلاميذه ، وآثاره .

شيوخه :

أخذ ابن بابشاذ عن مجموعة من الشيوخ ، منهم :

١.والده ، أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري النحوي .

٢.الواسطي ، أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر .

٣.الحوفي ، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد .

٤.يحيى بن علي بن محمد بن الحسن الخطيب التبريزي ، قال الطنطاوي في ترجمته : " ... زار البلاد المصرية ، ولبث فيها أيامًا تلقى عنه فيها ابن بابشاذ ، ثم أقام ببغداد ، ودرس الأدب بالمدرسة النظامية ... " [(١)] .

تلاميذه :

كذلك قرأ عليه تلاميذ كثيرون ، منهم :

١.ابن الفحَّام ، أبو القاسم بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد خلف الصقلي .

٢.ابن الحَصَّار ، أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ .

٣.السَّعِيدي ، أبو عبدالله محمد بن بركات بن هلال .

٤.أبو الأصبع الزهري .

آثاره :

له مجموعة من المصنفات ، أكثرها في النحو العربي ، وكانت لمصنفاته شهرة واسعة في عصره :

١. شرح جمل الزجاجي ، حققه علي بن توفيق الحمد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية .

٢.كتاب المحسبة في النحو وشرحها [(٢)]، وشرح المقدمة المُحْسِبَة ، حققه خالد عبدالكريم ، طبعة المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، (١٩٧٧م) ، وحققه كذلك فتحي

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، ص : ٢٠٤ .

(٢) قال فيه صاحب كشف الظنون : " المحتسب في النحو لابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحوي المتوفى سنة(٤٦٩هـ) تسع وستين وأربعمائة ، بناه على بيان عشرة أشياء : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط ، وله عليه شرح ، واختصره ابن عصفور ..." كشف الظنون ، لحاجي خليفة ١٦١٢/٢ .

حجازي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١م ، إلا أن التحقيق الأول أفضل من الآخِر تنسيقاً وضبطاً وتوثيقاً . والمحسبة والمقدمة كلاهما كتاب واحد ، كما قال ابن الأنباري : " ... وبتصانيفه شرح كتاب الجمل ، لأبي القاسم الزجاجي ، وصنف مقدمة في النحو ، وسماها المحتسب ، وشرحها للشيخ أبي القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد الصقلي القرشي " [١].

٣. وشرح النخبة .

٤.شرح الأصول لابن السراج .

٥.المقدمة في النحو ، ومسودات في النحو توفي قبل إتمامها ، قيل : لو بيضت لقاربت خمسة عشر مجلدًا ، وسماها النحاة بعده الذين وصلت إليهم (تعليق الغرفة) ، وانتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أبي عبدالله محمد بن بركات السعدي النحوي المتصدر موضعه، ثم انتقلت منه إلى صاحبه أبي محمد عبدالله بن بري النحوي المتصدر في مكانه ، ثم انتقلت بعده إلى صاحبه أبي الحسن النحوي ... المتصدر في موضعه ، وقيل إنَّ كلَّ واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه ، ويعهد إليه أن يحفظها ، ولقد اجتهد جماعة من الطلبة في نسخها فلم يتمكنوا من ذلك [٢] .

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، ص : ٢٦٣ .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي ، ٧٦/٣ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٥١٧/٢ .

المطلب الثالث : شرح ابن بابشاذ جمل الزجاجي، ومذهبه النحوي ، ووفاته .

شرح ابن بابشاذ لجمل الزجاجي :

يعد كتاب شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ من أوضح شروح الجمل المفيدة ؛ لوضوح العبارة ، وظهور الإشارة ، ولأهميته اعتنى به الدارسون بعامة ، وشرّاح الجمل بخاصة .

شَرَحَ فيه مؤلفه كلام الإمام الزجاجي شرحاً شافياً ، ابتدأه بمقدمة مختصرة مفيدة ، حمد الله فيها ، وأثنى عليه ، وصلى على النبي ـ ﷺ ـ وبين فيها منهجه وغرضه ، كما في قوله : " أما بعد ، حمد [1]الله بجميع محامده ، والصلاة على خير عباده محمد ـ ﷺ ـ فإن هذا الشرح لما كان مُمْلى على طالبه ، بحسب غرضه من الإجمال ، والتوسط والإكثار والإقلال ، وكان ممن جنى ثمرته ، وتعجلّ منفعته ، وقوي به قوة إنسان امتاز بها عن الأقران ، وفاق أمثاله من طالبي هذا الشأن ، رأيت بعد استخارة الله تعالى نقله من نسخته ، وبذلت للراغبين فيه كرغبته ، والله ولي التوفيق، والهادي إلى آخر مسلك في آخر الطريق " [2] .

لم يأخذ كل آراء الزجاجي بالقبول ، بل ردَّ عليه في بعض المسائل ، كقوله في بعضها ، وأما قول أبي القاسم فإنه ضعيف . والطريقة التي اتبعها في عرض كل باب أن يقدم لذلك بأسئلة ثم يجيب عن تلك الأسئلة ؛ كقوله في باب البدل : " جملة ما في هذا الباب معرفة ثلاثة أشياء : ما البدل، وما حقيقته ، وما أحكامه ؟ أما البدل ... وأما حقيقته ... وأما أحكامه ... " [3].

أما المسائل المختلف فيها فإنه يعرِض فيها آراء النحويين ، ويبين دليل كل واحد منهم ، ويرجح الذي يظهر له الدليل فيه ، إذا كان من البصريين فإنه يقول : " مذهب أصحابنا البصريين المحققين "[4]أما إذا كان من الكوفيين ، فإنه يقول : " وهذا من أصول الكوفيين المستحسنة " [5] ويقول في آخرها : "والله أعلم بالصواب" [6] .

---

(١) جواب (أما) يحتاج إلى الفاء (أما بعد فحمد).

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١/١ .

(٣) المرجع السابق نفسه، ٩٩/١ .

(٤)المرجع السابق ، ٩٥/١ .

(٥) المرجع السابق ، ١٥٨/١ .

(٦) المرجع السابق ،٢٢٧/١ .

يأخذ كثيراً بآراء سيبويه ، ويرجح قوله ، ويخطئ من خطأه ، كما في قوله : " فمن خطأ سيبويه فهو المخطئ ، وكذلك شهادة من شهد لمن خطأه ..." [(١)] . ومثل ذلك مع أبي علي الفارسي ، كقوله هذا قول أبي علي ... وهذا من المواضع الدقيقة التي نبه عليها أبو علي . كما اعتنى ـ رحمه الله ـ بالمصطلحات النحوية ؛ كقوله في باب الفصل :"ويسميه الكوفيون العماد" [(٢)] .

مذهبه النحوي :

أما مذهبه النحوي ، فهو بصري ، كما وصفه صاحب النزهة وغيره ، بقوله : " وكان هو وأبو علي بن فضّال المجاشعي من حذّاق نحاة المصريين على مذهب البصريين ... " [(٣)] .أضف إلى ذلك أنه يقول في كثير من المسائل : وهذا مذهب أصحابنا البصريين المحققين ، وردّه على آراء الكوفيين في مسائل كثيرة دليلٌ على ذلك ، كما في أخذ ابن خروف عليه ؛ كالواو، والألف ، والياء حروف الإعراب ، وكقوله في نصب المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا) ، وكإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ويقدر حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه في مثل : مسجد الجامع ، وهو جائز عند الكوفيين .

وفاته :

توفي ـ رحمه الله ـ في اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين ، وقيل: أربع وخمسين وأربعمائة ، وسببه كما ذكر أصحاب التراجم : أنه كان جالسًا يأكل فجاءه سنور فوقف بين يديه فكان إذا ألقى إليه شيئًا من الطعام لا يأكله ، ويحمله ويمضي ، وكثر ذلك منه فتبعه يومًا لينظر أين يذهب بما يطعمه ، فإذا هو يحمله إلى موضع مظلم في داره وفيه سنورة أخرى عمياء فيلقيه إليها فتأكله ، فعجب من ذلك ، وقال في نفسه إن الذي سخر هذا السنور لهذه ليجيئها بقوتها ولم يهمله قادر على أن يغنيني عن هذا العالم فلزم منارة الجامع بمصر ، وخرج في بعض الليالي ليمشي في غَرَض له ، والليل مقمر ، وفي عينيه بقية من النوم فسقط من المنارة إلى سطح الجامع ، ومات [(٤)] .

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٤٥/٢ ، و٣٠٥/١ .

(٢) المرجع السابق ،٤٤٥/٢ .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، ص : ٢٦٣ .

(٤) الوافي بالوفيات ، للصفدي ٢٢٥/١٦ ، والبداية والنهاية ، لابن كثير ٦٢/١٦ .

المبحث الثالث : ابن خروف : (اسمه ،وحياته ، وعصره ...) .

المطلب الأول : اسمه ، وحياته ، وثقافته العلمية) .

اسمه :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي ، إمام في النحو واللغة ، كان فاضلاً في علم العربية، وخروف (بفتح الخاء المعجمة) ، الحضرمي نسبةً إلى حضرموت ، ولعل أصله منها [1] .

وهو غير ابن خروف الشاعر ، وإن اتفقا اسمًا وكنية ولقبًا وأبًا ، فقد اختلفا جدًا ونسبًا ووطنًا ووفاة ومدفنًا ، وقد خلط كثير من المترجمين قديمًا وحديثًا بين هذين العَلَمين ، منهم :

١.الإمام الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات قال : " ابن خروف النحوي علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ..." [2] ، ونظام الدين هو لقب ابن خروف الشاعر لا النحوي .

٢.وقال الإمام السيوطي في بغيته : " هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ... وقع في جب ليلاً فمات سنة تسع وتسعمائة ، وقيل خمس وقيل عشر ، ... مات بحلب ، وأنشد له في الكأس ... " [3] ، وابن خروف النحوي مات بإشبيلية ، أما ابن خروف الشاعر فهو الذي مات متردياً في جب ، فابن خروف الشاعر هو أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي، وهو الذي أرسل قصيدة للقاضي في حلب يوسف بهاء الدين المعروف بابن شداد يستجديه فرو خروف ، وتوفي متردياً في جب سنة (٦٠٤هـ) .

كما خلط بعض المترجمين في اسميهما ، فقد نبه بعضهم على الفرق بينهما عند ترجمتهما ، ومن ذلك :

١. ورد في برنامج شيوخ الرّعيني قوله : " أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، ابن خروف (رحمه اللّه) إشبيلي الدار ، وهو يلتبس بابن خروف الشاعر ، واسم ذلك : علي بن محمد القيسي ، قرطبي الدار ، أخذ عنه بعض أشياخنا ، وشعره كثير شهير .

---

(١) البداية والنهاية ، لابن كثير ٣٩/١٧ .

(٢)الوافي بالوفيات ، للصفدي ٦١/٢٢ .

(٣)بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للإمام السيوطي ٢٠٤/٢ .

وهذا الشيخ النحوي ، قرأ السبع على أبي محمد قاسم بن محمد الزقاق ابن صاف [1] ، ولزم أبابكر الخدب ، وأتقن عليه كتاب سيبويه " [2] .

٢.قال الإمام ابن خلكان في ترجمته : " ... وهو غير ابن خروف الشاعر ، وسيأتي ذلك أيضًا إن شاء الله في رسالته التي كتبها إلى بهاء الدين بن شداد رحمه الله " [3] .

٣.وقال الزركلي في ترجمة ابن خروف الشاعر: " هو علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي ، أبو الحسن نظام الدين المعروف بابن خروف ، شاعر أندلسي من أهل قرطبة ، رحل إلى المشرق ، وأقام بحلب ، واتصل بقاضيها بن شداد ، وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى مارستان نورالدين ، واختل في آخر عمره ، وتوفي بها مترديًا في جب ، وهو غير معاصره وسميه ابن خروف النحوي " [4] .

٤.وذكر صاحب (نشأة النحو) قوله : " ولعل الاشتباه بين النحوي والشاعر هو الذي تسرب منه الخطأ في نسبة شعر للنحوي ، ولم ينتبه لهذا أحد ممن ترجم للنحوي قبل ابن خلكان وبعده ، فإنه وحده الذي حقق هذا الفرق في وفيات الأعيان ترجمة القاضي يوسف المذكور ، وهذا التحقيق من ابن خلكان جدير بالتقدير والاعتبار ، توفي ابن خروف النحوي بإشبيلية سنة (٦١٠هـ) [5] .

وهذا الإطلاق الذي ذكره الطنطاوي في كتابه يحتاج إلى تحقيق ، وذلك للآتي:

١. إن الرُّعيني تلميذ ابن خروف ، ذكره في برنامج شيوخه ، كما في قوله السابق ، والرُّعيني ولد سنة اثنتين وتسعين وخمسمائه (٥٩٢هـ) ، وتوفي سنة ست وستين وستمائة (٦٦٦هـ) ، فيما ولد ابن خلكان سنة ثمانٍ وستمائة (٦٠٨هـ) ، وتوفي سنة إحدى وثمانين وستمائة (٦٨١هـ) ، أي : ولد ابن خلكان بعد ولاة الرعيني بست عشرة سنة ، وتوفي الرعيني قبل ابن خلكان بخمس عشرة سنة .

٢. ذكر ابن خلكان في مقدمة كتابه وقت إملائه وترتيبه له بقوله : " ... وكان ترتيبي له في شهور سنة أربع وخمسين وستمائة بالقاهرة المحروسة مع شواغل عائقة ، وأحوال

---

(١) هو علي بن أبي القاسم أبو الحسن بن الزقاق الإشبيلي ، نزيل الجزيزة ،وكان أبوه من كبار القراء ، شرح الجمل ، وألف مفردات القرآن ، توفي سنة خمسٍ وستمائة ، الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٢٥٨/٢١ .

(٢) برنامج شيوخ الرُّعيني ، لعلي بن محمد بن علي الرُّعيني الإشبيلي ، تحقيق إبراهيم شبوح ، طبعة مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٣١٨هـ ــ ١٩٦٢م ، ص : ٨١ .

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٣٣٥/٣ .

(٤) الأعلام ، للزركلي ٣٣٠/٤ .

(٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للطنطاوي ، ص : ٢٣٣ .

عن مثل هذا متضايقة ، فليعذر الواقف عليه ، وليعلم أن الحاجة المذكورة ألجأت إليه ..." [(1)] . أما الرعيني فلم يفعل ذلك ، ولكن قال محقق برنامجه في مقدمته : " ... هكذا يُثبت الرُّعيني أنه تأخر في إملاء برنامجه ؛ ولكن متى كان ذلك على وجه التحديد ؟ من المؤكد أنه أملاه بعد سنة (٦٤٦هـ) فقد قال في ترجمة أبي زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور العبدري رقم (٩٨) إنه لقيه بتلمسان في ربيع الأول من السنة نفسها ، وهي السنة التي سقطت فيها بلدة إشبيلية ، ولذلك كثيراً ما يذكر بعد ذكرها قوله : رجعها الله ، وقد قفى على كل اسم من المترجمين في البرنامج قوله (رحمه الله) إلا ثلاثة شيوخ تحدث عنهم على أنهم أحياء ، ودعا لهم بالبقاء ... وتحقيق وفيات هؤلاء الثلاثة سيجعلنا نضع تاريخ هذا البرنامج بين سنة (٦٤٦هـ) ، وأقرب تاريخ وفاة من وفيات هؤلاء الثلاثة إليها " [(2)] .

ويلاحظ أنَّ لقبه ابن خروف لم يرضه ؛ بدليل أنه لم يذكره في مصنفاته ، وإنما يكتفي بقوله : قال علي بن محمد الحضرمي كما في كتبه .

حياته وعصره :

عاش ابن خروف في أواخر القرن السادس الهجري في بلاد الأندلس ، وكان يتنقل في البلاد ، ولا يسكن إلا في الخانات ، لم يعش في رفاهية ورخاء ، بل كان خياطًا إذا اكتسب منها شيئًا قسم ما يحصل له نصفين بينه وبين أستاذه أبي بكر بن طاهر المعروف بالخِدبِّ ، صاحب الحواشي على كتاب سيبويه بمدينة فأس [(3)] . وقد سبقه إلى ذلك أستاذه الزجاج مع المبرد عندما ذهب إليه ليعلمه النحو ، وكان يخرط الزجاج، وكان المبرد لا يعلم مجانًا ، ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها ، فقال له : أي شيء صناعتك ، قال : أخرط الزجاج ، وكسبي في كل يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي ، وأنا أعطيك في كل يوم درهمًا ، وأشترط لك أن أعطيك إياه أبدًا إلى أن يفرق الموتُ بينا استغنيت عن التعليم ، أو احتجت إليه ، وقد فعل ذلك حتى عندما سماه المبرد لعبيدالله بن سليمان عندما طلب منه مؤدبًا لابنه القاسم ، قال الزجاج : كنت أعطي المبرد ذلك الدرهم في كل يوم إلى أن مات ، ولا أخليه من التفقد بحسب

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٢١/١ .

(٢) برنامج شيوخ الرعيني ، ص : ١١٤ .

(٣) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ١٩٧٠/٥ .

طاقتي[1].

أضف إلى ذلك عندما صنف كتابه الجليل (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) حمله إلى صاحب المغرب فأعطاه ألف دينار .

كان مشهورًا بالصدق وطهارة الثوب والصيانة والعفاف ، وقور المجلس مهيبًا ، متجولاً عمره في البلدان ، يدير بضاعة له كانت في تجارة أكثرها في إقامة أواني الخشب المخروطة ، وأكثر ما يتردد بين رندة ، وإشبيلية ، وسبتة ، وفاس ، ومراكش فمتى حلّ ببلد شرع في إقامة ما يقيم من ذلك إن كان بلد إقامة ، أو بيعه إن كان بلد بيع ما أقامه بغيره ، وانتصب لتدريس ما كان لديه من المعارف ريثما يتم غرضه في البيع والإقامة .

لم يتزوج ـ رحمه الله ـ قط إلى أن توفي ، وكان يقول : والله ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام ، وأصابه قبل موته خدر واختلاط عقل ، أدى ذلك إلى أنوقف القاضي بإشبيلية ماله وحجر عليه فقصده معترضًا له ومتظاهرًا بالسلامة من الاختلال، واستطال عليه بلسانه ، وأغلظ له في القول فلم يسع القاضي إلا صرفه مبرورًا ، والاحتياط عليه رعيًا لشاخته ، ورحمة له ...[2] .

ثقافته العلمية :

كان محققًا ، مدققًا ماهرًا عارفًا ، مشاركًا في علم الأصول ، أقرأ النحو في بلاد عديدة ، وقد اشتهر بجودة العلم ، ودقة الفهم ، له مكانة عند النحاة في عصره ، وما بعده إلى اليوم ، ، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : " أحد المشاهير في هذه الصناعة ، وكتبه تدل على تقدمه وعلمه وفضله " [3] .

أخذ العلم عن أئمة أجلاء ؛ كالمبرد ، وابن دريد وغيرهما ، فبرع وصنف في فنون مختلفة في النحو واللغة ، والفرائض ، والأصول ، وعندما دخل على شيخه ابن طاهر أول يوم شكا إليه الفقر ، وقال إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان ، فقال له شرُّك أعظم من شرهم عليّ في المجلس ، وكان يأمره بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله فيقول له في ذلك : لا أحب أن تجلس بغير شغل ، ولم يتخذ بلدًا موطناً ،

---

(١)معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ٥٢/١ .

(٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي المراكشي ، تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٣٢٢/٥ .

(٣) البداية والنهاية ، لابن كثير ٣٩/١٧ .

بل كان يتنقل في البلاد في طلب التجارة [1] .

قال صاحب الذيل والتكملة : " كان مقرئًا مجودًا ، حافظًا للقراءات نحويًا ماهرًا عدديًا فرضيًا عارفًا بالكلام ، وأصول الفقه ، وقد صنف في كل ما ينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرقت وغربت ، وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادة بجودتها ..."[2] .

---

(١) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ١٩٧٠/٥ .

(٢) الذيل والتكملة ، للمراكشي ٣٢٠/٥ .

المطلب الثاني : شيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته .

لم يتطرق معظم كتب التراجم التي ترجمت لهذا العلم إلى شيوخه وتلاميذه سوى القليل منها ، ككتاب (الذيل والتكملة) للمراكشي ،والرعيني في برنامجه ، فقد ذكرا شيوخه الذين تتلمذ عليهم ، وتلاميذه الذين رووا عنه [1] ، وهم :

شيوخه :

١.أبو بكر بن صاف المقري ، وهو محمد بن خلف بن محمد بن عبدالله بن صاف أبوبكر الإشبيلي المقري ، قال فيه الإمام الصفدي : " كان عارفًا بالقراءات والعربية، مقدمًا فيها من كبار أصحاب شريح ، وشرح الأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، وغير ذلك ، وتوفي سنة خمس وثمانين وخمسمائة " [2] .

٢.أبو محمد قاسم بن الحاج محمد بن مبارك الأموي بن الزقاق ، ترجم له صاحب الذيل والتكملة ، وقال فيه : " روى عنه أبو إسحاق بن سيد أبيه ، وأبو الحسن بن حماد وابن خروف ... كان مقرئًا مجودًا متقدمًا في صنعة التجويد ، متحققًا بالنحو ماهرًا فيه أديبًا، حافظًا ، حسن الخلق متواضعًا ، لقي مشايخ جلة ، وقيد كثيرًا ، وعني بالعلم عناية تامة ، وصنف في السبع البديع ، وكان كثير من الشيوخ يؤثرونه على معظم ما صنف في فنه وإنه لكذلك وأقرأ طويلاً بإشبيلية وبفاس وبسلا وغيرها ، وتوفي بسلا في شهر رمضان تسع وخمسين وخمسمائة " [3] .

٣.أبوبكر بن خير الإشبيلي اللَمْتُوني ، قال الإمام الصفدي : " تصدر للإقراء ، وكان مقرئًا مجودًا ومحدثًا متقنًا أديبًا نحويًا لغويًا واسع المعرفة " [4] .

٤.أبو العباس ابن زرقون بن سحنون .

٥.أبو عبدالله بن الرمامة .

٦.أبو عبدالله بن المجاهد ، وهو محمد بن أحمد بن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موسى

---

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، للمراكشي ، ٣١٩/٥- ٣٢٣ . أما الرعيني في برنامجه فذكر شيوخه ، واكتفى بها دون تلاميذه ، كما في قوله : " وسمى من شيوخه الزَّاهد أبا عبدالله محمد بن أحمد بن المُجَاهِد ، وابن قُزْمان ، وأبابكر بن رِزْق ، وابن مَلْكون ، وابن خَيْر ، وأبا سُليمان داود بن يزيد السَّعْدي ، وأبا محمد القاسم بن دَحْمان ، وابن عبيدالله ، وابن بَشْكُوال ، وأبا عبدالله بن الرمامة " برنامج شيوخ الرُّعيني ، للرعيني ، ص : ٨١ .

(٢) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٣٩/٣ .

(٣) الذيل والتكملة ، للمراكشي ، ٥٧١/٥ .

(٤) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٤٣/٣.

الأنصاري الإشبيلي أبو عبدالله بن المجاهد ، شهرة عرف بها أبوه إذ كان لا يسمع بغزاة ولا سرية إلا تجهز لها ، وسارع إليها ، وبادر نحوها ، روى عنه ابن خروف وغيره ، كان وافر الحظ من علم القراءات والفقه ، وعرضت عليه أوان طلبه ولاية القضاء بشريش فنفر من ذلك ، وامتنع حتى عفي [١] .

٧.أبو القاسم بن بَشْكُوال ، وهو أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بَشْكُوال الخزرجي الأنصاري القرطبي ، كان من علماء الأندلس ، وله التصانيف المفيدة [٢] .

٨.أبو محمد بن عبيدالله .

٩.أبو مروان بن قُزْمان .

١٠.أبو عبدالله الرُّعَيْنِي ، وهو محمد بن عبدالرحمن بن محمد الرعيني ، روى عنه أبو الحسن ابن خروف ، وغيره ، كان فقيهًا ، نظارًا ، عارفًا بأصول الفقه ، وعلم الكلام متحققًا به ، واقفًا على مقالات أرباب النحل ، فصيح العبارة [٣] .

١١.أبو الوليد بن رشد الأصغر ، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد ، وهو حفيد الوليد قاضي الجماعة بقرطبة ، كان من أهل العلم والتفنن في المعارف ، له مصنفات كثيرة ، منها : (البداية والنهاية) ، و(مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة) ، و(الكليات في الطب) ، وغير ذلك [٤] .

١٢.أبو إسحاق بن مَلْكُون ، وهو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن مَلْكون الحضرمي الإشبيلي ، له تآليف حسان منها : كتابه على كتاب التبصرة للصيمري ، والجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني ، وهما في شرح الحماسة ، وشرح الجمل للزجاجي، وغير ذلك ، أخذ عنه جماعة من الجلة ، توفي بإشبيلية سنة إحدى وثمانين وخمس مئة ، وابن خروف ممن يروي عنه ، وأبو علي الشَّلَوْبين [٥] .

١٣.أبوبكر بن طاهر الخِدَبِّ ، وهو محمد بن أحمد بن طاهر أبوبكر الأنصاري الإشبيلي النحوي ، المشهور بالخِدَبِّ (بكسر الخاء المعجمة ، والدال المهملة المفتوحة ، والباء

---

(١)الذيل والتكلمة ، للمراكشي ٥/ ٦٧٠

(٢) وفيات الأعيان ، لابن خلكان ٢/ ٢٤٠ .

(٣) الذيل والتكملة ، للمراكشي ٦/ ٣٦٤ .

(٤) تاريخ قضاة الأندلس ، لأبي الحسن بن عبدالله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي ، وسماه كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، طبعة منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص : ١١١ .

(٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ،لعبدالباقي عبدالمجيد اليماني ، ص : ١٨ .

الموحدة المشددة) ، ومعناه الرجل الطويل ، نحوي مشهور بارع ، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه ، وله عليه تعليقة سماها (الطُّرَر) لم يسبق إلى مثلها ، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، كان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرين ، أجل من أخذ عنه ابن خروف ، ومصعب الخشني ، وعبدالحق بن خليل السكوني [1] .

١٤.أبو سليمان السَّعْدِي ، وهو داود بن يزيد أبو سليمان الغرناطي السعدي ، كان يقرئ العربية والأدب واللغة ، ويستفتح مجلسه بأم القرآن تبركًا ، ويسمع الحديث في رمضان بدلاً من كتب الأشعار ، وكان آخر النحاة بغرناطة والزهاد بها ، روى عنه ابن خروف وغيره [2].

١٥.أبومحمد القاسم بن دَحْمَان ، وهو القاسم بن عبدالرحمن بن القاسم بن دَحمان بن عثمان الأنصاري ، أصله من وادي الحجارة ، تلا بالسبع على أَبَوَيْ الحسن ـ ابن عباد ، وابن الغماد ـ ، روى عنه أبو الحسن ابن خروف وغيره ، كان كبير الأساتيذ بمالقه ، وصدر المقرئين بها ، خيِّرًا فاضلاً متواضعًا ، طال عمره ، وعظم انتفاع الناس به ، وروى عنه الأصاغر كما روى عنه الأكابر ، ونفع الله بالأخذ عنه عالمًا كثيرًا ، وكان ناصحًا في تعليمه ، حريصًا على الإفادة ، ضابطًا ثقة في ما يرويه ، متين الدين تام الفضل[3].

تلاميذه :

ومن الذين تتلمذوا عليه :

١.أبو محمد علم الدين اللورقي ، وهو القاسم بن أحمد بن الموفق أبو محمد الأندلسي اللورقي ، يلقب علم الدين ، إمام في العربية ، وعالم بالقرآن والقراءة ، ومعرفته بالفقه والأصول وعلوم الأوائل ؛ كالمنطق وغيره فهو كالغاية فيه ، فما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب وحصل منه على أعلى ذروة ، له شرح المفصل في عشر مجلدات ، وكتاب في شرح قصيدة الشاطبي ، وكتاب شرح مقدمة الجزولي مجلدان [4] .

٢.أبو بكر بن عبدالنور ، وهو محمد بن عبدالنور بن أحمد السبائي ، الإشبيلي ، كان من ذوي التبريز في تجويد القراءات ، والقيام عليها ، واتساع الرواية للحديث والبصر

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٢٨/١ ، والوافي بالوفيات ، للصفدي ٨١/٢ .

(٢)بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٥٦٣/١ .

(٣) الذيل والتكملة ، للمراكشي ٥٤٦/٥ .

(٤) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ٢١٨٩/٥ .

به، عني بلقاء المشايخ في بلده ، والرحلة إليهم عناية تامة ، وأكثر منهم ، وكان ضابطًا لما يرويه ثقة فيما ينقله ، تصدر ببلده للإقراء ، وإسماع الحديث ، ونشر ما كان عنده [(١)] .

٣.أبوبكر بن فحلون ، وهو محمد بن أحمد بن خلف بن عبيدالله بن فحلون السكسكي ، تلا بالسبع على أبي الحسن بن شريح وغيره كان من أهل العلم والفضل والحفظ ، روى عنه خلق كثير [(٢)] .

٤.أبو بكر القرطبي ، وهو محمد بن عبدالله بن أحمد بن يحيى الأنصاري القرطبي ، كان مقرئًا مجودًا متواضعًا عابدًا ورعًا فاضلا ، حريصًا على استفادة العلم وأخذه عن أهله كبارًا وصغارًا ، لا يأبى من أخذه عن من هو مثله أو دونه [(٣)].

٥.أبو الحسن الدبّاج ، وهو علي بن جابر بن علي اللخمي من أهل إشبيلية ، يكنى أبا الحسن ، ويعرف بالدبّاج صنعة لأبيه ، كان إمامًا في العربية ، والقراءات ، أخذها عن أبي ذر الخشني ، وأبي الحسن ابن خروف ، وأقام متصدرًا للاشتغال نحوًا من خمسين سنة [(٤)] .

٦.أبو الحسن الشاري ، وهو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن الغافقي الشآري ، محدث أندلسي ، أصله من شآرة ، انتقل أبوه منها إلى سبتة فولد ونشأ بها ، وبذل في سبيل نفائس الكتب أموالاً طائلة ، ورحل إلى فاس فأجيز وأجاز ، وسمع عليه علماؤها صحيح البخاري بقراءة الرعيني (ابن الفخار) إلا قليلاً منه ، وأكمله بسبتة وتوفي بمالقة[(٥)] .

٧.أبو الحسن القطان .

٨.أبو الحسين عبيدالله بن عاصم الدائري .

٩.أبوالخطاب بن خليل ، وهو محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل أبو عمرو السكوني، لبلي الأصل ، سكن إشبيلية وبها نشأ ، من بيت علم وجلالة ، كان من جلة العلماء ،

---

(١) الذيل والتكملة ، للمراكشي ٤١٣/٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ٦٢٦/٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ٢٤١/٦ .

(٤) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، ص : ٢١٢ .

(٥) الأعلام ، للزركلي ٣٣٣/٤ .

له تصانيف في الفقه ، ولي القضاء بمواضع توفي سنة ست وأربعين وستمائة [1] .

١٠.أبو عبدالله الرندي المسلهم ، وهو محمد بن أحمد بن محمد القيسي ، رندي ، روى عنه ابن خروف وغيره ، كان ذا حظ من الكتابة ، وقرض الشعر ، وكان محدثًا مكثرًا متسع الرواية أديبًا من أبرع الناس خطًا ، نسابة لخطوط العلماء ، ذاكرًا للتواريخ ، حسن المحاضرة ، وكتب إلى شيخه أبي الحسن بن خروف ، وقد نالته منه وحشة :

هـــبني أســـأت أمـــا لـــي   في نيـــل عفـــوك سُـــولُ

وســـــيلتي وشـــــفيعي   إلى رضـــــاك الرســـــول [2]

١١.أبو العباس بن هارون ، وهو أحمد بن علي بن محمد بن هارون بن خلف بن هارون السماتي ،عني طويلاً برواية الحديث ، كتب بخطه الكثير الجيد من الدواوين الكبار والدفاتر الصغار [3] .

١٢.أبو القاسم المصمودي ، وهو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن ،الأستاذ أبو القاسم ابن رَحْمون المصمودي النحوي ، أخذ العربية عن ابن خروف ، وكان ذا لسن وفصاحة، وكان يقرأ كتاب سيبويه ، وله صيت وشهرة ومشاركة في فنون ، ومعرفة جيدة بالنحو ، مات بسبتة في صفر سنة تسع وأربعين وستمائة [4].

١٣.أبو محمد بن قاسم الحرار .

١٤.أبو الحسن الرعيني ، وهو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن الرعيني ، ويقال له ابن الفخار من بني الحاج ، أديب أندلسي ، من الكتاب العلماء ، كان أبوه فخارًا ، وولد هو وتعلم في إشبيلية [5].

١٥.أبو محمد الرعيني .

١٦.أبو زكريا ابن عتيق .

١٧.أبو علي الماقري

---

(١) الوافي بالوفيات ، للصفدي ٨٥/٢ ، والذليل والتكملة ، للمراكشي ٦٣٠/٥ .

(٢) الذيل والتكملة ، للمراكشي ٦٣/٦ .

(٣) المرجع السابق نفسه ٣٢٠/١ .

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٨٦/٢ .

(٥) الأعلام ، للزركلي ٣٣٣/٤ .

آثاره :

صنف ابن خروف كتباً كثيرة ، في مختلف الفنون والعلوم ، وهي :

١.كتاب شرح سيبويه وقد شرحه شرحًا جميلاً ، سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، حققه خليفة محمد خليفة بربري ، طبعة منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م ، وحمله إلى صاحب المغرب فأعطاه ألف دينار .

٢.شرح الجمل للزجاجي ،حققته سلوى محمد عمر عرب .

٣. المقنع في الفرائض .

٤. مفردات السبع .

٥. مجموعات كثيرة في الرد على الناس ، كما نعته الرُّعيني بذلك بقوله : " وله تواليف ، منها : كتابه الكبير الذي سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، أودعه طُرَرَ ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الأبيات ؛ ومنها شرحه لكتاب الجُمل ، ومفردات السّبع ، والمقنع في الفرائض ، ومجموعات كثيرة في الرد على الناس ؛ كردِّه على السُّهيلي ، وعلى ابن الطَّرَاوَة ، وعلى جماعة من معاصريه ، وله ردٌّ على برهان أبي العالي " [(١)] .

اشتهر ـ رحمه الله ـ بردوده الكثيرة ، فردّ على إمام الحرمين أبي العالي النيسابوري في كتابه الإرشاد والبرهان ، وأبي الحسن بن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب ، وعلى الأعلم في رسالته الرشيدية وغيرها ، وعلى أبي محمد بن حزم في بعض مقالاته ، وعلى أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي الوليد بن رشد ، وأبي القاسم السهيلي في مسائل كثيرة ، وأبي جعفر بن مضاء ، وعلى غيرهم من أهل عصره [(٢)] .

---

(١) برنامج شيوخ الرُّعيني ، للرعيني ، ص : ٨١ .

(٢) معجم المؤلفين ، لكحالة ٥١٨/٢ ، والذيل والتكملة ، للمراكشي ٣٢٠/٥.

المطلب الثالث : شرح ابن خروف كتاب الجمل ، ومذهبه النحوي ، ووفاته.

شرحه للجمل :

شرح الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي الجمل للزجاجي ، وقامت سلوى محمد عمر عرب ، بتحقيق هذا الشرح ، وقسمته إلى قسمين ، قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق ، أما القسم الأول : فتحدثت فيه عن ابن خروف ، وشرّاح الجمل ، وأما القسم الآخر : فأوردت النص المحقق ، ومهّدت له ، ووصفت نسخ الكتاب، ومنهجها في التحقيق . ولم يسبق إلى هذا العمل غيرها ، وهو مجهود علمي ؛ وقد كان جزء من هذا الشرح من ضمن مئات المخطوطات الموضوعة في مكتبة جامع ابن يوسف في مَراكش ، وكان مدرجًا تحت عنوان :(كتاب مجهول في النحو) ، أضف إلى ذلك أنها النسخة الوحيدة التي لا ثانية لها ، وجهل ناسخها بالنحو ، وعدم وجود مؤلفات أخرى للمؤلف سوى شرحه للكتاب : (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، ولم يوجد سوى الجزء اليسير منه ، معظمه من أبواب الصرف فهيأ الله من يقوم بهذا العمل كما قالت في مقدمتها ، بارك الله فيها ، وفي أستاذها ـ عياد الثبيتي ـ الذي عثر عليه .

وشَرْحُ ابن خروف شرحٌ سهلٌ موجز ، وقد بيّن المنهج الذي سلكه ، والهدف من تأليفه ، فقال في مقدمته : " قصدتُ في هذا الكتاب ، بيان مقدمات تحصر كثيرًا من أصول العربية على سبيل الإيجاز ، وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي (رحمه الله) في كتاب الجمل ، ونبهت على شواهده بما فيه كفاية ، وبعض أوهام شارحيه لينتفع بها المبتدئ الراغب ، ويقف عند غوامضه المنتهى الثاقب ، وتركت تتبع ما ذكر غير ملخص ، إذ وضعه للمبتدئين ، واتكل في بيانه على المعلمين ، وقصد الإيجاز على مذهب العرب في الاتساع والمجاز ؛ فالاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن ، والله أسأل التوفيق وهو بالفضل حقيق " [1].

ابتدأ ابن خروف شرحه بالبسملة ، وبيان مشتقاتها اللغوية ، وتوجيهاتها النحوية ، ثم أخذ في شرح كلام الإمام الزجاجي بابًا بابًا ، وقد زاد في بعض الأبواب ونقص في بعضها الآخر ، وأدمج ، وحذف ، وأحيانًا يقدم لكل باب بمقدمة يذكر فيها ماهيته ،

---

(١) مقدمة شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، تحقيق ، سلوى محمد عمر عرب ، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

واختلاف العلماء عليه ، ثم يتدرج إلى القضايا النحوية فيستعرض آراء النحويين ، ويبين ما فيها من أحكام وقواعد ، ونسب الآراء إلى أصحابها ، يدافع لبعضها ، ويرد على بعضها الآخر ، ويرجح ما يراه صوابًا ، ذاكرًا سبب ترجيحه داعمًا أقواله بالأدلة ، والشواهد بأنواعها المختلفة .

وأحيانًا يسترسل ابن خروف في توضيح الشاهد ، فيذكر البيت الذي فيه الشاهد ، ويترجم للشاعر ، ويذكر مناسبة القصيدة ، ويشرح الكلمات الغريبة ، والبيت الذي قبله ،والذي بعده ، والرواية المختلفة في البيت ، وإعرابها ؛ كالشاهد النحوي المشهور الذي أورده الزجاجي في باب الواو ، قال : " والواو ينتصب الفعل بعدها بخلاف الثاني الأول في المعنى أو اللفظ ، فخلاف اللفظ قوله : #وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي #ومخالفة المعنى : #لا تنه عن خلق وتأتي مثله# "

قال ابن خروف بعده في شرح الشاهد الأول : " وأنشد :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

البيت لميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وكانت من البادية ، فلما سكنت القصور ، ولبست الشفوفَ ـ وهي الثيابُ الحسانُ الرقاق ، وسميت بذلك ؛ لأنه يستشفُّ ما وراءها ، أي يُبصَرُ ، الواحدُ :(شَفٌّ) ، و(شِفٌّ) ـ ورأت الجواريَ الحسانَ عند معاويةَ غارت لذلك فقالتْ متمنيةً في موضع بيتها :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ أَلَذُّ إِلَيّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ

ثم قالت بعده :

#وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي #

ورواية الواو ثابتةٌ على هذا ، ولا تمتنعُ رواية اللام ، وهي لامُ الابتداء . و(لبس) مبتدأ . و(تقر) منصوب ب(أن) مضمرة ، وهي بتقدير المصدر ، وهو معطوف على (لبس). و(العباءةُ) : ثوبُ صوفٍ . و(أحب) خبر الابتداء ، وتقدير البيت : (لبس عباءة مع قرة العين أحب إلي من لبس رفيع الثياب مع عدم قرة العين . يقال : قرت العين ، إذا رضِيَتْ، وسخنت إذا حَزِنَ صاحبُها ، ولم يرَ ما يسرُّه ، أحدهما من البرد ، والثاني من الحر..."[1] .

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٠٦/٢ .

مذهبه النحوي :

ابن خروف أحد النحويين الذين أسسوا مدرسة نحوية في الأندلس ، كما نعته شوقي ضيف في كتابه المدراس النحوية ، وأطلق عليها اسم المدرسية الأندلسية [(١)].

والمُتأمل في آراء ابن خروف النحوية يجده لا ينتمي إلى مدرسة بعينها ؛ إذ إنه يأخذ من آراء البصريين أحياناً ، وأحياناً أخرى من آراء الكوفيين ، وأحياناً ينتخب من هؤلاء وهؤلاء ، كما أنَّ له آراء انفرد بها .

وقد كتب محمد موعد بحثاً عن ذلك ، عنوانه : ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس ، فكان كالجهيزة التي قطعت قول كل خطيب ، وردّ على شوقي ضيف رداً شافياً لما وصفه بأندلسي المذهب . وأثبت بأدلة علمية ، وحجج منطقية ـ فيما يبدو للباحث ـ أن هذه الجهود في مخالطة نحاة المشرق من بصريين وكوفيين ، ثم الاختيار من آراء الكوفة ، أو البصرة ، أو إضافات اختيارات أخرى لا يمكن أن يشكل مدرسة بعينها [(٢)] .

وفاته :

توفي ابن خروف سنة عشر وستمائة ، وقيل : توفي سنة تسع وستمائة بإشبيلية[(٣)] .

---

(١) المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ، ص : ٢٨٨ ــ ٣٢٦ .

(٢)ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس ، لمحمد موعد ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، مجلة فصلية تصدر من اتحاد الكتاب العرب ، بدمشق ، العدد (٩٧) ، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م ، وهو مرفوع في الشبكة العنكبوتية .

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٣/٣٣٥ ، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ،لعبدالباقي عبدالمجيد اليماني ، ص : ٢٢٨ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للطنطاوي ، ص : ٢٣٣ .

الفصل الثاني : المناقشات والردود في الأسماء

المبحث الأول : المناقشات والردود في الأسماء المصروفة وغير المصروفة والعلل المانعة لها من الصرف .

المطلب الأول :الممنوعُ من الصرف لعلتين اثنتين .

المطلب الثاني :الممنوع من الصرف لعلة واحدة .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأسماء المضافة ، والمشبهة بالأفعال ، والتوابع.

المطلب الأول : الأسماء المضافة ، والمشبهة بالأفعال .

المطلب الثاني :التوابع .

المبحث الثالث : المناقشات والردود فيالحال و المستثنى و المنادىوالتمييز .

المطلب الأول : الحال والمستثنى .

المطلب الثاني :المنادى .

المطلب الثالث : التمييز .

المبحث الأول : المناقشات والردود في الأسماء المصروفة وغير المصروفة والعلل المانعة لها من الصرف .

الصرفُ : هو التنوين ، والاسم الذي لا ينصرف هو الذي لا يقبل التنوين ، وهو كل اسم أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين مختلفتين : إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين .

وقد اختلفت تسمية النحويين لهذين المصطلحين، فقد سُمِيًّا بأكثر من اسم ، وهذه الأسماء وإن اختلفت لفظاً فإنها متفقة معنًى ، فقد سماهما سيبويه (ما ينصرف وما لا ينصرف) (١) ، وتبعه أكثر النحويين على هاتين التسميتين ؛ كابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) (٢) ، وابن عقيل (٣) في كتابه (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) (٤) ، وابن خروف (٥) وغيرهم .

ومنهم من سماهما (المنصرف وغير المنصرف) (٦) ؛ كالإمام السيوطيفي كتابه (الأشباه والنظائر)(٧) ، ومنهم من سماهما (ما يجري وما لا يجري) ؛ كالمبرد في كتابه

---

(١)الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ١٩٣/٣ .

(٢)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، مصر ـ القاهرة ، بدون توثيق ، ٦٥/١ .

(٣) هو : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي بهاء الدينابن عقيل ، من أئمة النحاة ، من نسل عقيل ابن أبي طالب ، من مؤلفاته : شرحه على التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وشرحه على الألفية ، وغيرهما ، توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ، الأعلام ، للزركلي ٩٦/٤ .

(٤)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة مكتبة دار التراث ، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م ، ٧٧/١ .

(٥)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٩٣/٢ .

(٦) وقد علل العلماء في تسمية الاسم بالمنصرف وغير المنصرف عدة علل :

(أ) أنهم سموا ما لا يدخله التنوين غير منصرف ، وما يدخله التنوين منصرفاً ، واشتقوا ذلك من الصريف ، وهو الصوت .

(ب) أنهم سموه غير منصرف أي لم ينصرف من حال النصب إلى حال الخفض أي : أن خفضه كنصبه ، والمنصرف قد انصرف من حالة النصب وصار خفضه بغير ما كان نصبُه به .

(ج) أنه سمي غير منصرف يريدون بذلك : أنه لم ينصرف عن شبه الفعل . البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي ، ص : ٢١٥ .

(٧)الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، ٤٠/٢ .

(المقتضب) [1] .

والعلل التي تمنع الاسم من الصرف تسع علل ، فإذا كان علماً فإنه يمنع من الصرف للعلمية مع واحدة من ست علل ، وإذا كان وصفاً مع واحدة من ثلاث علل ، وأوصلها بعض النحويين إلى عشر ، ومنهم من زاد على ذلك ، وقد جُمعت هذه العلل في أرجوزة لطيفة :

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَاكَهَا   مُلَخصَةً إنْ كُنْتَ في العِلْمِ تحرِصُ

فَجَمْعٌ وتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ   وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مخصَصُ

وَمَا زِيدَ في عَلْقَى وَعِمْرانَ فانتبه   وعَاشِرُها التَّرْكِيبُ هَذا مُلَخَّصُ

والممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط أن يكون خالياً من (أل) ، وألا يضاف إلى اسم بعده ، وعلة امتناع جره أو خفضه من الصرف ؛ لأن ما ينصرف فرعٌ في الأسماء كما أن الأفعال فرعٌ عن الأسماء ؛ لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعلَ فلا يكونُ في أنحاء إعرابه ما لا يدخلُ الفعلَ ؛ فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحاً فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ لا يدخلُ في الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح ، كما أن الأفعالَ حين ضارعتِ الأسماءَ أعطيت الإعرابَ ، كذلك إذا ضارع الاسمُ الفعلَ منعَ ما لا يدخلُ الفعلُ [3] .

وقد أخذ ابن خروف في شرحه على جمل الزجاجي ، على ابن بابشاذ في باب الممنوع من الصرف عشرة مآخذ في عشر مسائل . بدءاً من تقسيم ابن بابشاذ لأقسام الأسماء المصروفة وغير المصروفة كما في قول ابن خروف : " وقسمها ابن بابشاذ إلى اثني عشرَ قسماً ؛ ستة لما لا ينصرفُ في معرفة ولا نكرة ، وستة لما لا ينصرفُ في معرفة وينصرفُ في النكرة ، ثم تكلمَ على غيرِ ما قسمَ عليه، ولم يأت بشيء في القسمة ، وجعل الألف المقصورة قسماً ، والممدودة قسماً آخر ، وبذلك صارت ستةً " [4] .

---

(١) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر ،القاهرة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ، ٣٠٩/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ٤٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٩٣/٢ .

(٣) ما ينصرف وما لاينصرف ، لأبي إسحق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص : ٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٠٦/٢ .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " وجملة الأسماء في صرفها ، وترك صرفها على اثني عشر قسماً : منها ستة لا تنصرف في النكرة والمعرفة ، وستة لا تنصرف في المعرفة ، فالأول ... " ، وقال أيضاً : " وجملة العلل المانعة من الصرف تسع على صفة مخصوصة ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والتركيب ، والعجمة ، والصفة ، والزنة والعدل ، والجمع، والألف والنون . وجملة العلل التي تقوم مقام علتين ثلاث : التأنيث بالألف المقصورة ، والتأنيث بالألف الممدودة ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد " [1] .

أخذ ابنُ خروف على ابن بابشاذ في تقسيمه ، وحديثه في غير ما قسّم عليه ، وقد فعل ابن بابشاذ هذا ؛ لأنه قسَّم الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة تقسيماً مجملاً مع ذكر العللِ المانعة لها من الصرف وعددها ، ثم تكلم عنها ، لا على تقسيمه الذي فعله، بل على ما ورد في كلام الزجاجي ؛ لأنه شارح له ، ولكل شارح طريقة في التقسيم والتبويب ، قد يتفق مع المصنف ـ صاحب الكتاب ـ وقد يختلف معه في التقسيم والآراء .

وقد عدّ الزجاجي في (جمله) ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة إلى خمسة أجناس ؛ لإجماله الألف المقصورة والممدودة في جنس واحد ، وقد خالفه ابن بابشاذ في تقسيمه ، فجعل الممدودة جنساً ، والمقصورة جنساً آخر ، كما جعل الزجاجي ما لا ينصرف في معرفة وينصرف في نكرة اثني عشر جنساً [2] ، في حين أن ابن بابشاذ جعله ستة أقسام .

وقد فعل الخفاف مثله في شرحه ، كما في قوله : " وجملةُ الأسماء في صرفها ، وتركِ صرفها على اثني عشر قسماً : ستة لا تنصرف في النكرة ، وستة لا تنصرف في المعرفة ؛ فالأول : التأنيث بالألف المقصورة ،والتأنيث بالألف الممدودة ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ... " [3] .

كذلك أخذ عليه في موضع آخر في شرحه على تقسيمه على أقسام المفاعيل بقوله : " وهي خمسة . تكلم ابنُ بابشاذ في أول الباب على العامل في المفعولات، ورجح

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦١٩/٣.

(٢) الجمل ، للزجاجي ، ص :٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الخفاف ، تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله ، رسالة علمية (دكتوراه) جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية واللغة ،١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م ، ١٩/١ .

الأقوالَ، وأفسد بعضَها ، ودلّ كلامُه على أن العوامل هي الألفاظ حقيقة ، ولا يتخيلُ ذلك من يحسن " [1].

ويلاحظ أن ابن خروف لم يُبينْ وجه خطأ ابن بابشاذ ، وإنما اكتفى بقوله :(ورجح الأقوالَ، وأفسد بعضَها ...) ، ولعل ابن بابشاذ فعل ذلك ؛ لأن الإمام الزجاجي أجمل قوله في جمله ، والشارح يحتاج إلى تفصيل المجمل ، فآثر أن يقدم لذلك المفاعيل بمقدمة عن العامل فيها ، فذكر مذاهب النحويين في ذلك ، وحجة كل مذهب ، ورجَّح مذهب سيبويه لوضوح دليله ، وقوة برهانه ، ثم تحدث عن كل مفعول منفرداً ، كما في قوله : " وأصحها كلها مذهب سيبويه ، والدليل على صحته أنا وجدنا الفعل إذا كان متصرفاً تصرف في معموله ، وإذا لم يكن متصرفاً لم يتصرف في معموله ، ووجدناه يتعدى إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ؛ بنفسه تارة ، وبحرف الجر تارة ، وهذا كله لمعنى يرجع إلى نفس الفعل ، فدل على أن العمل لنفس الفعل ... " [2] .

ويغني عن هذا كله قول الخفاف في شرحه : " والذي أقوله : إنَّ إنحاءَ المتقدم المتأخر على المتقدم ، هو الخطأ بعينه على أن كل ما قاله ابن بابشاذ في ردِّه وقبوله مناسب " [3] .

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١١٣/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٩٦١/٣ ، ٩٦٢ .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ٦٣٦/٢ .

المطلب الأول : الممنوع من الصرف لعلتين اثنتين .

هاتان العلتان المانعتان من الصرف إحداهما معنوية ، والأخرى لفظية ، أما المعنوية فالوصفية والعلمية ، وأما اللفظية فسبع علل مع اللفظية ، وهي : (زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل ، والتركيب ، والعجمة ، والتأنيث ، وألف الإلحاق) ، وثلاث علل مع الوصفية ، وهي : (زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل) .

أولاً : الوصفية وزيادة الألف والنون .

يمنع الاسم من الصرف ؛ للوصفية ، وزيادة الألف والنون إذا كان على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) ؛ كـ(سَكْران ، وسَكْرى) ، وأخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا قوله :

" والألف والنون تكون على ضربين : ضرب لا تدخله تاء التأنيث ، ومؤنثه على غير بناء مذكره نحو : (سَكْرَان) و(سَكْرَى) ... ونسب القول ببدل الألف والنون من الهمزة ابن بابشاذ إلى المبرد ، وهو قول سيبويه غير أن سيبويه أراد بالبدل ما ذكرنا ، وأبو العباس جعله بدلاً محضاً ، ولذلك شبهه ب (بَهْراني) ، و(صَنْعَانِي) وهو فاسد ؛ لأن الهمزة لا مناسبة بينها وبين النون " [1] .

أما قول ابن بابشاذ فهو : " ... وقال أبو العباس المبّرد : إنما لم ينصرف في النكرة ؛ لأن النون بدلٌ من الهمزة في (حمراء وصفراء) كما لم تنصرف (فعلاء) ، وكذلك (فعلان) واحتج على ذلك بقول العرب في النسب إلى (بهراء) : بَهرانِيّ ، وإلى (حَوْراء) : حَوْرنِيّ ، وإلى (صنعاء) : صنعانِيّ ، ولا دليل في هذا ؛ لأنه ليس بين الهمزة والنون مناسبة ، وإنما النون عندنا بدلٌ من الواو لا من الهمزة ، وكان الأصل : بَهراوِيّ، وصنعاوِيّ ، كـ(حمراوِي) و(سوداوِي) فأبدل من الواو النون للمقاربة ... " [2] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ نسبة القول ببدل الألف والنون إلى المبرد ، وهذا الذي فهمه من كلامه ، ولعل الاضطراب قد وقع في كلام الإمامين ـ سيبويه والمبرد ـ قبل ابن بابشاذ في هذه المسألة ، في عدة مواضع في كتابيهما كما نبّه على ذلك كثير من المحققين . أما نص كلامهما فقد قال سيبويه في كتابه : " هذا باب ما لَحِقَتْهُ نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو عطشان ، وسكران ، وعجلان

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٠٥/٢ .

(٢)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، ٦٢٥/٣ ، ٦٢٦ .

وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حين جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولمؤنث سكران بناءً على حدةٍ كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة" [(١)] .

وقال في موضع آخر بعبارة أكثر بياناً ووضوحاً : " وكذلك فَعْلان الذي له فَعْلى عندهم ؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء ؛ لأنها بدلٌ من الألف كما يُجْرى على الهمزة ما كان يُجْرى على التي هي بدل منها"[(٢)] .

وقال الإمام المبرد : " والنون تكون بدلاً من ألف التأنيث في قولك : غضبان وعطشان ، إنما النون والألف في موضع ألفي حمراء يا فتى ، ولذلك لم تقل غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأن حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث ، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلاً منه . ولهذه العلة قيل في النسب : صنعاء ، وبهراء : صنعاني ، وبهراني ... " [(٣)] .

وقال في موضع آخر : " وأما بدلها من الألف فقولك في بهراء : بهراني ، وفي صنعاء : صنعاني ، وكذلك فَعْلان الذي له فَعْلى إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء ..."[(٤)] .

قال محقق كتاب (المقتضب) : " وهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ، وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب " [(٥)] .

وقد ردّ ابن بزيزة على ابن خروف لرده على ابن بابشاذ ، ووصف رده بأنه فاسد ، كما وصف ابن خروف قول ابن بابشاذ بذلك : " ونَصَّ المبرد على أن النون بدلٌ من الهمزة بدليل قولهم بهراني ، وقد نص سيبويه في بعض أبواب التصغير على أنها بدلٌ أيضاً ، فرد ابن خروف على ابن بابشاذ في ذلك فاسد لما ذكرناه من نص سيبويه " [(٦)] .

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٢١٦/٣ .

(٢) المرجع السابق ، ٤٢٠/٣ .

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ٢٠٢/١ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ٢٥٥/١ .

(٥) المرجع السابق نفسه ، ٢٠٢/١ .

(٦) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، تحقيق محمد غالب عبدالرحمن وراق ، رسالة علمية (دكتوراه) ، كلية دار العلوم قسم النحو والصرف والعروض ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، ٥٣٠/١.

يفهم من كلام سيبويه وغيره من النحويين أن ما لحقته الألف والنون الزائدتان الذي يكون على زِنَة (فَعْلان) الذي مؤنثه على زِنَة (فَعْلَى) كـ(سَكْران ، سَكْرَى) ، و(غَضْبان ، غَضْبى) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لشبه زيادة الألف والنون بألفي التأنيث التي في (حمراء) في الحركات والسكنات ، وهو مذهب البصريين ، والمبرد يرى هذا ولكنه يرى أن النون بدل من الهمزة ، ومن المعروف أن النون لا تبدل من الهمزة، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون ؛ والإبدال لا يكون إلا إذا كان بين الحرفين نوع من القرابة الصوتية في المخرج أوالصفة .

ولو كانت النون بدلاً من الواو لكان أنسب ، كما في كلمة بهراويٌّ ، وصنعاويٌّ .

أما الكوفيون فيرون أنها منعت من الصرف للوصف وزيادة الألف والنون [1]؛ لذا قال الزجاج : " ... ومع هذا فإن سيبويه ذكر في موضع آخر أن النون تقع بدلاً من ألف التأنيث نحو قولك في صنعاء (صَنْعَاني) ، و(صنعاوي) الأكثر ، وفي بهراء (بهراني) ، فهذا قياس هذا الباب ، فالحجة في امتناعه من الصرف الحجة التي ذكرنا في (حمراء) إذ كان مثلها " [2] .

لماذا قبل ابن خروف قول المبرد ، واجتهد في تأويله ، ولم يقبل نسبة ابن بابشاذ القول إلى المبرد ؟ أليس المبرد أولى بالأخذ ــ إن كان كذلك ــ من ابن بابشاذ ؛ لأنه صاحب القول ، وابن بابشاذ جاء بعده وتأثر به ، واللاحق يأخذ من السابق ويتأثر به ؟

والعجيب في الأمر أنَّ ـ ابن خروف ـ قَبِلَهُ في كتاب آخر له ، ولم يأخذ عليه كما فعل ذلك مع ابن بابشاذ ، كما في قوله : " ... وزعم في البدل أنها بدلٌ عن الهمزة في فَعْلان فَعْلى ، وهذا نص لا يقتضي إلا بدل العوض ، وكثيراً ما يصرفه ، وذكر في علل ما تجعله زائداً أنَّ النون فيه بدلٌ كهمزة حمراء ، وهذا كقولك في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث ، فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها ، وقد ذكر البدل في التصغير ، وزعم في البدل أنها بدلٌ كما زعم في باب التثنية، والجمع أنها بدل من الواو ، والمراد بجميع ذلك ما ذكر في هذا الباب من التشبيه، وجريان الحكم فيهما واحداً " [3] .

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : ٣٥ ، والكتاب ، لسيبويه ٢١٦/٣ ، والمقتضب ، للمبرد ٣٣٥/٣ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : ٣٥ .

(٣)تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ،لابن خروف ، ص : ٣٠٦ .

ثانياً : العلمية والعجمة .

المراد بالعجمة ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم ، والعجمة قسمان : ما عرب من أسماء الأجناس فنقل إلى العربي جنساً ، واستعمل استعمال الأجناس كالإبرسيم والديباج [1] ، والآخر ما نقل علماً نحو إسحق ويعقوب .

وتعرف العجمة بعلامات كثيرة ، منها :خروجها عن أبنية العرب ، نحو إسماعيل وجبريل ، ومنها مقاربة ألفاظ العجم إلا أنها غيرت إلى المعربة نحو :إبراهام ، ومنها ترك الصرف ، نحو إبليس ، ولو كان عربيا لانصرف ، وغير ذلك [2] .

وقد اشترط النحويون شروطاً لمنع الأعجمي من الصرف :

١. أن يكون الاسم علماً في اللغة التي أخذ منها .
٢. أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف .
٣. أن يكون متحرك الوسط في الاسم الثلاثي [3] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في باب العلمية والعجمة:

" ومن أسماء العجم ما وافقَ العرب ؛ نحو : (اللجام) ، و(السماد) ، و(إسحق) و(يعقوب)، وهي كثيرةٌ ، فتوزنُ وتَجْري على حكم أوزانِ كلام العرب ، ومنها ما لم يُوافقْ ولا ردتْهُ العربُ إلى أوزانِها فيبقى على حالِهِ ، نحو الآجُرِّ وإبراهيمَ ، وغيرهما . وقولُ ابنُ بابشاذ أنها لا توزنُ ، وأنها معربةٌ بعضَ التعريبِ فاسدٌ ، بل توزن إلا أقلُّها ، وجمعُها معربٌ كالعربية " [4] .

وعبارة ابن بابشاذ هي : " والأسماء الأعجمية لا توزن ، ولا تشتق ؛ لأنها على أبنيةٍ لا توافق العربية في الأكثر ، وإنما هي مُدخلة على كلام العرب ، ومعربة بعض التعريب ، وهكذا (إبليس) لا ينصرف ، وإن وافق معنى الإبلاس ، ولو اشتق من

---

(١) **الإبرسيم:** علة في الرأس ، قال الجوهري : البِرْسَامُ : علةٌ معروفةٌ ، وقد بُرسِمِ الرجلُ فهو مُبَرْسَمٌ . والإبرسيمُ معربٌ ، وفيه ثلاث لغات ، والعرب تخلّط فيما ليس من كلامها ... ليس في الكلام إِفْعِيلٌ بالكسر ، ولكن إِفْعِيلَلٌ مثل إِهْلِيلَجٌ وإِبْرِيسَمٍ ... " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (برسم) .

والديباج : من الدَّبْج ، وهو النقش والتزيين ، فارسيٌ مُعَرَّبٌ ، وهو ضربٌ من الثياب ، مشتق من ذلك ، بالكسر والفتح ، موَلّدٌ ، والجمع دَيابيجٌ ، ودبَابيجٌ ، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (دبج) .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ،طبعة الطباعة المنيرية ، دمشق ، بدون توثيق ، ٦٦/١ .

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، ١٠٩/١ ـ ١١١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩١٩/٢ .

(أبلس) في الحقيقة لكان مصروفاً ..." [١] .

لا خلاف بين ابن خروف وابن بابشاذ والنحويين قاطبة في أن الأسماء الأعجمية التي جاءت موافقة في الوزن لما في اللسان العربي من منعها من الصرف ؛ للعلمية والعجمة[٢] ، وإسحق فإنه مصدر لأَسْحَقَ ، [٣] ، ويعقوب ، فإنه ذَكَر الحَجَل [٤] ، ويؤيد هذا قول الإمام السيوطي : " ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً لما في اللسان العربي نحو إسحق ... فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبَع فيه قصد المُسَمَّى، فإن قصد اسم النبي منع من الصرف للعلمية والعجمة ، وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف ، وإن جهل قصد المسمى حمل على ما جرت به عادة الناس ، وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي ... " [٥] .

وإنما الخلاف بينهما فيما لم يوافق الأوزان العربية ، فإن بُني على قياس كلام العرب نحو: أن تَبْني بُرْثن من الضَرْب فتقول ضُرْبَبْ ، فالصحيح إن بُنِي على قياس ما اطّرد في كلامهم لحق به كأن يُبْنَى من الضرب مثل : قَرْدَدَ فتقول : ضَرْبَبَ ؛ لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام ، أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به، كأن يبنى منه مثل كَوْثَر ، فتقول ضَوْرَبَ ؛لأن الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي فلا يمنع إلا مع علة أخرى [٦] .

وأما مالم يُبْنَ على قياس كلام العرب نحو : الآجُرُّ [٧] ، وإبراهيم [٨] فإنه يكون

---

(١)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، ٣/٦٤٠ .

(٢) **لجام الدابة** : حبلٌ أو عصًى تُدخلُ في فم الدابة وتُلْزَقإلى قفاه . واللِّجَامُ : ضرب من سمات الإبل يكونُ من الخدين إلى صفقي العُنُق ، والجمع ألجِمةٌ ، ولُجْمٌ . لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (لجم) .

(٣) **أسْحَقَ الضَّرْعُ** : يبس وبَلِيَ وارتفع لَبَنُه ، **والإسحاق** : ارتفاع الضرع ، ولزوقه بالبطن ، قال لبيد :

حتى إذا يَئِسَتْ وأَسْحَقَ حَالِقٌ لم يُبْلِهِ إرْضَاعُها وفِطَامُهَا

ديوان لبيد بن ربيعة ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ، ص : ١١٢ ، ولسان العرب ، لابن منظور ، مادة (سحق) .

(٤) **الحَجَلُ** : القَبَجُ ، الواحدة حَجَلَةٌ ، وحِجْلانٌ ، والحِجْلى اسم للجمع ، ولم يجيء الجمعُ على فِعْلَى إلا حرفان : هذا والظِّرْبَى جمع ظَرِبَان ، وهي دُوَيْبَةٌ مُنْتِنَةُ الرِّيح ، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (حجل) .

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ١/١١٢ .

(٦) المرجع السابق ، ١/١١٢ .

(٧)**الآجر** : طبيخ الطين ، وهو الذي يبنى به ، فارسيٌ معرب ، الواحدة بالهاء أُجُرَّةٌ وآجرَّة ، ويقال : آجور على فاعول، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة :(أجر) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (أجر) .

(٨) **إبراهيم** : اسم أعجمي ، وفيه لغات : إبراهَامُ ، وإبراهَمُ ، وإبراهِمُ ، المرجعين السابقين ، مادة : (برهم) .

مصروفاً ؛لأنه معرفة في كلام العجم ، وعُرِّب فصار كالعربية الأصلية ، وتمكن فيها كما تمكن في كلام العجم ، لذا قال سيبويه : " اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام ، وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلا صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي ، وذلك نحو : اللجام ، والديباج ، والآجر ... وأما إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تمكن في كلامهم كما تمكن الأول ، ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية ، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية ... " [(١)] .

وبنحو هذا قاله المبرد في (مقتضبه) : " فإذا كان معرفة في كلام العجَم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه ، وذلك نحو : إسحق ويعقوب ، وفرعون وقارون ... وإن كان الأعجمي قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف ، وصار كعربيٍّ لا ثانيَ له ؛ لأنه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربيَّة الأصليّة فمن ذلك آجُرّ مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة فهو بمنزلة عربي منفرد ببنائه نحو : إبل وإطِل وصَعْفُوق " [(٢)] .

وكذلك أخذه عليه في كلمة (بُنْدار) [(٣)] .

قال ابن خروف : " وأما (بُنْدارٌ) فكـ(سمسارٍ) إذا سميتَ به انصرفَ ؛ لأنّه نكرةٌ صفةٌ ، ولم يُنْقل علماً ، فليسَ قولُ ابن بابشاذ فيه بشيء ، وقول ابن بابشاذ :(لأن كل واحد من الباقي لا يمنعُ التعريف) يعني : الألفَ ، والنونَ ، والتأنيثَ ، والتركيبَ، والعجمةَ التي في (أذربيجان)ثم قال : وإنما اختص التعريف بذلك لأنّه فرعٌ منقولٌ معه في أصلِه وهو كثير الدور في الكلام ألا ترى أنّ شرطَ ما لا ينصرفُ معقودٌ بالعلمية ؟ فكان لهُ من الحكم والتأثير ما ليس لغيره) ، وهذا كلُّه فاسدٌ ؛ لأن العلمية لم تختصّ بذلك لما ذكر ، بل لما قدمناه في صدر الباب ... " [(٤)].

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ٢٣٥/٣ .

(٢) المقتضب ، للمبرد ، ٣٢٦/٣ .

(٣) كلمة بندار من الكلمات الدخيلة ، والبنادرة : هم التِّجار الذين يلزمون المعادن ، واحدهم بُندار ، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (بندر) .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩١٩/٢ .

وعبارة ابن بابشاذ هي : " ومما يصرف ، ولا يصرف :(بُنْدار) ، من أدخل عليه الألف واللام كما أدخلهما على العباس والحارث صرفه . ومن لم يدخل عليه الألف واللام ، بل قال : (بُندار) مثل : (عباس) ، لم يصرف ؛ لأنه أعجمي وعباس عربي"[1].

وقال في موضع آخر : " ولا يُعتدّ بالعجمة ثِقلاً إلا مع المعرفة ، فلو سَمَّيت بـ (أذْرَبِيجان) وفيه التعريف ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون لم تصرف ، ولو نكّرته لصرفته ، وإن بقيت فيه هذه العلل ؛ لأن كل واحدة من البواقي لا تمنع إلا مع التعريف ، وإنما اختص التعريف بذلك لأنه فرعٌ منقول معه في أصله ، وهو كثير الدور في بابه ، ألا ترى أن شطر ما لا ينصرف معقودٌ بالعلمية فكان له من الحكم والتأثير ما ليس لغيره ؟ ... " [2] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذه المسألة كما أخذ عليه في الأسماء الأعجمية التى تقدمت .

ثالثاً : العلمية وزيادة الألف والنون .

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مختوماً بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ، وعلامة زيادة الألف والنون هي سقوطها في بعض التصريفات ،

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " وشرط فصل الألف والنون التي تمنع الصرف مع التعريف أن تكونا زائدتين لا غير ولا يُحتاج إلى ذكر التضعيف ؛ لأن النون في المضاعف أصل ، واشترط ابن بابشاذ أن يكون قبلها ثلاثة أحرف تحرزاً من : (يدان ودمان) إذا سمي بهما قال لأن هذا النوع مصروفٌ ، وليس كما زعم لأن الألفَ والنونَ زائدتان لا محالةَ ، وما قبلها اسمان متمكنان " [3] .

قال ابن بابشاذ : " ولو سميت بقولك : دمان ، ويدان ، ولم تحكِ التثنية لصرفت ؛ لأنه ليس بوزن فعلان " [4] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ اشتراطه ثلاثة أحرف قبل الألف والنون التي تمنع الاسم من الصرف ، وقد اشترط هذه الزيادة الإمام السيوطي أيضاً ، حيث قال : " وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما

---

(١)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، ، ٦٤١/٣ .

(٢) المرجع السابق ، ٦٤٢/٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٢٣/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٤٧/٣ .

مضعف ، فلك اعتباران : إن قدَّرْت أصالة التضعيف فهما زائدتان ، أو زيادته فالنون أصلية كحسان إن جعلته من الحسِّ ، فوزنه : فَعْلان ؛ فلا ينصرف ، أو من الحُسْن ، فوزنه : فَعَّال " [١] .

ويبدو للباحث : أنَّ اشتراط ابن بابشاذ هذه الزيادة في تعريفه جعله جامعاً ، خلافاً لما أخذ عليه ابن خروف ، فإن لم يكن قبلها ثلاثة أحرف انصرف ، كما في الأمثلة التي أوردها ابن بابشاذ ، وقد اعترض بعض شراح (الجمل) على الزجاجي حين لم يضفه في تعريفه ، عندما قال الزجاجي : " ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان نحو سلمان وعمران ومروان " [٢] .

ويؤيد هذا ما قاله البطليوسي[٣] في شرحه الحلل بقوله : " هذا الأصل الذي أصله غير صحيح حتى يزاد فيه شروط ، فيقال : كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان وعدد أحرفه زائد على الثلاثة وهو غير مضاعف ، وليس له مؤنث على (فِعْلى) ، وإنما شرطنا أن يكون في آخره (ألف ونون) زائدتان ؛ لأن النون إن كانت غير زائدة انصرف، نحو : (حسان) من الحسن . وشرطنا أن يكون عدد حروفه أكثر من ثلاثة ؛ لأنه إن لم يكن كذلك انصرف نحو : رجلٌ سميته بسنان وبيان وبدان ودمان في مذهب من أجراهما مجرى المفرد ولم يجرهما مجرى التثنية ... " [٤] .

رابعاً : العلمية والتركيب .

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مركباً تركيباً مزجياً ، وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في المركب قوله : " والمركبُ على حكم المفردِ ، وكذلك إذا أضفتَ في هذا البابِ إلى ما فيه هذه العللِ لم تصرفْ في المعرفةِ ولا النكرةِ ، فإذا قلت: (جاءَني رامَ هُرْمُزَ) لم تصرف للتعريفِ والتركيبِ ، فإذا نكرتَ صرفتَ ، فإنْ قلتَ في الإضافةِ : (جاءَني حضرَ مساجدَ) ، و(بلالَ حمراءَ) ، و(رامَ سكرانَ) لم تصرف بانفراد أصله ، ولم تراعِ التركيبَ لأنهما عللٌ لا ينصرفْ الاسمُ بها أبداً لا في تعريفٍ ولا

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ١٠٨/١ .

(٢) الجمل ، للزجاجي ، ص : ٢٨٣ .

(٣)هو : عبدالله بن محمد بن السيِّد البَطَلْيَوْسِي أبو محمد النحوي ، كان عالماً بالآداب واللغات ، متبحراً فيهما مقدماً في معرفتها ، ألف كتباً نافعة ممتعة ، توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،لابن خلكان ، ٩٧/٣ ، ٩٨ .

(٤) الحلل في إصلاح الخلل في الجمل ، للبطليوسي ، ص : ٢٨٣ .

تنكيرٍ، وصَرْفُ مثل هذا في النكرةِ خَطأ " [1] .

ويشير ابن خروف إلى أن صَرْف مثل هذه الأسماء خطأ ؛ لأن ابن بابشاذ صرفه في النكرة مع أنها لا تصرف في التنكر ولا في التعريف ؛ ولا للتعريف والتركيب، كما في قوله : " ... : ومنها كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً ، نحو : (حضرموت ، وبعلبك ، ورام هرمز ، ومعدي كرب ، وبلال أباد) كل هذا لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وهما اسمٌ واحدٌ إذا لم تركبهما تركيب إضافة ، فإن ركبتهما تركيب إضافة أعربت الأول ، وجرى بتصاريف الإعراب ، وجَرَرْت الثاني إن كان مما ينصرف، مثل : (حضرُمَوْتٍ وبَعْلُبْكٍّ) فإن كان الثاني مما لا ينصرف ، مثل : (رامَهُرْمُزَ ،ومعدي كَربَ) في أحد الوجهين لم تصرف الثاني ... " [2] .

وقد أصاب ابن خروف في هذه المسألة ، وهذا الذي عليه النحويون بأن الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً ، إما أن تعربَ آخر الاسم الثاني ويجعلا جميعاً بمنزلة اسم واحد ، ويفتح آخر الاسم الأول، ويمنع جملة الاسم الصرف . وإنما منع الصرف ؛ لأنه معرفة ، وأنهما اسمان جعلا اسماً واحداً ، كقولك : (هذه رامَ هُرْمُزُ يا هذا) بضم الزاي ومنع الصرف . وإما أن تضيف ، فتقول : (هذه رَامُ هُرْمُزَ يا هذا) وفتحت (هُرْمُزَ) وهو في موضع جر ؛ لأن (هُرْمُزَ) أعجمي لا ينصرف [3] .

أما الذي عليه ابن بابشاذ فهو لغة من يفتح الأول ، ويجعل الإعراب في الثاني ، ومن العرب من يبني الأول والثاني على الفتح ويجعلها كـ(خمسة عشر) ، ومنهم من يجعل الإعراب في الاسم الأول ويضيفه إلى الثاني ويصرف الثاني إلا أن تكون فيه علة تمنع الصرف [4] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٢٩/٢ .

(٢)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ،٦٥٤/٣ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : ١٠٢ .

(٤) الحلل في إصلاح الخلل في شرح الجمل ، للبطليوسي ، ص : ٢٨٦ .

خامساً : العلمية والتأنيث (صرف هِنْد وتركه).

يمنع الاسم من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، سواءً أكان المؤنث مختوماً بالتاء الزائدة الدالة على مؤنث ، أم غير ذلك ، ومن صور التأنيث أن يكون العلم الذي للمؤنث ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، وغير منقول من مذكر ، نحو : (هنْد ، وجُمْل ، ودَعْد) فيجوز فيها الصرف وعدمه .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا قوله :" وأما منع أبي إسحاق من صرف (هِنْد) وجُمْلَ فعلى هذا القياس ؛ لأنَّ (الهندَ)[1]قبلُ التّسميةِ به مذكرٌ ، وكذلك (جُمْلٌ) ، وهو الظاهر من كلام سيبويه في جميع أبوابه أنّه إذا نُقِل من لفظ أصلُه التذكير لم ينصرفْ ، وإذا نقل من مؤنث كان فيه الصرف وتركه وابن بابشاذ غافل عن القدْرِ [2]، وحكى قولَ الزَّجاج ولم يحط به علما" [3] .

ونص عبارة ابن بابشاذ هو : " فإن كان الثلاثيُّ ساكن الوسط نظرت : فإن كان مؤنثاً سميت به مؤنثاً ، كنت مخيراً إن شئت لم تصرف للتعريف والتأنيث ، وإن شئت صرفت للخفة ، وجعلت الخفة قد قاومت أحد السببين ، فجرى مجرى نوح ولوط، وقد جمع الشاعر بين اللغتين ، فقال [4]:

لم تَتَقَنَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلم تُغْذَ دَعْدُ بالْعُلَبِ

ولم يخالف في هذا إلا أبو إسحق فإنه لا يصرف ،هنداً وجملاً ، والحجة عليه في لوط ونوح واضحة ... " [5] .

والظاهر من كلام سيبويه أن كلمة (هِنْد) وما كان مثلها من الأعلام المؤنثة كـ(نُعْم ، وعَنْز ، ودَعْد ، وقِدْر ، وجُمْل) يجوز صرفه وتركه ، وتركه أجود ، قال في كتابه : " اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا

---

(١) كذا في نصه معرف بالألف واللام .

(٢) أظنه يقصِد بذلك : لا عِلْمَ له بذلك .

(٣) شرح الجمل ، لابن خروف ، ٩٢٥/٢ .

(٤) هو جرير بن عطية الخطفي ، والبيتان اللذان قبله :

يَا دارُ أَقْوَتْ بجَانِبِ اللَّبَبِ بَيْن تِلاعِ العَقِيقِ فَالكُتُبِ

حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ نَوَاهُمُ فَسُقُوا صَوْبَ غَمَامٍ مجَلْجِلٍ لجِب

ديوان جرير ، طبعة دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، ص : ٦٧ .

(٥)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ،٦٤٨/٣ .

ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط ساكناً ، وكان مؤنثاً ، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار : إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ..." [1] .

فكلمة (دَعْدٌ) عند النحويين ، وما كان مثلها من الأعلام الثلاثية المؤنثة الساكنة الوسط ، فأنت فيها بالخيار ، لك صرفها أوتركها ، وقد احتج كثير منهم، بقول الشاعر :

لم تَتَقَنَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلم تُغْذَ دَعْدُ بالْعُلَبِ

فقالوا قد صرفها الشاعر مرة ، ومنعها مرة أخرى [2] وبعضهم لا يرى صرفها ، وقد ورد في (ما ينصرف وما لا ينصرف) قوله : " أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحقٌّ صواب . وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه : لما سكن الأوسط وكان مؤنثاً لمؤنث خف فصرف . وهذا خطأ ، فلو كانت هذه العلة توجب الصرف ، لم يجز ترك الصرف. فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ، وإذا بينوا ، وجب ألا يكون ترك الصرف . فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف ، وترك الصرف . فأما ترك الصرف ، فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار ، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر " [3] .

قال ابن يعيش [4] في شرحه : " اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة ، فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه ، وقد يصرفه بعضهم ؛ لخفته بسكون وسطه ، فكأن الخفة قاومت أحد السببين ، فبقي سبب واحد، فالصرف عند هؤلاء ، وفيه رد إلى الأصل " [5] .ويحتمل أن يكون الشاعر ممن يصرف ، أو لا يصرف ، فاستعمل لغته ، ولغة غيره ، وكرّر ذكرها استطابة له [6] .

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٢٤٠/٣ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٢٤١/٣ ، والمقتضب ، للمبرد ، ٣٥٠/٣ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧٠/١ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : ٥٠ .

(٤)هو : يعيش بن علي أبو البقاء موفق الدين المعروف بابن يعيش ، كان فاضلاً ، ماهراً في النحو والتصريف ، من كتبه : شرح المفصل ، لأبي القاسم الزمخشري ، وليس من جملة الشروح مثله ، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٣٩/٣ ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي ، ٨٣/٤ ، ٨٤ .

(٥) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧٠/١ .

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، ص : ٣٢٨ .

المطلب الثاني : الممنوع من الصرف لعلة واحدة .

يمنع العلم من الصرف إذا كان مختوماً بألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة، أو جاء على صيغة منتهى الجموع .

صيغة منتهى الجموع .

تمنع هذه الصيغة من الصرف لعلة واحدة ، لأسباب ذكرها النحويون ، وهي :

١.أنه لما كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية ، فكأنه قد جمع مرتين .

٢.أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .

٣.أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثالثة ، فأشبه الفعل ؛ لأن الفعل لا يدخله التكسير.

٤.أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم الأعجمي ؛ لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي [(١)] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذه الصيغة ثلاث مسائل :

١. تعريف صيغة منتهى الجموع .

أما تعريفه فقد عرفه الزجاجي بقوله : "كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدها حرفان أو ثلاثةٌ ، أو حرفٌ مشددٌ فإنه لا ينصرف إلا ما كان في آخره هاء التأنيث "[(٢)].

قال ابن خروف : " وأما زيادة ابن بابشاذ (أوسطها ساكن) فلا يُحتاجُ إليها ؛ لأنه لا يوجد إلا كذلك ، ولا يكونُ الحرفُ الأوسطُ إلا حرف علة ، فاستُغْنِي عن ذكره..."[(٣)].

قال ابن بابشاذ بعد ذكره كلام الزجاجي السابق : " ... هذا الفصل يحتاج إلى شرائط أكثر مما ذكرها ، وهو أن يقول : كل جمع ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ،وليس الأخير حرف علة منقوصاً ، ولا ياء نسب ، ولا تاء تأنيث ، فإنه لا ينصرف ... وقولنا (أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن) إعلام بأنه لا يكون في كلامهم جمع بعد ألفه ثلاثة أحرف أصول ؛ لأن من لا يحترز بالسكون يوهم بأن في كلامهم ما هذا سبيله ، لأنه لا يكون عجُز الكلمة أكثر من

---

(١) أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنصاري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة المجمع العلمي العربي ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص : ٣١٢ .

(٢) الجمل ، للزجاجي ، ص : ٢٢٥ .

(٣) شرح الجمل ، لابن خروف ، ٩١٢/٢ .

صدرها بحروف أصول ... " [1] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ الشرط الذي اشترطه (أوسطها ساكن) ، وهذه زيادة لا يُحتاج إليها ، بَيْدأن ابن بابشاذ اشترط في تعريفه شروطاً ، وعلل لذلك ، واقتدى بمن سبقه من النحاة كالزَّجاج وأبي علي الفارسي، ومن جاء بعده كابن الأنباري [2] ، وابن يعيش وغيرهم في تعريفهم إياه ، زادوا ، فزاد مثلهم ، ومنهم من يكتفي بقوله ما كان على زِنة مفاعل أو مفاعيل ؛ ومن ذلك :

١.قال الزجاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) : " باب ما كان على مثالِ مَفَاعِلِ ومَفَاعِيلِ نحو : (مَسَاجِدَ) ، و(مَفَاتِيحَ) ، وكل جمع يأتي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها ، حرف لين نحو : (خَواتِيم) ... اعلم أن ما كان على ما وصفناه لا ينصرف في شيء من ذلك من النكرة ، فإن كان معرفة كان أَبْعَدَ لصرفه . وإنما منعهم من صرف هذا المثال : أنه جمع ، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ، ليس في الأسماء التي هي للواحد مثل شيء مما ذكرنا " [3] .

٢.وعندما عدّ أبو علي الفارسي ما لا ينصرف في المعرفة لكنه ينصرف في النكرة قال : " إلا أربعة أشياء : ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة ، وأفعل صفة ، وفعلان الذي له فَعْلى ، والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن " [4] .

٣.وبالعبارة نفسها قد ورد في شرح المفصل لابن يعيش قوله : " وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن" [5] .

٤.أضف إلى ذلك أن البطليوسي قد اعترض على الزجاجي في تعريفه السابق (كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدها حرفان أو ثلاثةٌ ، أو حرفٌ مشددٌ ...) بأنه تعريف ناقص مختلٌ ليس جامعاً ، بل لا بدّ أن يقيد بقيود ، منها : أو ثلاثة أحرف (أوسطها ساكن) ، فقال : " هذا الأصل أيضاً مختل غير مطرد حتى يقول : إلا أن تكون في آخره (هاء) التأنيث نحو:صياقلة ، أو (ياء) نسبة ، نحو : مدائني ، أو يكون منقوصاً ، نحو : غواشٍ

---

(١)شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ،٦٢٩/٣ ، ٦٣٠ .

(٢) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٣١٢ .

(٣) ما ينصرف وما لاينصرف ، للزجاج ، ص : ٤٦ .

(٤) الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي الفارسي ، تحقيق كاظم بحر المُرجان ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، ص : ٢٢٨ .

(٥) شرح المفصل ، لموفق الدين ابن يعيش ، ٦٣/١ .

وجوارٍ، أو يقول ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، لأن هذا الجمع إذا لحقته (ياء) النسبة لحق بالآحاد وفارقه معنى الجمع . وإذا لحقته (تاء) التأنيث كان له نظير في الآحاد فارقه في النكرة، وإذا كان منقوص الآخر ففيه خلاف هل هو مصروف في حال الرفع والخفض أو غير مصروف " [1] .

٥.ذكرصاحب المنتخب الأكمل ، بعد ذكره تعريف الزجاجي ،السبب الذي من أجله اشترط النحويون ذلك : " يحتاج إلى شرائط أكثرَ مما ذكرَهَا ، وهو أن تقولَ : كلُّ جمع ثالث حروفه ألفٌ ، وبعد الألف حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ... وقولنا : (أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن)إعلام أنه لا يكون في كلامهم جمعٌ بعد ألفه ثلاثةُ أحرف أصول ؛ لأن من لم يحترز بالسكون يوهم أنه في كلامهم ما هذا سبيله ؛ لأنه لا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها بحروف أصول ، ومن هاهنا أجمعوا على أنهم إذا جمعوا سفرجلا ، وفرزدقا ، ... ونحوه من مما حروفه أصول ، حذفوا الحرف الأخير؛ لأنهم لو لم يحذفوا ؛ لكان العجر أكثرَ من الصدر ، وخالف باب التصغير ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا على الكلمة نهايةَ الجمع ، ونهايةَ الأصول ، فخففوا بحذف حرف ، وخصُّوا به الأخيرَ ؛ لأنه محل التغيير " [2] .

والذي يظهر للباحث من كل ما تقدم من الأقوال : أن تعريف ابن بابشاذ لا شيءَ عليه ؛ لأن من شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدد حتى لا يشذ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدد ، إذن ما الذي حمل ابن خروف في أخذه علي ابن بابشاذ دون غيره من النحويين السابقين الذين اشترطوا هذا الشرط !

٢ ـ ما كان جمعاً ساكن الثاني نحو : (كُرْسِي وبُخْتِي) .

صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن مفاعل ومفاعيل ؛ كمواطن ومفاتيح، وقد تكون على أوزان أخرى

قال ابن خروف : " فجمعه لا ينصرف ، وعلة ابن بابشاذ أنه أشبه الأعجمية التي لا يكون عليها الآحاد وهي فاسدة ؛ لأنَّ من الأعجمية كثيراً على أبنية كلام العرب وأوزانها ، وليست علة الأعجمية مخالفة أوزان العربي ، بل منها كثير على أوزان كلام العرب ، كيعقوب وإسحق ونوح ولوط " [3] .

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل في شرح الجمل ، للبطليوسي ، ص : ٢٨٠ .

(٢)المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ٣١/١ ، ٣٢ .

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩١٢/٢ .

وقول ابن بابشاذ هو : " فأمَّا : بُخْتِيّ ، وكُرْسِيّ ، وقُمْرِيّ وقُمَارِيّ ، فَغير مصروف ؛ لأن ياء نسبته لم تحذف في جمعه ، بل هي ثابتة فيه كثبوتها في واحده ، فصارت كأنها من نفس الكلمة ، فلم تشبه تاء التأنيث ، ولم تصرف .

فإذا ثبت هذا فعلَّةُ امتناع صرفه في حال النكرة ، أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، وعلته بمنزلة علتين ، وقد جمعت العرب هذا الجمع جمعاً ثانياً ، مبالغةً وتناهياً ، فقالوا : صواحبات يوسف ... "[1] .

ويرى ابن خروف أن هاتين الكلمتين (بُخْتِي [2] ، وكُرْسِي[3]) جمعهما لا ينصرف؛ لأنهما يجمعان جمعي تكسير : نقول : بَخَاتِيٌّ ، وكَراسِيٌّ على ياء النسب، وهذا النسب ليس حقيقياً ، وفارقت هاتان الياءان : ياءي النسب الحقيقي ، وتاء التأنيث لثبوتهما في الجمع ، وبناء الكلمة عليهما ، فإن سميت بشيء من هذا الجمع بَخَاتِيٌّ وكَرَاسِيٌّلا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة ؛ لأن الموجب مراعاة اللفظ الذي ليس على بناء الآحاد ؛ أي : أن ياء النسب فيهما قبل الجمع، في حين أن ابن بابشاذ يرى أن هذا الجمع أشبه الأعجمية التي لا يكون عليهما الآحاد ؛ لأن الجمع الذي لا يكون عليه الآحاد غير مصروف ؛ لأنه صار بعدم النظير كأنه جمع مرتين ، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد ، وحكمه في التكسير كحكم نظيره [4] .

والذي يبدو للباحث أن علة ابن خروف أقرب إلى الصواب ، وهي التي عليها النحويون ، واللغويون ، كما قال صاحب الكتاب: " وأما مفاعِل ومفاعيل فلا يُكسَّر فيُخْرج الجمعُ إلى بناء هذا ؛ لأن هذا البناءَ هو الغاية ، فلما ضارعت الواحدَ صُرِفتْ ... وأما بَخَاتي فليس بمنزلة مدائني ؛ لأنك لم تُلحق هذه الياء ببخات ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرته للجمع ، فصار بمنزلة الياء في خِدرِيّة إذا قلت خدارٍ، وصارت هذه الياء كدال مساجدَ ؛ لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال ؛ لأنك بنيت

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٣٢/٣ ، ٦٣٣ .

(٢) **البُخْت** : الإبل الخراسانية ، الواحد بُخْتِي ، جمل بُخْتِي ، وناقة بختية ، والبختية ، الأنثى من الجمال البخت ، وهي جمال طِوال الأعناق ، ويجمع على بُخْت ، وبَخات . لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (بخت) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (بخت) .

(٣) **الكُرسِي** : بضم الكاف ، وبكسرها ، كِرسي ، هو الذي يُعتمَدُ عليه ويُجْلس عليه ، واحد الكَراسِي، لسان العرب ، لابن منظور ، مادة (كرس) .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٦٢/١ .

الجمع بها ، ولم تُلحقهما بعد فراغ من بنائها " [(١)] .

وقال المبرد : " فأما سراري وبَخَاتي وكراسي ، فغير مصروف في معرفة ولا في نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في المفرد بختية وكرسي "[(٢)] .

قال الجوهري [(٣)] : " البُخْت من الإبل معرب أيضاً ، وبعضهم يقول هو عربي ، وينشد : (لبنَ البخت في قِصاعِ الخَلَنجِ) [(٤)] ، وجمعه بخاتي غير مصروف ؛ لأنه بزنة جمع الجمع ، ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتِي والأثافي والمهاري ... " [(٥)] .

فهذه الأدلة تسند ما ذهب إليه ابن خروف في مأخذه على ابن بابشاذ ، وتقويه .

٣ ـ أسماء القبائل والآباء والأمهات ...)

هذه الأسماء حكمها في الصرف وعدمه حكم غيرها من الأسماء ، فما كان فيه من العلمية سببٌ ظاهر لم ينصرف ، سواءً أكان اسماً لأبٍ ، أم لأُمٍ ، أم لحي ، أم لقبيلة ، وما كان مجرداً من الأسباب الظاهرة ، فهو راجعٌ إلى مقاصد العرب ، فربما لزم في بعضها أن يكون اسماً لقبيلة فيمتنع من الصرف ، وهذه المسائل مبيّنة في

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٢٣١/٣ .

(٢) المقتضب ، للمبرد ، ٣ /٣٢٨ .

(٣) هو : إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي ، الجوهري ، صاحب كتاب (الصحاح في اللغة) الذي يضرب به المثل في حفظ اللغة ، وحسن الكتابة ، أحد أركان اللغة ، أصله من فاراب ، أول من حاول الطيران ، صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل ، وصعد سطح داره ، ونادى في الناس : لقد صنعت ما لم أسبق إليه ، وسأطير الساعة ، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه ، فتأبط الجناحين ، ونهض بهما ، فخانه اختراعه ، فسقط إلى الأرض قتيلاً ، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي،٣٣٥/٢، والأعلام ، للزركلي ،٣١٣/١ .، والوافي بالوفيات ، للصفدي ، ٦٩/٩ ـ٧١ .

(٤) البيت لابن قيس الرقيات ، من قصيدة يمدح بها مصعبَ ابن الزُّبير ، وقبله :

إنْ يَعِشْ مُصْعَبٌ فَإنَّا بخَيْرٍ ... قَدْ أَتَانَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرَجِّى

يَلبسُ الجيشُ بالجيوشِ ويَسقي ... لبنَ البُخْتِ في عِسَاس الخَلَنْجِ

ينسب هذا البيت لابن قيس الرقيات ، وقد وجده الباحث في ديوانه في الجزء الأخير منه ، بعنوان : (الزيادات والشعر الذي يُنسَب إليه في المصادر) ، ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمد يوسف نجم الدين، طبعة دار صادر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ص : ١٨١ .

(٥) الصحاح ، للجوهري ، مادة : (بخت) .

مظانها[1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب مأخذاً واحداً هو قوله : " خلط ابن بابشاذ في أوَّلِ هذا الباب ، فَخَلَطَ الآباءَ والأحياءَ والقبائلَ والأمهاتِ بعضَها ببِعْضٍ ، فأوَّلُ ذلك قولُه : "فكلُّ ما جُعُلَ اسماً للقبيلةِ ، وعُنِي به الأُمُّ ، لم ينصرف ، وذلك : (تَمِيمُ ، وسَدُوسُ ، وتَغْلِبُ ، وطَيِّءُ ، وجُذَامُ ، وقَيْسُ) ، وهذا فاسدٌ ؛ لأن هذه الأسماءَ لا تكونُ أسماءً للأمهاتِ ، وإنما تكونُ أسماءً للآباء ، وللقبائلِ على السَّعةِ " [2].

ونص عبارة ابن بابشاذ هو : " فكل ما يجعل اسماً للقبيلة ، وعُنِي به الأمّ لم ينصرف ، وذلك : تَمِيمُ ، وسَدُوسُ ، وطَيِّئُ ، وتَغْلِبُ ، وتَنوخُ ، وجُذَامُ ، وقَيْسُ ، والدليل على أنهم أرادوا بهذا النوع القبيلة والأمّ ، وصفهم لها بالمؤنث . حكى يونس أنه سمع العرب تقول : تلك تغلبُ ابنةُ وائل ؛ فوصفوا تغلب بالمؤَنث ، ومثله : تميمُ بنتُ مُرٍّ ، وقيسُ ابنةُ عَيْلان ، فإذا ثبت هذا ، كان بمنزلة سعاد اسم امرأة لا ينصرف ... " [3].

أخذ عليه ابن خروف تخليطه في صرفِ هذه الأسماء وعدمها ، ولم يبيِّن علة فساده ، سوى اكتفائه بقوله : " لأن هذه الأسماءَ لا تكونُ أسماءً للأمهاتِ ، وإنما تكونُ أسماءً للآباء ، وللقبائلِ على السَّعةِ) ، مع أن كلام ابن بابشاذ كان واضحاً ، لا خلط فيه ، بل ذكر علة ما قاله ، كما أن هذه الأسماء كلَّها أسماء قبائل ، فهو يرى أنها كذلك كان سبباً في منعها من الصرف وتفصيل ذلك كالآتي :

١. **تَغْلِب** : أبو قبيلة ، وهو بن وائل بن فاسط بن هِنْب ، والعرب تؤنثها فتقول : تَغْلِبُ بنت وائل ، إنما يذهبون بالتأنيث إلى القبيلة كما قالوا تميم بنت مرٌّ [4] ، كما قال الشاعر:

لَـولا فَـوَارسُ تَغْلِـبَ ابنـةِ وائـلٍ وَرَدَ العَـدُوُّ عليـكَ كـلَّ مكـانِ [5]

ولعل ابن بابشاذ قصدَ روايتها بالتأنيث كما في قول العرب السابق ، وقول الشاعر .

٢. **قَيْس** : وهو أبو قبيلة مضر ، وهو : قيس بن عَيْلان ، اسمه الناس بن مضر بن نِزار ،

---

(١) شرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ٩٣٤ ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ١١٥/١ ــ ١١٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٣٣/٢ .

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٥٩/٣ .

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (غلب) .

(٥) ديوان للفرزدق

وقيس لقبه [1] .

٣.**سَدُوس** : (بفتح السين) أبو قبيلة ، وهو بالفتح يقع في موضعين : أحدهما سَدوس الذي في تميم وربيعة ، وغيرِهما ، والثاني : في سعد بن نَهْيان لا غير [2] .

٤. **تميم** : قبيلة ، وهو : تميم بن مرّة بن أدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مضر [3] .

٥. **جُذام** : قبيلة من اليمن ، تزعم نُسّاب مضر أنهم من معد [4] .

٦. **طيِّء** : قبيلة ، والنسبة إليها طائي [5]هذه النسبة سماعية ، أما القياس فطَوَوِيّ .

فابن بابشاذ يرى أن هذه الأسماء جعلت أسماءً للقبائل ، وعُنيت بها الأمهات ، لذلك لم تصرف ، ومن النحويين من يُفَصِّل فيها ، و يرون أنها إذا كانت للقبائل كان ذلك سبباً في منعها من الصرف ، وإن لم يعنَ بها الآباء أو الأمهات ، ولعلّ قول ابن بابشاذ هو رأي كثير من النحويين .

فقد ورد في الكتاب عن سيبويه قوله : " ... فإن شئت جعلت تميماً وأسداً اسمَ قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه ... " ، وقوله : " ... إن بعض العرب تقول: هذه تميمُ بنت مُرٍّ . وسمعناهم يقولون : قَيْسُ بنتُ عَيْلان ، وتميم صاحبةُ ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسماً للقبيلة ... فإذا قلت : هذه سَدوسُ ، فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة . وإذا قلت : هذه تميمٌ فأكثرهم يجعله اسماً للأب . وإذا قلت : هذه جُذامُ فهي كسدوس ، فإذا قلت : من بني سَدوسٍ فالصرفُ ؛ لأنك قصدتَ قصدَ الأبِ " [6] .

وابن خروف درج على مؤاخذة ابن بابشاذ ، وإن لم يكن معه الدليل ، وقد أخذ عليه الخفاف في شرحه على هذه المآخذ لابن بابشاذ كما في قوله : " ... ذكر الأستاذ أبو الحسن بن خروف ـ رحمه الله ـ على أبي الحسن بن أبي بابشاذ ـ رحمه الله ـ أنه خَلَّطَ أول هذا البابِ الآباءَ ، والأحياءَ ، والقبائلَ ، والأمهاتِ ... إذا جاز على الاتِّساع فلا ينبغي أن يخَطأَ ، ولكن وَلَعُ المتأخر بالردِّ على المتقدم ، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك ما أمكن ، تصحيحُ كلامه ، والفضلُ للمتقدم " [7] .

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (قيس) .

(٢) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (سدس) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (سدس) .

(٣)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (تمم) .

(٤)المرجع السابق ، مادة : (جذم) .

(٥)المرجع السابق ، مادة : (طوى) .

(٦) الكتاب ، لسيبويه ، ٣/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٧) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، ٥٧/١ ، ٥٨ .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأسماء المضافة والمشبهة بالأفعال والتوابع .

المطلب الأول : الأسماء المضافة والمشبهة بالأفعال ...) .

أولاً : المضاف من الأسماء .

الإضافة نوعان : إضافة محضة ، وهي التي لا ينوى بها الانفصال ، وتكون بمعنى (اللام) ، كقولك : دارُ زيدٍ ، أي دار لزيد ، وبمعنى (مِنْ) إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف ؛ كقولك : كساء صوف، وبمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف. وإضافة غير محضة ، وهي ما ينوى بها الانفصال ، وتكون : في اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ غداً ، والصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه ، نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وإضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، نحو قولهم : هو أفضلُ القوم ، فأفضل مضاف إلى جماعة هو أحدها ، والجماعة تشترك في هذه الصفة إلا أن له صفة زائدة على صفتهم ، وإضافة الاسم إلى الصفة نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع [1] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في باب الإضافة في ثلاث مسائل :

١- تعريف العلم .

قال ابن خروف : " والعلمُ يوصفُ بجميعِ ما بعدَه ، ولا يوصفُ به لعلةِ المضمرِ من حيثُ كان جامداً لا معنى فيه للصفة ، وقال ابن بابشاذ : لم يوصفْ المبهمُ بالعلمِ ؛ لأن العلمَ أعرفُ منه ، ولا معنى هنا للتعريفِ ، والمانعُ لهُ من الوصف ما ذكرناهُ " [2] .

كأنه يشير إلى قول ابن بابشاذ : " ... ثم الأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة عند أكثر النحويين ، و أبوبكر ابن السراج يجعل أسماء الإشارة أعرف منها ، وحجته أن تعريفها من وجهين ؛ بالعين ، والقلب ،وتعريف الأعلام من جهة واحدة ، وهي القلب ، وما تعرّف من وجهين كان أعرف مما يعرّف من وجه واحد ، وحجّة غيره أن العلم أعرف من حيث كان تعريف العلمية لا يفارقه حاضراً كان أو غائباً ، موجوداً كان أو معدوماً ... " [3] .

---

(١) الإيضاح ، للفارسي ، ص : ٢١٠ ـ ٢١٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣١١/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥٣١/٢ .

والذي عليه النحويون أن المعارف متفاوتة فيما بينها ، ولكنهم اختلفوا في أعرف المعارف ، ومحل خلافهم في غير اسم الله ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع ، فمذهب سيبويه والجمهور أن المضمر أعرفها ، وقيل العلم ، وقيل اسم الإشارة ، وقيل (أل) ، وقيل غير ذلك [1] .

أما ابن خروف وابن بابشاذ فإنهما يتفقان في أن العلم معرفة ، ولكنهما يختلفان في تعريفهما إياه له فابن بابشاذ يرى أن تعريفه معنوي ، وما عداه تعريف لفظي ، وابن خروف يرى خلاف ذلك ، أي : لا يقع فيه إشتراك كغيره من المعارف .

ويُلاحظ أن قول ابن بابشاذ في هذه المسألة بعيدٌ عن الصواب ، فالحقُّ مع ابن خروف ، وهو الذي عليه النحاة ، وقد أثبت ابن بزيزة في شرحه الجمل فساد ما ذهب إليه ابن بابشاذ بأدلة منطقية ، لم يفعل ابن خروف مثله ، كما في قوله : " وأما من زعم أن الأعلام أعرف ، فاحتج له ابن بابشاذ بأن الأعلام تعريفها معنوي ، وما عداها تعريفه لفظي وهو فاسد ؛ لأن المبهمات كذلك، وكذلك المضاف إليه إنما يعرف بإضافته للمعرفة ، والإضافة معنى من المعاني ، وإنما كان الأعلام أعرف من حيث إن منها ما لا يقع فيه اشتراك ألبتة ؛ كلفظ الجلالة ، وعمان ، وبغداد ، وأما من زعم أن المبهم أعرفها ؛ فلأنه تعريف بالعين والقلب ، وهذا نص سيبويه عليه في بيان امتناع وصف المعرف بالألف واللام بالمبهم ، وخرج من كلامه أن المبهم يعرف بالعين والقلب فصار أخص ، والأخص بالتقديم أولى ... "[2].

٢ـ إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى .

قال ابن خروف : " وإن أضفتَ إلى معرفةٍ فأربعةُ أنواعٍ : أسماء الفاعلينَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ ، والصفةُ المشبهةُ بها وما في حكمِها من الأسماءِ ؛نحو: (شبهِك ومثلِكَ) وأخواتِهما ، والمضافِ إلى صفتِه ؛ نحو: (مسجدِ الجامعِ) ، و(جانبِ الغربِّي) ، و(أفعَلُ) إلى ما هو بعضٌ له هذا مذهبُ طائفةٍ ، منهم : ابنُ السرّاج ، والفارسيّ ، وابن بابشاذ . وليس الأمر كذلك ، فالإضافةُ منها قسمان : اسمُ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ . والصفةُ المشبهةُ ، و(مثلكَ) و(شبهكَ) وأخواتِها ، وأما (يومُ الخميس) ، و(شهرُ المحرَّمِ) ، وسائرُ الأيام والشهور فكلها معارفٌ . والذي أوقعَهم في تنكير (أفعلَ)

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ١/٥-١٠ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١/٣١٠ ، ٣١١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ١/١٨٨ .

(٢) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ١/٩٣ .

أنَّ من العربِ من يقدِّر فيها (مِنْ) إذا أضافَ ، فلا يثنى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ ... وتقديرُهم: (صلاةُ الساعةِ الأولى) ، و(مسجدُ الموضعِ الجامعِ) ، و(جانبُ المكانِ الغربيِّ) ، فاسدٌ ، ولا يطّردُ لهم في الأيامِ والشهورِ ، و(عِرقُ النَّسا) ، و(حبلُ الوريد) ؛ وإنما أضيفَ هذا النوع لاختلاف اللفظين ، ومن الإضافةِ ما فيهنَّ فاتبعْهُ واعلمْهُ . وقولُ ابنُ بابشاذ في : (دارِ الآخرةِ) وشبهِهِ : " فلذلكَ كانت إضافتُها غيرَ محضةٍ ، لكنَّها تتعرفُ بما تضافُ إليهِ " فاسدٌ ! وكيفَ يتمُّ التعريفُ مع تقديرِ الانفصالِ ؟! هذا تناقضٌ " [1] .

قال ابن بابشاذ في شرح جمله : " ... والرابع : إضافةُ الشيء إلى صفتِهِ ، مثل صلاةُ الأُولى ، ومَسْجدُ الجامع ، وجانبُ الغَرْبِيِّ ، فهذه إضافة غير محضة ؛ لأَنَّ اللفظ على شيء والمراد به غيرُه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى صفتِه ،كما لا يضاف إلى نفسه ، والتقدير صلاةُ الساعةِ الأُولى ، ومَسْجدُ المكانِ الجامعِ ، وجانبُ المكانِ الغربيّ ، وكذلك : دارُ الآخِرَةِ ، وحقُّ اليقينِ ، لا بدَّ معه من تقدير حذفِ مضافٍ ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ، فلذلك كانت إضافة غيرَ محضة ، لكنها تتعرف بما تضاف إليه ، والقسمان الأولان لا يتعرَّفان بما يُضَافان إليه ؛ لأنهما مُضَمَّنَانِ ما يفصلهما ، ويقطعهما عن الإضافة والتعريف ... " [2] .

وقد ذكر ابن خروف أن إضافة الصلاةِ إلى الساعة ، والمسجد إلى الموضع ، والجانب إلى المكان ، مذهب طائفة من النحويين ، منهم ابن السراج ، وابن بابشاذ وغيرهما ، وهو فاسد ، مع أن ابن السراج لما ذكر التقدير ليس من باب أنه يعتقد هذا ، وإنما في معرض شرحه لأنواع الإضافة غير المحضة ، وما يجوز فيها وما لا يجوز ، بل ذكر أنه إذا أضاف ، وأراد أن يقيم النعت مقام المنعوت فهو قبيح ، وإن أراد نعت الصلاة فالإضافة مستحيلة ، وناقل الكفر ليس بكافر إلا إذا اعتقد الذي نقله ، قال في كتابه (الأصول في النحو) : " ما كان حقه أن يكون صفة للأول : فإن يكُ من الصفة وأضيفَ إلى الاسم وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامع ، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته، لأن معناه النعت وحده ، الصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامع ، ومن أضاف فجواز إضافتِه على إرادة : هذه صلاةُ الساعةِ الأولى ، وهذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ ، أو اليومِ الجامع ، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت ، ولو أراد به نعت

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢/٦٧٦ ، ٦٧٧ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٢/٤٥٠ .

الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة ؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه ، لا تقولُ : هذا زيدُ العاقلِ، والعاقلُ هو زيدٌ ... " [1] .

أما أخذه على ابن بابشاذ في (الدار الآخرة) ونحوها ، فهي من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين ، في جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ، كالإضافة السابقة ، فرأي ابن بابشاذ رأي الكوفيين ، أما ابن خروف فرأيه رأي البصريين ، فالكوفيون يجيزونه ، والبصريون يمنعونه ، وحجة الكوفيين أنه جاء ذلك في كتاب الله ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[2]، فقالوا : اليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد . وقوله تعالى : ﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[3]، قالوا : الحبُّ في المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه . أما البصريون فاحتجوا بأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف، كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف ، كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً .

وابن خروف وصف قول ابن بابشاذ السابق بأنه فاسدٌ ، وقد ناقض نفسه في كتابه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، فجوز ذلك ، دون نعته بالفساد ، كما في قول الشاعر :

حَالَتْ وَحِيلَ بِهَا وَغَيَّرَ آيَهَا ... صَرْفُ الْبِلَى تَجْرِي بِهَا الرِّيحَانِ
رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً ... رَهَمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ

قال : " وشاهده فيه ، إضافة الريح إلى الجنوب ؛ لأنه جعلها اسماً ؛ ولذلك أضاف إليها للبيان ، ولا يضاف إلى الصفة إلا نادراً في قولهم : مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، ونحوهما ... " [4] .

---

(١) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م ، ٨/٢ .

(٢) سورة الواقعة ، الآية :٩٥.

(٣) سورة ق ، الآية :٩.

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، ص : ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

وردَّ البصريون على الكوفيين بأن الكلام محمول على حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه ، فالتقدير في الآية الأولى : في حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[1]أي : دين الملة القيمة ، وأما التقدير في الآية الأخرى : حب الزرع الحصيد، ووصف الزرع بالحصيد ؛ لأن الحب اسم لما ينبت في الزرع ، والحصد إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب ، لا للحب ، لأنك تقول : (حصدت الزرع) ، ولا تقول (حصدت الحب) [2] .

أما ابن خروف فليس بصرياً في مذهبه ، ولا كوفياً ، بل أحياناً يأخذ بآراء البصريين ، وأحياناً يأخذ بآراء الكوفيين ، وأحياناً ينفرد برأيه . أما في هذه المسألة فقد أخذ برأي البصريين ، هل لمخالفة ابن بابشاذ فيها ، أو لأن الحق مع البصريين !

٣ـ أسماء الأجناس .

قال ابن خروف : "وأسماء الأجناسِ كثيرةٌ ، وكلها أعلامٌ . وجعلَ ابن بابشاذ منها (سبحان) وليس بشيء ؛ وإنما هو مصدرٌ منقوص الزيادة من (سبَّحَ) ، ومعناهُ : التنزيهُ والبراءةُ " [3] .

وقول ابن بابشاذ في شرحه : " قال أبو إسحق الزجاج (إيّا) اسم مظهر بلا شبهة ، وهو في لزومه المنصوب بمنزلة (سُبْحانَ) في لزومه النصْب من قولك : سُبْحانَ الله ، فكما أنَّ (سُبْحانَ) اسم ظاهر مضاف قد لزم النصْبَ والإضافة ، فكذلك (إيّا) وليس الأمر عند أبي علي كما ذكر ؛ لأن (سُبْحانَ) اسم ظاهر معرب بلا إشكال يستعمل مفرداً أو مضافاً ، ومُنوناً ، وغير منوّن ... " [4] .

وكلمة (سبحان) مصدر ، وهو منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله ، من قولك : سبَّحَ تسبيحاً وسُبْحاناً ، بمعنى واحد ؛ فالمصدرُ تَسْبِيحٌ ، والاسْمُ سُبْحَان يقومُ مقامَ المصْدر ، أو (تَسْبِيحاً) فعله (سبَّح) ، و(سُبحان) فعله (سَبَحَ) [5] .

---

(١) سورة البيِّنة ، الآية :٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ١٢/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٧٨٥/٢

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٨٥/٢ .

(٥) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (سبح) .

قال الزجاج في تفسير قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1] : " ﴿سُبْحَانَ﴾ منصوب على المصدر ، المعنى : اسبح الله تسبيحاً ، ومعنى سبحان الله في اللغة تنزيه الله عن السوء ... " [2] .

ثانياً : نائب الفاعل واسمه والصفة المشبهة به .

أ ـ نائب الفاعل :

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في قول الشاعر :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلابَا

بقوله " ... وَنَصَبَ ابْنُ بَابَشَاذ (الكلابَ) ب (وَلَدَتْ) ، ونَصَبَ (جروَ كَلْبٍ) على النّداءِ فقد أفسد اللفظ والمعنى ؛ تَأوّلَ اللفظَ على غيرِ مَوْضِعِه ، وجعلَ جواب (لو) غير مرتبط بها ، وقلبَ المعنى ؛ لأَنَّهُ جعل (الكلابَ) هي المولودةَ ، والمسبوبَ غيرَها بسبب الجَّارِ والمنادى ، كأنَّه قال : (لَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الْكِلابَ لَسُّبَ السَّبُّ بكَ يا جَرْوَ كلبٍ)، وحقيقةُ المعنى الذي وُضعَ له اللفظ : (لَوْ وَلَدَتْ القفيرةُ جروَ كَلْبٍ لسُبَّ الكِلابُ بِهِ "[3].

وقول ابن بابشاذ الذي أخذ عليه ابن خروف هو : " فأما قول الشاعر : ولو وَلَدَتْ ... فالكلاب منصوبة ب(وَلَدَتْ) لا (بِسُبَّ) و(جَرْو) على هذا نداء ، والتقدير : ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ ، لَسُبَّتْ بذلك الجروِ ! فعلى هذا لا يكون مناقضة لما أصَّلناه . وفيه وجه آخر ، المعنى يقتضيه ، والشعر يحتمله . والتقدير : لَسُبَّ السَّبَّ " [4] .

ويشير ابن خروف إلى (ما لم يسم فاعله) ؛ إذا حذف الفعل لمعنى ، وتغير بناؤه إلى بناء آخر ، ورفع المفعول أو ما يقوم مقامه ، جرت عليه أحكام الفاعل كلها . ولا يجوز إقامة شيءٍ من الفضلات مقام الفاعل ، وفي الكلام مفعول به ، إلا ما جاء في الشعر ، كالبيت السابق .

فالشاعر نصب المفعول به ، وأقام الفضلة إما الجار والمجرور ، أو المصدر المقدر مقام الفاعل .

---

(١) سورة الإسراء ، الآية :١.

(٢)معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ٢٢٥/٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٢٥/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ،لابن بابشاذ ، ٢٧٧/١ .

وأورد ابن بابشاذ هذا البيت ومعناه في شرح مقدمته بعبارة أوضح وأبين من ذكره في شرحه ، ذكره مثالاً للأشياء التي تقام مقام الفاعل عند عدم المفعول ، وذكر أنها أربعة ، ذكر الآية الكريمة ، قوله تعالى : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1] قال : " فأما قراءة من قرأ(ليُجْزِيَ ...) فإنها مشكلة جداً ؛ لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو القوم ، والتقدير : ليُجْزِيَ الجزاءُ قوماً . وقد جاء في الشعر من هذا قول القائل ... أي لَسُبَّ السَّبُ . وحقه أن يرفع (الكلاب) ، ولكنه قد حمل (الكلاب) على أنه منصوب ب(ولدت) ، ويكون (جرو كلب) نداء ، كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلابَ يا جروَ كلب لَسُبَّ السبُّ بذلك الجروِ ، وليس من الأصل المقدم ؛ لأنه لا يقال مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره " [2] .

وابن خروف يرى أن الأحسن أن تنصب (الكلابَ) على التشبيه بالمفعول به ؛ لما أضمر السبَّ وجعله المسبوب مبالغة واتساعاً في كثرة وقوع الفعل ؛ أخرج (الكلاب) على التفسير لبيان حقيقة المسبوب ، فنصبه على التشبيه ، كما جاء : (أن امرأةً كانت تُهراقُ الدماءَ) ، والأصل : أن امرأةً كانت تُهراق دماؤُها ، فلما جُعِلت المرأةُ هي المُهراقةُ مبالغة ، رُفع ضميرُها بـ (تُهرَاق) ، ونُصِبَ (الدماء) على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان لحقيقة (المهراق) [3] .

في حين أن ابن بابشاذ يرى أن نَصْبَ (الكلابَ) ب (وَلَدَتْ) ، ونَصَبَ (جروَ كَلْبٍ) على النّداءِ ، وهو الذي عليه أكثر النحويين ؛ كابن يعيش وغيره ، كما ورد في شرحه لـ(المفصل) : " وأما قول الشاعر ... فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو الكلاب ، وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوباً بولدت ، ونصب جرو كلب على النداء ، وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به ، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ، ويكون التقدير فلو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك " [4] .

وذكر صاحب الخصائص بقوله : " فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً، بل لا يثبت

---

(١) سورة الجاثية ، الآية :١٤ .

(٢) شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٣٧٥ .

(٣)المرجع السابق نفسه، ص : ٥٢٥ .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧/٧٥ .

إلا محتقراً شاذاً " [1] .

كما ورد في خزانة الأدب أيضاً قوله : " على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح " [2].

قال ابن جني في " الخصائص " : " هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً " [3].

و " قفيرة " بتقديم القاف على الفاء وبالراء المهملة مصغراً. اسم أم الفرزدق. وروي " فكيهة " أيضاً على وزنه، وهو تحريف. و " الجرو " مثلث الجيم: ولد السباع، ومنها الكلب.

ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جرواً لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو، لسوء خلقه وخلقه. وقال القالي في شرح اللباب " : " وقيل: الكلاب ليست مفعوله، بل مفعول ولدت. وجرو نصب على النداء، أو على الذم. وقيل الكلاب نصب على الذم، وجمع لأن قفيرة وجروا وكلبا ثلاثة " [4] .

وهذا التخريج نقله ابن الحاجب في أماليه ... بقوله : " معنى قوله لسب: لحصل السب بسبب ذلك الجرو " . وهذا مستقيم " [5] .

ويعني ابن خروف بقوله : " وبعض المتأخرين " علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد.

---

(١) الخصائص ، لابن جني ، ١٤٤/١ باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١١٨/١ ، الشاهد الحادي والخمسون

٢ ـ اسم الفاعل :

اسم الفاعل هو : الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته.

وشُبِهَ بالفعل لجريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ؛ لأن (ضَارِباً) جارٍ على (يَضْرِب) في حركاته وسكناته [(١)] .

وهو إما أن يكون معرفاً (بال) ، أو مجرداً . فإن كان مجرداً عَمِل عَمَل فعله من الرفع والنصب إذا كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو : (هذا ضارِبُ زيداً الآن أو غداً) ، فهو مُشْبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنًى . وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه بل يجب إضافته إليه ؛ كقولك : (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، فهو مُشْبه له معنى لا لفظاً .

أما إن كان محلى (بال) ،عمل مطلقاً : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ، نحو : (هذا الضاربُ زيداً الآن ، أوغداً ، أو أمسِ) ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل .

والصفة المشبهة هي : كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد ؛ لأنها إنما شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي ، فعملت عمله ، ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك ، وأنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمل ضميراً ، وأنها طالبة للاسم بعدها ، كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع ، كاسم الفاعل [(٢)] .

وقد أخذ ابن خروف في (شرحه) الجمل على ابن بابشاذ ، في بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة ، أربع مسائل :

١ـ فصل عامل اسم الفاعل بالمعطوف عليه .

قال ابن خروف : " فإن فصلتَ بين المعطوفِ ، والمعطوفِ عليه ؛ نحو : (هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً) ، و(هذا مُعْطي زيدٍ درهماً وعمراً) ، كانَ النصبُ الوجهَ ، وضَعُفَ الخفضُ للفَصْلِ بين الجارِّ والمجرورِ ، وكذلكَ : (هذا ضاربُ زيدٍ ، وغداً عمراً)؛ للفصلِ بينِ حرفِ العطفِ الذي نابَ منابَ الجارِّ وبين المخفوضِ ، فكأنَّك

---

(١) المقتضب ، للمبرد ، ١٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، طبعة هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م ، ٧٠/٣ ـ ٧٨ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ، ٧٦/٦ ـ ٨١ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، بدون توثيق ، ص : ٥٦٦ .

فَصَلْت، وهذا أحْرَى ، ومنعه ابن بابشاذ ، ولا يمتنعُ مع ضعفه " [1] .

قال ابن بابشاذ في شرحه الجمل : " وفي هذا الباب مواضع لم يحقّقها صاحب الكتاب، وفيها ضرب من السّهو ، منها أنه قال في قولك :(هذا ضاربُ زَيْدٍ غداً عمراً) إن تقديره : ويضربُ عَمْراً ، وأنشد عليه :

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لحاَجَتِنَـا   أَوْ عَبْـدَ شَـمْسٍ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مخْـراقِ

وهذا لا حاجة به إليه ؛ لأن الإضافة في نيّة الانفصال ، والعطفُ على الموضع أسهل من تكلّف الإضمار ، والأجودُ في مثل هذا ، إذا جاء ولم يقع فصلٌ، جَرُّ الثاني حملاً على اللفظ ، مثل : هذا ضارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرو غداً ، فإن قدّمت الظرف كان النصب أحسن ، فإن وقع بين الظرف وبين حرف العطف والمعطوف لم يجر الجرَّ ،مثل : هذا ضارِبُ زَيْدٌ وغداً عَمْراً " [2] .

ولعل الخلاف بينهما في تفسير قول الزجاجي في (جمله) : " فإن عطفت على اسم الفاعل جاز في المعطوف الخفض والنصب " [3] ، من الشراح من أوَّله ، وعذر الزجاجي فيه ؛ كابن أبي الربيع الإشبيلي ، ومنهم من فسَّره وقَبِلَهُ .

قال ابن أبي الربيع : " (قوله فإن عطفت على الاسم المخفوض جاز لك النصب) كلامٌ مُعْتَرضٌ ؛ لأن المعطوفَ على المخفوض لفظاً وموضعاً لا يكون فيه إلا الخفض وأنت إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، فزيد مخفوض في اللفظ ، ومخفوض في الموضع فلا يجوز فيما عطف عليه إلا الخفض . وهذا بيّنٌ ، والعذر له في هذا أنْ يقالَ : أراد بقوله : (إذا عطفت على الاسم المخفوض) إذا جئت بما يصحُّ أن يكون معطوفاً على الاسم المخفوض، جاز لك وجهان:النصب والخفض ، فالنصب على الإضمار ، والخفض على التشريك ،ألا ترى أنَّك إذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً ، فعمرو منصوب بإضمار فعل تقديره : وضَرَبَ عمراً ، والمعنى بلا شك كالمعنى إذا خفضتَ"[4].

وخلاصة القول في ذلك : أنه إذا عُطِفَ على المخفوض بالإضافة، وفُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه ، جاز فيه أمران : النصبُ حملاً على الموضع ، و الجرُّ حملاً على اللفظ . وابن خروف يرى أن الوجهَ النصبُ . أما الخفض فيرى أنه ضعيفٌ ، في حين

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٤١/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٢٩٣/١ .

(٣) الجمل ، للزجاجي ،ص :

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، ص : ١٠١٦ .

أن ابن بابشاذ يرى منع الخفض ، أما النحويون فقد نصوا على جواز الوجهين معاً ، كما قال سيبويه: " وتقول في هذا البابِ : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، إذا أَشْرَكْتَ بين الآخِرِ والأوَّلِ في الجارِّ ؛ لأنه ليس في العربية شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيمتنع أن يُشْرَك بَيْنَه وبين مثله . وإن شئت نصبتَ على المعنى ، وتُضْمِرُ له ناصِباً ، فتقول : هذا ضاربُ زيداً وعمراً ، كأنَّه قال : ويَضْرِبُ عَمْراً ، أو ضَارِبٌ عَمراً ، ومما جاء على هذا المعنى ، قول جرير[1] :

جِئْنِي بمثلِ بَني بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيَّارِ[2]

وقال كعبُ بن جُعَيْلٍ (التغلبي) [3] :

أعِنِّي بخَوَّارِ الْعِنَانِ تخَالُهُ ... إذَا رَاحَ يُرْدِي بالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّدَا ... وذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاودَ مُسْرَدَا[4]

فحملَهُ على المعنى ، كأنه قال : وأعطِني أبيضَ مَصْقُول السِّطَامِ ، وقال : هاتِ مثلَ أُسْرةِ منظورِ (ابنِ سيَّارٍ) .

والنَّصبُ في الأوَّل أقوى وأحسنُ ، لأنك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ، ولم تجيئْ ههنا إلا بما أصلُه الجرُّ ، ولم تدخلْهُ على ناصبٍ ولا رافعٍ . وهو على ذلك عربيٌّ جيد ، والجرُّ أجود "[5] .

وقال ابن مالك : " ولكَ في المعطوفِ على ما خُفِض بإضافته إليه الجرُّ حملاً على اللفظ . والنصب حملا على الموضع كما قال :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لحاَجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مخْرَاقِ

---

(1) هو : جرير بن عطية الخَطَفِيُّ أبو حزْرة ، كان من فحول شعراء الإسلام ، وكان بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض ، وهو أشعر من الفرزدق عند أكثر أهل العلم بهذا الشأن ، توفي سنة إحدى عشرة ومائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٣٢١/١ ــ ٣٢٧ ، والأعلام ، للزركلي ، ١١٩/٢ .

(2)ديوان جرير ، ص : ٢٤٢ .

(3) هو : كعب بن جعيل بن قمير التغلبي ، شاعر تغلب في عصره ، مخضرم ، عرف في الجاهلية والإسلام ، كان لا ينزل بقوم إلا أكرموه وضربوا له قبة . الأعلام ، للزركلي ، ٢٢٥/٥ ، ٢٢٦ .

(4)لم أهتد إلى مصدر البيتين في مظانهما .

(5) الكتاب ، لسيبويه ، ١٧١/١ .

فنَصَبَ (عَبْدَ رَبٍّ) على دينار ـ وهو اسم رجل ـ ولا حاجةَ إلى تقديرِ ناصبٍ غير ناصبِ المعطوفِ عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه . ولو جرُّ (عَبْدَ ربٍّ) لجَازَ" [1].

يتضح من ذلك جواز الأمرين معاً ، وإذا جاز في المسألة وجهان ، بأيهما أخذت فقد أصبت ، فلمَ أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله بجواز الأمرين ؟ ، هل لمخالفته فيها وحسب ، أو أن ابن بابشاذ قد أتى بشيء لم يأت النحويون به ؟

٢ـ الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل .

وهي خسمة أفعال :

قال ابن خروف : " وتعملُ هذه الأمثلةُ بمعنى الماضي والمضارعِ ، وبعضُ الأبياتِ التي أنشدَ تشهدُ لذلكَ [2]، ولأنها لم تعملْ لشبْهِ الفعلِ . ومنعَ ابنُ بابشاذ ، ومن قال بقولهِ من عملها بمعنى الماضي ، وتعملُ بمعنى الماضي والمضارعِ على حكمِ اسمِ الفاعل وليس الأمر كما توهموا " [3] .

ويشير ابن خروف إلى قول ابن بابشاذ في شرحه : " جملة الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل خمسة ؛ ثلاثة لا خلاف في إعمالها ، وهي : فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفْعال ، واثنان : في إعمالها خلاف ، وهما فَعِيل وفَعِل ... وجملة الأحكام التي ذكرناها في باب اسم الفاعل مثلها في هذا الباب ؛ لأنها لما كانت معدولة عن الجاري لمعنى المبالغة قامت المبالغة مقام الجريان ، فقوىَ بها وعمِل ... " [4] .

ويعني بالأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، أمثلة المبالغة الخمسة :(فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ ، وفِعْلٌ ، وفَعِيلٌ) ، ويشترط في إعمال هذه الأمثلة ما يشترط في اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله من الرفع والنصب ؛ فإن كان مجرداً من (أل) عمل مستقبلاً كان أو حالاً ؛ لموافقته الفعل الذي بمعناه ـ ضَارِبٌ ليَضْرِبُ ـ لفظاً ومعنًى ، وإن

---

(١) شرح الشافية الكافية ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، بدون تاريخ ، ١٠٤٧/١ . وقال في ألفيته في جواز الأمرين ــ النصب والجر ــ معاً :

واجْرُرْ أو انْصِبْ تَابعِ الذي انْخَفَضْ ... كمُبْتَغِي جَاهٍ ومَالاً مَنْ نَهَضْ

ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م ، ص : ٣٤ .

(٢) الجمل ، للزجاجي ، ص : ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٥٢/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٢٩٧/١ .

كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم موافقته له لفظاً لا معنى ، بل يجب إضافته إليه . وإن كان معرفاً ب(أل) عمل مطلقاً ماضياً كان أوحالاً أو مستقبلاً ، وهذه الأمثلة في العمل ليست كلها في مرتبة واحدة.

أما إعمال هذه الأمثلة فابن بابشاذ مع الجمهور على إعمالها بمعنى المضارع فقط، ولم يشذ عنهم سوى ابن خروف وشيخه أبي بكر بن طاهر الخدَبِّ فإنهما يريان بأنها تعمل بمعنى الماضي والمضارع ، وهما يشبهان هذه الأمثلة باسم الفاعل ، ولم يجيزا في اسم الفاعل المجرد من (أل) أن تعمل بمعنى الماضي ، وفي هذا تناقض ، فكيف يجوز للفرع ما لا يجوز للأصل . وأما ما استدل به ابن خروف ، فهو محمول على الحكاية [(١)] ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(٢)]وقوله بأن ابن بابشاذ توهم في ذلك ليس الأمر كما قال ، بل رأيه هو الذي عليه النحويون وعليه الآخرون من شراح الجمل [(٣)].

قال الإمام أبو حيان [(٤)] : " وحكم هذه الأمثلة عند من يرى إعمالها حكم اسم الفاعل أحكاماً وشروطاً ، واتفاقاً واختلافاً ، إلا ما ذهب إليه ابن طاهر ، وتلميذه ابن خروف أنه يجوز إعمالها ماضيةً ، وإن عريت من (أل) وإن كانا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من (أل) إذا كان ماضياً " [(٥)] .

وقال الإمام السيوطي : " ... وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً وإن عريت من (أل) ، وإن لم يقولا بذلك في اسم الفاعل ، لما فيه من المبالغة ، ولم احتج إلى ذكره لأنه رأي محكي في اسم الفاعل فدخل في التشبيه " [(٦)] .

---

(١) حكاية الحال هو : أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه .

(٢) سورة الكهف ، الآية :١٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور ، ص : ٥٦٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، ص : ١٠٥٦، وشرح جمل الزجاجي ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ، تحقيق علي محسن عيسى ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ص : ١٧٦.

(٤) هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، من كبار العلماء بالعربية ، والتفسير ، والحديث والتراجم ، واللغات ، من كتبه : البحر المحيط ، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، الأعلام ، للزركلي، ١٥٢/٧ .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، ٢٢٨٥/٥ .

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٦٠/٣ .

والذي يظهر للباحث أن ابن خروف لم يُصِبْ في أخذه على ابن بابشاذ في هذه المسألة أيضاً ، فرأي ابن بابشاذ رأي الجمهور ، والحقُّ معهم ،أما ابن خروف فقد انفرد في هذه المسألة مع شيخه الخِدَبِّ ، ودليلهما الذي اعتمادا عليه متناقض ؛ لأنهما يجوزان للفرع ما لا يجوزان للأصل ، فهما أولى بالأخذ عليهما من ابن بابشاذ ، وقد فعل النحويون ذلك .

٣. الصفة المشبهة باسم الفاعل .

الصفة المشبهة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض ؛ لأن الخفض لا يكون إلا من النصب ، ولا يجوز أن يكون من الرفع ؛ لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه.

وهذه الصفة إذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعة من عشرة : واحد من ألقاب الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، مثل : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأة حسنةِ الوجهِ ، وبرجلين حسنى الأبِ .

وإذا رُفعت تبعت لما قبلها في اثنين من خمسة : واحد في الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير ، وتبعت لما بعدها في لغة (أكلتني البراغيث) في واحد من اثنين : التذكير والتأنيث ، وفي لغة (أكلوني البراغيث) في اثنين من خمسة : في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع [١] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب بقوله : " ... فاجتمعَ من ذلك أربعَ عشرةَ مسألةً ، وامتنع أربعٌ ، تنكيرُ (الوجهِ) في حال رفعِهِ مع تنكيرِ الصفةِ ، وتعريفِها نحو: (حسنٍ وَجْهٌ) ، و(الحَسَنِ وَجْهٌ) ، وأجازها ابن بابشاذ ، وضعَّفها ، ولا سبيل إلى جوازها " [٢].

يَقْصِد بإجازة ابن بابشاذ قوله : " ... فإن كان مفرداً غير معرّف ، فإنه يجوز أيضاً فيه ثلاثة أوجه : الجرّ ، والنصب ، والرفع ، مثل : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسنِ وَجْهٍ ؛ لأنه قد علم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجه المذكور ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً ، ونصبه على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به ، والتمييز أولى ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، وهو أضعفها ؛ لأنه ليس فيه عائد ولا ما يسدّ مسدّ العائد ، وجوازه على البدل من المضمر في حَسَنٍ ؛

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٥٦٧ ـ ٥٧٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٦٣/١

لأن النكرة قد تبدل من المعرفة ، فهذه ثلاثة أوجه تكون مع ما قد تقدم تسعة ... " [1] .

وخلاصة آراء النحويين في ذلك : أن الصفة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو (الحسن) ، أو مجردة عنهما ، نحو: (حسن) ، وقد لخص ابن مالك حالتي الصفة المشبهة ، والمعمول بعدهما ، وصورها الجائزة والممتنعة بقوله :

فارْفَعْ بها ، وانْصِبْ ، وَجُرَّ مَعَ أل   وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بها: مُضَافاً أَو مجَرَّداً، ولا   تجرُرْ بهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلا

وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا   لمْ يخْلُ فهْوَ بِالجوَازِ وُسِما[2]

أي أن معمولها لا يخلو من ستة أحوال : إما أن يكون ب(أل) ، نحو : (الحسن الوجه ، وحسنه الوجه) ، أو مضافاً لما فيه (أل) ، نحو : (الحسن وَجْهِ الأبِ ، وحَسَن وَجْهِ الأَبِ) ، أو مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : (مررت بالرَّجُلِ الحسَنِ وَجْهُهُ ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ) ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (مررت بالرَّجُلِ الحسنِ وَجْهُ غُلامِهِ ، وبِرجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلامِهِ) ، أو مجرداً من (أل) دون الإضافة ، نحو : (الحسَنُ وَجْهُ أَبٍ ، وحَسَن وَجْهُ أَبٍ) ، أو مجرداً من (أل) والإضافة ، نحو : الحسَنَ وَجْهاً ، وَحَسَن وَجْهاً) .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل ، إما أن يُرفع، أو يُنصب ، أو يجر ، فيحصل سِتٌ وثلاثون صورة ، وهذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها إذا كان الصفة ب(أل) في أربع مسائل : جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (الحسن وَجْهِهِ) ، وجَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (الحسن وَجْهِ غُلامِهِ ، وجَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة ، نحو : (الحسن وَجْهِ أَبٍ) ، وجَرُّ المعمول المجرد من (أل) والإضافة ، نحو: الحسن وَجْهٍ) [3] .

أما أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ ، فهو فيما يمتنع منها : في تنكير الوجه في حال رفعه مع تنكير الصفة وتعريفها ، نحو: (حسنٍ وَجْهٌ) ، و(الحَسَنِ وَجْهٌ) ، وقد أجازها ابن بابشاذ ، وعلل لذلك بأنه يكون بدلاً من المضمر في حَسَن ؛ لأن النكرة قد

---

(١)شرح جمل الزجاجي ،لابن بابشاذ ، ٣٠٧/١ .

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص : ٣٧ .

(٣)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١٤٠/٣ ـ ١٤٦ .

تبدل من المعرفة، إلا أنه قبل ذلك ذكر بأن ـ الرفع ـ أضعف الأوجه .

وكذلك أخذ عليه قوله :

"وبابُ (أفعلَ من كذا) يقبُحُ جريانُه على الأولِ ، ورفعُ الثاني به ، نحو: (مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وأفضلَ منه أخوه) ، فلا يدخلُ في هذا البابِ، ومنعَ من الرفعِ بها ابنُ بابشاذ وهو جائزٌ مع ضعفه ، وقد نص عليه سيبويه في غير موضعٍ" [1] .

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١/٥٦٧ .

المطلب الثاني : التوابع .

التوابع من الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع ، وهي أربعة أنواع[1] ، نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل ، كما قال ابن مالك في ألفيته :

يَتْبَعُ فِي الإعرابِ الأَسماءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ[2]

أولاً : التوكيد .

التوكيد قسمان : لفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به ، ومعنوي، وهو نوعان : ما يرفع توهُّمَ مضاف إلى المؤكد ، وله لفظان : النفس والعين ، وما يرفع توهم عدم إرادة الشمول ، وله ألفاظٌ مخصوصةٌ ، نحو : (كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع ، وأجمع ، وأبتع ...) .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في شرحه على جمل الزجاجي ، في التوكيد ثلاث مسائل .

١ـ إفراد (كلا) وتثنيته .

(كِلا) لتوكيد المثنى المذكر ، نحو : (جاءَ الزَّيْدانِ كِلاهما) ، وهي معتلة ، بخلاف (كُل) فإنها صحيحة ، والألف فيها منقلبةٌ عن واوٌ ، بدليل النسب إليها (كِلَوِيٌّ) ، وهي مفردةٌ ليست مثناةً على رأي البصريين ، فإنهم يرون بأن فيها إفراداً لفظياً ، وتثنية معنوية ، يفيد معنى الجمع والكثرة ، بخلاف الكوفيين فإنهم يرون بأنه مثنى لفظاً ومعنىً ، ولكل دليله وحجته [3] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " وحكى أبو الحسن ابن بابشاذ ، والفارسيّ أن إضافةَ (كلا) إلى ضميرِ الاثنين دليلٌ على إفرادِهِ ؛ قال : إنه لو كان مثنًى

---

(١) وعدّها بعض النحويين خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ، ومن قال أربعة ، فإنه يدرج عطف البيان ، وعطف النسق تحت قولهم : العطف ، كما فعل ذلك الإمام الزجاجي ، صاحب الجمل ، قال ابن هشام : " وعدّها الزجاجيُّ وغيرُهُ أربعة ، وأدرجوا عطفَ البيان ، وعطف النسق تحت قولهم العطف " شرح قطر الندى وبل الصدى ، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، طبعة دار الفكر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م . ، ، ص : ٣٨٠ . في حين أن ابن بابشاذ يرى أن من قال أربعة لا لإدراجه عطف البيان وعطف النسق ، تحت العطف ، وإنما لأن عطف البيان يشبه النعت ، فاستغنى بالنعت عن عطف البيان ، كما في قوله : وجملة التوابع خمسة : تأكيد ، ونعت ، وعطف بيان ، وبدل ، ونسق ، هذا ترتيبها ، ولم يذكر صاحب الجمل عطف البيان لأنه يشبه النعت ... " شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٥/١ .

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : ٣٩ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٢١/٢ .

لفظاً أو معنًى لم يجزْ إضافتُه إلى ضميرِ الاثنينِ ؛ لإضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ ؛ لأنه لا يقال: (قام الرجلانِ اثناهُما) ، قلتُ : فليزمُهُما ألا يُجِيزا (قامَ القومُ ثلاثَتُهُم وأربعَتُهُم) [1] إلى العشرةِ ؛ لأن الأوَّلَ هو الثاني ، وكذلك (الثالثُ) و(الرابعُ) والبابُ كلُّه ، وكذلكَ جاءني الرجُلان أنفسُهما أعينُهما ، والأوَّلُ هو الثاني لا محالةَ " [2] .

وقول ابن بابشاذ هو : " وكلاهما وكلتاهما عند المحققين من أصحابنا البصريين ، اسمان مفردان ، أضيفا إلى مثنى ، والدليل على إفرادهما قول الله تعالى : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴾[3]، ولم يقل : آتتا ، فإفراد الخبر عنها دليل على أنها مفردة ، وقال أبو علي : قولهم : كلاهما مضاف إلى ضمير الاثنين دليلٌ على أنه مفردٌ ... وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى ، واستدلوا على ذلك بأن قالوا : رأيناه يكون في حال الرفع بالألف ، وفي حال النصب والجر بالياء...وهذا لا دليل فيه ؛ من قِبل أن (إلى وعلى) يكونان بالألف مع الظاهر ، فإذا دخلا على المضمر كانا بالياء من نحو : إلَيْك وعلَيك ، وليس انقلابهما بدليل تثنية على تثنية فكذلك ما ذكرناه ..." [4] .

واتفق رأيا ابن خروف وابن بابشاذ على أنهما مثنيان، واختلف دليلهما، فكلاهما قالبتثنيته ، بيد أن ابن خروف يرى بأن تثنيته لفظاً ومعنًى ، وهو رأي الكوفيين كما في قوله : "لو كانت مثناةً لرجعتِ الألفُ إلى أصلها ، فقالوا : (جاءَني الرجلان كِلْواهُما)، و(رأيتُ الرجلينِ كِلْويْهِما كـ(عصًى) و(رحًى) لم يحذف" [5] ، فيما يرى ابن بابشاذ أنهما اسمان مفردان أضيفا إلى مثنى ، فهما مثنى معنى لا لفظاً ، وهو رأي البصريين الذين يرون : " أن إضافةَ (كلا) إلى ضميرِ الاثنين دليلٌ على إفرادِهِ ؛ قال : إنه لو كان مثنىً لفظاً أو معنىً لم يجزْ إضافتُه إلى ضميرِ الاثنينِ لإضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ ؛ لأنه لا يقال : (قام الرجلانِ اثناهُما) " [6] .

---

(١) يقصِد به : إضافة الجمع إلى الجمع .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٣٨/١ .

(٣) سورة الكهف ، الآية :٣٣.

(٤)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٩٥/١ ، ٩٦ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٣٧/١ .

(٦)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٩٥/١ ، ٩٦ . ، وشرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٤١٠ ، ٤١١ .

فكلاهما قد أصاب في تعليله ، يؤيد ذلك ما قاله ابن يعيش في شرحه المفصل: " ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى ؛ كقولك جاءني كلا أخويك، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المثنى كذلك ... " [1] .

ومما يدل على إفراده لفظاً الإخبار به عنها بالمفرد كما في قوله تعالى : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾[2]، الشاهد : أن الله تعالى قال : ءاتت، ولم يقل آتتا .

يؤيد ذلك أيضاً إضافته إلى ضمير المثنى ، والمثنى لا يضاف إلى المثنى ، وأنها لو كانت مثنى ، لكانت على حكم المثنى مع الظاهر والمضمر [3] .

ورأي ابن بابشاذ الذي ردَّهُ ابنُ خروف هو رأي النحاة ، وهو الذي قال به النحويون قبل ابن بابشاذ وبعده ، فلِمَ ردَّ ابنُ خروف على ابنِ بابشاذ ، ولِمَ لَمْ يرد على المبرد ، ومن قال بقوله ؟

وكلاالمبرد في مقتضبه هو : " ... فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق ف(كلا) لا يكون إلا لاثنين فلم أضفته إلى ضميرهما ؟ فالجواب في ذلك : أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أضفت واحداً إلى اثنين ، ألا ترى أنك تقول الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه ، فإنما تأويله : كل واحد منا..."[4]. كما أنَّ ابن بابشاذ في شرح مقدمته الجمل قد وضع جواباً لافتراض ابن خروف أيضاً : (لو كانت مثناةً لرجعتِ الألفُ إلى أصلها) بقوله : " فإن قيل : فإذا كانا مفردين، فلم قلبت ألفهما في حال النصب في قولك : رأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما، وجاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ؟ قيل : إنما ذلك من قبل أنهما لزما الإضافة ، ولم تفارقها فأشبها (إلى)و(لدى) إذا كانا مع الظاهر كانا بالألف ، وإذا كانا مع الضمير كانا بالياء ، مثل : جئت إلى زيدٍ ، وإليك ، وكذلك كلا وكلتا متى أضيفتا إلى الظاهر لم تتغير ألفهما لا في رفع ، ولا في نصب ، ولا في

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٥٤/١ .

(٢) سورة الكهف ، الآية :٣٣.

(٣) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٦٠/١ .

(٤) المقتضب ، للمبرد ٢٤١/٣ .

جر ، تقول جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وجاءتني كلتا امرأتيك ، ورأيت كلتا امرأتيك ، ومررت بكلتا امرأتيك ، وإنما يكون هذا القلب فيهما إذا أضيفا إلى مضمر " [1] .

وأما إلزامُ ابنُ خروف ابنَ بابشاذ إجازة (قامَ القومُ ثلاثَتُهُم وأربعَتُهُم) إلى العشرةِ؛ فلأن الأوَّلَ هو الثاني ، وكذلك (الثالثُ) و(الرابعُ) فلا حجة له فيه ، كما ردّ الإمام السهيليعليه في (نتائجه) رداً شافياً ، بقوله : " ومن حجتهم أيضاً أن تقول في التوكيد : مررت بإخوتك ثلاثتهم وأربعتهم ، فتؤكد بالعدد ، فاقتضى القياس أن تقول في التثنية كذلك: مررت بأخويك اثنيهما ، فاستغنوا عنه بكليهما ؛ لأنه في معناه ، وإذا كان في معناه فهو تثنية مثله.

فإن قيل : فإنك تقول : كلا أخويك جاء ، ولا تقول : اثنا أخويك جاء ، فكيف يكون في معناه ؟

قلنا العدد الذي تؤكد به إنما يكون توكيداً مؤخراً تابعاً لما قبله ، فأما إذا قدم لم يجز ذلك ؛ لأنه في معنى الوصف ، والوصف لا يقدم على الموصوف ، فلا تقول: ثلاثة إخوتك جاءوني .

وهذا بخلاف كل وكلا ؛ لأن فيهما معنى الإحاطة ، فصار كالحرف الداخل لمعنى فيما بعده ، فحسن تقديمهما في حال الإخبار عنهما ، وتأخيرهما في حال التوكيد بهما ، والله المستعان " [2] .

أضف إلى ذلك أن ابن بابشاذ قد أخذ مذهب البصريين ودليلهم ، ومذهب الكوفيين ودليلهم ، وتبنى المذهب الأول ؛ لما رأى فيه من قوة دليله ، ووضوح برهانه ـ كما في قوله: عند المحققين من أصحابنا البصريين ـ ، وردَّ على أدلة المذهب الآخِر ، أما ابن خروف فلم يتبنَّ مذهباً بعينه ، سوى أخذه على ابن بابشاذ ، وهذا دليلٌ على أنه أخذ بالمذهب الكوفي .

٢. ألفاظ التوكيد :(أجْمَعُ ، جُمَعُ ، أَبْتَعُ ، بُتَعُ...) .

هذه من ألفاظ التوكيد المعنوي ، التي يراد بها رفع توهم عدم إرادة الشمول ؛ فيؤكد ب(كل) قبله ، نحو : (جاءَ الرِّجالُ كلُّهم أجْمَعُون) ، أو دونه : نحو : (جاء

---

(١) شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٤١١ ، ٤١٢ .

(٢) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُّهَيْلي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، ص : ٢٢٣ .

الرِّجالُ أجْمَعُون) ، ولا بد من إضافته إلى ضمير المؤكد .

وقد أجمع النحويون على أن هذه الألفاظ (أجمع وأخواته) معارف كلها ، لم تُصْرف ، وإذا سميت بواحد من هذه الألفاظ لم ينصرف ؛ من الوزن والتعريف ، وإنما الخلاف بينهم في سبب تعريفها : هل تعريف بالعلمية ، أو بالإضافة ، أو بتقديرها ؟

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " وتعريفُها عند سيبويه ـ رحمه الله ـ بتقديرِ الإضافةِ ، واعترضَ عليه بعضُ المتأخرينَ [1] ؛ بأنها لو كانت في نيةِ الإضافةِ لكانت مصروفةً . قلتُ : وهو فاسدٌ ؛ لأن الإضافةَ لا توجبُ صرفاً كما لم يوجِبْه التصغير " [2] .

والذي ورد عن ابن بابشاذ في شرحه قوله : " ... فإن سميت (بأفْكَل) وهو اسم رِعدة ، أو ب(أيْدَع) وهو صبغ ، لم تصرف في المعرفة ، وصرفت في النكرة ؛ لأنه اسم وليس بصفة ، وكذلك إذا سميت ب(أجمع) ،و(أكتع) ، و(أبصع) ؛ لأنه ليس بوصف ، فإن سَمّيت ب(أَدْهم) و(أَرْقم) لم تصرف في المعرفة و لا في النكرة ؛ لأنه صفة في الأصل ... " [3] .

فابن خروف يرى أن تعريفها بتقدير الإضافة إلى الضمير في قولك : (جاءَ الرِّجالُ جُمَع) أي : جميعُهم ، والإضافة نوعٌ من المعرفة ، وهو قول سيبويه والسُّهيلي، وابن مالك [4] . وابن بابشاذ يرى أنه لو كانت في نية الإضافة لكانت مصروفة ؛ لأن الإضافةَ لا توجبُ صرفاً كما لم يوجِبْه التصغير ، وإنما صرفت لعلل مختلفة ،أما أجمع فللتعريف ، ووزن الفعل ؛ كأحمد ، وأما جمعاء فللتأنيث ، ولزوم التأنيث ؛ كصحراء، وأما جمع ، فللتعريف والعدل [5].

وعزى ابن خروف قوله بتقدير الإضافة إلى سيبويه ؛ لأنه يرى كذلك كما قال: " وأما أَجْمَعُ وأكْتَعُ فإذا سميت به رجلاً بواحد منهما لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك مررتُ به أجمع وأكتع ، بمنزلة أحمر ؛ لأن

---

(١) يعني بالمتأخرين ابن بابشاذ ، ومن ذهب مذهبه ، فإنه يرى هذا الرأي كما أشارت المحققة إلى ذلك .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٣٩/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٢٢/٣ .

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ٢٠٢/٣ ، وشرح الكافية ، لابن مالك ٤٣/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسوطي ، ٢٨/١.

(٥) شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٤٠٩ .

أَحمر صفة للنكرة ، وأجمعُ وأكتعُ إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا ؛ لأنهما معرفة فأجمع بمنزلة كلهم " (١) .

ومن النحويين من يرى أن تعريفها بالعلمية وليس بالإضافة ، وحجته : أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها ، وما منع وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلمية فإنه جمع بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة ، ومن أجل ذلك لم تصرف (٢) .

ومنهم من يرى أن (أجمع) وبابه لم ينصرف للتعريف والوزن ، و(جمعاء) لعلم التأنيث اللازم ، و(جُمع، وكُتع) للعدل (٣) .

أما اعتراض ابن خروف على المتأخرين (كابن بابشاذ وغيره) بأن الإضافة والتصغير لم يوجبا الصرف ، فهذا خلاف الذي عليه النحويون ، وقد رد عليه ابن بزيزة في شرحه بقوله : " وهذا الذي قاله غير محقق في النظر ؛ لأن التصغير والإضافة أولى أن يردا الاسم إلى أصله ، ويقطعا الشبه بينه وبين الفعل ، وإذا قطعت الألف واللام ذلك وأبعدت الشبه لزم ذلك في سائر الخواص اللازمة للأسماء ، إلا أنه ثبت عن العرب أنها اعتبرت في قطع هذا الشبه بعض الخواص دون بعض ، فيكون الرجوع للسماع لا لمقتضى القياس" (٤) .

٣ ـ كلمة (سحر) :

قال ابن خروف : " ويلزم من قول ابن بابشاذ فيها أن تكون معدولةً كسحر ليوم بعينه فلا ينصرف كضحى وصباح ومساء وضحوة ليوم بعينه " (٥) .

أما نص ابن بابشاذ لما ذكر أحكام التوكيد ، قال بعده: " ومنها أَنَّها كلّها تُجرُّ في موضع الجر ،إلا أَجْمَعَ جَمْعَاء وجُمَعَ وأخواتهن ، فإنهن يكنّ في موضع الجر مفتوحات ؛ لأنهن لا ينصرفنَّ ،فأجمع لا ينصرف كأحمد ، وجُمَع لا ينصرف للتعريف والعدل عن جَمْع ، وقيل في جَماع ؛ لأن باب فَعْلاء إذا كان اسماً يجمع على فَعالَى ، مثل: حمراء وصَحارى ، وكذلك قياس جَمْعاء جماعى . فلما جاء على جُمَع عُلم أنه

(١) الكتاب ، لسيبويه ٢٠٣/٣ .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ١٤١/٣ .

(٣) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ،١٢٧/١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٤٦/٣ .

(٤) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ١٢٢/١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٤٠/١ .

معدول ... [1] .

وقال أيضاً في موضع آخر من شرحه : " ومنها قسم غير منصرف ولا متصرّف ، وهو : (سَحَر) وحده ،إذا أردت سحر اليوم المعيَّن ، تقول : عَجِبْتُ مِنْ اليَوْمِ سَحَرَ ، وَجِئْتُ سَحَرَ ، فلا تصرفه للتعريف والعدل عن الألف واللام، ولا يتصرف فيه بالرفع والجر ..."[2] .

وخلاصة أراء النحويين في كلمة (سحر) وحكمها هي :

أن كلمة (سحر) إذا قُصِدَ بها (سَحَرُ) يوم بعينه ، وجعل ظرفاً فالأصل أن يذكر معرفاً بالألف واللام ، فعدل عن الألف واللام ، وقصد تعريفه ، فاجتمع فيه العدلُ والتعريفُ فمنع من الصرف ، ولا يكون هذا إلا مفعولاً فيه . فلو لم تُقصد ظرفيته ، وقصد تعيينه لم يستغن عن الألف واللام أو الإضافة كقولك : (طابَ السَّحر)، و(قمت عند السحر) .

فلو نُكِّر (سحر) ، وجب التَّصرف والانصراف ، كقوله تعالى : ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[3] .

وكلّ معدول سُمِّي به فعدلُه باقٍ ، إلا (سَحَر) و(أمْسِ) في لغة بني تميم ، فإن عدلهما يَزُول بالتسمية فينصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات ، فإن عدلَه في التسمية باقٍ ، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره [4] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٩٣/١ .

(٢) المرجع السابق ، ١١٤/١ ، ١١٥ .

(٣) سورة القمر ، الآية :٣٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٤٧٩/٢ ـ ١٤٨٢ ،غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ١٨١/١ .

ثانياً : البدل .

البدل من الكلمات التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التبع ، وله أنواعٌ وصورٌ مختلفة [(١)] ، وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في البدل في مسألة واحدة ، هي قوله : " ولا بدَّ في بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال من ضمير منفصل ، أو متصل لفظاً أو تقديراً ؛ فالمقدَّرِ : (مُطِرْنا السَّهْلُ والجَبَلُ) ، و(ضَرَبْتُ زيداً الظَّهرَ والبَطْنَ) . ويجوزُ أن يكونَ هذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وأجاز في هذا النوع ابن بابشاذ البدلَ والتوكيدَ . فأما التوكيدُ ففاسدٌ ؛ لأنه ليس من ألفاظِ التوكيد ، وإنما ذكر سيبويه التأكيد في المعنى ؛ أراد : بدلاً عن جهةِ التأكيد ، أي عُلِمَ منه قبل البدلِ ما علم منه بعده وهو كثيرٌ " [(٢)] .

أما نص كلام ابن بشاذ في ذلك فهو : " ومنها أن من الأسماء ما يجوز حمله تارة على التأكيد ، وتارة على البدل ، مثل : ضَرَبْتُ زيداً الرِّجلَ واليَدَ والظَّهرَ والبَطنَ ، فجعله تأكيداً من جهة الخصوص والعموم لهذه الجهات ، وجعله بدلاً من جهة تفصيل البعض الذي فيه ... " [(٣)] .

وقد اشترط النحويون في هذين النوعين منه ـ بدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال ـ من ضمير ، متصل لفظا أو تقديراً يعود على المبدل منه ، وليس واجباً ،بل الأمر فيه سعة ؛ لوروده في فصيح القول : (القرآن الكريم ، والشعر الفصيح) من دونه، كما قال ابن مالك : " واشترط أكثرُ النحويين مصاحبَةَ بدل البعض ، والاشتمال ضميراً عائداً على المُبْدلِ منه ، والصحيح عدم اشتراطه ، لكِنَّ وجُودَه أكثرُ من عدَمِه؛

---

(١) وهو أقسام : بدل كل من كل ، وهو البدل المطابق للمبدل منه كقوله تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ سورة النبأ ، الآيتان : (٣١ ، ٣٢) ، وبدل بعض من كل ، وهو أن يكون الثاني جزءاً من الأول ؛ كقولك : (أكلت الرغيف ثلثه)، وبدل الاشتمال ، وهو أن يكون بين الأول والثاني ملابسة لغير الجزئية ؛ كقولك : (أعجبني زيد أخلاقه ، أو علمه) ، وبدل الإضراب ، أو بدل البداء وهو ظهور الصواب بعد خفائه ؛ كقولك تصدقت بدرهم دينار ، قصدت أولا الإضراب بأنك تصدقت بدرهم ثم بدا لك أنك تخبر أنك تصدقت بدينار ، وبدل الغلط : وهو ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ؛ كالمثال السابق إذا أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، وبدل النسيان ، وذلك في المثال السابق إذا أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد . شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص : ٢١٦ ، وشرح ابن عقيل ، ٢٤٩/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٤٤/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٠٤/١ .

لقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] ، وكَقَوْل الرَّاجِز[2] :

وذَكَرْتَ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِها

وعَتَكُ البَوْلِ عَلى أَنْسَائها

ومن الشواهد على الاستغناءِ عن الضمير قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[3]فهذا بدلُ بعضٍ من كُلٍّ ، ومن بدل الاشتمال المُستغنِي عن ضمير قوله تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ❁ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[4] ، ومنه قول الشاعر :

هَلْ تُدْنِيَنَّك مِنْ أَجَارِعِ وَاسِطٍ أوبَاتُ يَعْمَلَةِ الْيَدَيْنِ خِضَارِ

من خالدٍ أهلُ السماحةِ والنَّدى مَلَكِ الْعِرَاقِ إلى رِمال وَبَارِ

ف(من خالد بدلٌ من (واسط) " [5] .

أخذ ابن خروف على ابن بشاذ في المثالين السابقين : (مُطِرْنا السَّهْلُ والجَبَلُ) ، و(ضَرَبْتُ زيداً الظَّهرَ والبَطْنَ) ، في إجازته التوكيد ؛ لأنه ليس من ألفاظ التوكيد ، بَيْدَ أنه أوَّل كلام سيبويه وقبله ، ولم يفعل هذا في كلام ابن بابشاذ بل وصفه بأنه فاسد ، مع أن ابن بابشاذ لم يضف شيئاً على كلام سيبويه ، فبنحو الذي قال سيبويه قاله ابن بابشاذ ، بل قال : ومنها أن من الأسماء ما يجوز حمله تارة على التأكيد ، وتارة على البدل ، أي أنت بالخيار ، لك أن تجعله بدلاً ، ولك أن تجعله توكيداً .

وعبارة سيبويه في كتابه هي : " فالبدلُ : أن تقول ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه وبطنُه ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُه وبطنُه ، ومُطِرْنا سَهْلُنا وجَبَلُنا ، ومُطِرْنا السَّهْلُ وَالجَبَلُ . وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين " [6] أي : أن الظَّهْرَ والبَطْنَ تَوْكِيدٌ ، كما أن أجمعين توكيد للقوم إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ؛ كأنه قال :

---

(١) سورة البقرة ، الآية :٢١٧.

(٢) البيتان من الأبيات التي ينسب لأبي وَجْزة السَعْدي ، وقد وجدهما الباحث في شعر أبي وجزة السعدي في الجزء الأخير منه تحت عنوان : (ما ينسب إلى أبي وجزة وإلى غيره من الشعراء) شعر أبي وجزة السعدي ، صنعة وليد السراقي، ملتقى أهل الأثر ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ، الجزآن الأول والثاني ، جمادى الآخرة ، ذو الحجة ١٤١٠هـ ، يناير ـ يوليو ١٩٩٠م ، ٣٤/ ٧١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية :٩٧.

(٤) سورة البروج ، الآيتان :٤ ، ٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٢٨١/٢ .

(٦) الكتاب ، لسيبويه ، ١٥٨/١ .

ضرب كله .

وهذا الذي فهمه بعض شراح الجمل من كلام العرب ، كما ورد في (غاية الأمل في شرح الجمل) ما يؤيد هذا : " أن العرب تجري اليد والرجل والبطن والظهر في باب التوكيد مجرى كل ، فيقولون ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، يريدون : كلُّه ، وكذلك (جاءوا قضهم وقضيضهم) [1]هو بمنزلة كلّهم في المعنى ، وكذلك أسماء العدد تجرى مجرى كل ، فتقول : مررت بالقوم ثلاثتهم ، إلى العشرة ، ومعناه مررت بالقوم كلِّهم"[2] .

وقد ردَّ ابن بزيزة على ابن خروف في أخذه هذا على ابن بابشاذ تعليقاً على كلام سيبويه بقوله : " ومثل بعد ذلك بقولهم : ضُرِب زيدٌ اليدُ والرِّجلُ ، وجوز فيه أيضاً ما جوز في الظهر والبطن أن يكون بدلاً ، وأن يكون توكيداً ، ومنع فيه النصب لعدم السماع ، وكلامه في ذلك الباب حسن جداً ، وأطال فيه وأطنب ، وردَّ أبو الحسن ابن خروف على أبي الحسن ابن بابشاذ في كونه سمى هذا توكيداً ، وهو تعسف منه عليه، فرده على سيبويه أولى ؛ لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سماه سيبويه في مواضع عديدة فبالوجه الذي تأوّل كلام سيبويه وزعم أنه إنما ذكر التوكيد وأراد البدل ، كذلك يتأول كلام ابن بابشاذ ، وكيف يجهل ابن بابشاذ وغيره أنه ليس من ألفاظ التوكيد ؟!" [3] .

يتضح مما سبق أن ابن خروف قد تحامل في هذه المسألة على ابن بابشاذ ، بوصْفِ قوله بالفساد ، كما هو الظاهر ، فبالذي أوّل به كلام سيبويه جاز له أن يؤول كلام ابن بابشاذ ويقبله ،أو يردهما معاً ، وإلا فما الذي بينه وبين ابن بابشاذ ، مع أنه لم يعتمد على دليل منطقي في أخذه ذلك !

---

(١) يقال لما تكسَّر وصَغُرَ من الحجارة قضيض ، ولما كَبُر قضّ ، والمعنى جاؤوا بالصغير والكبير ، ويقال : جاء القومُ قضُّهُم وقضيضُهم ، فرائد الخرائد في الأمثال ، معجم في الأمثال والحكم النثرية والشعرية ، لأبي يعقوب يوسف بن طاهر الخويِّ ، تحقيق عبدالرازق حسين ، طبعة دار النفائس ، للنشر والتوزيع ، الأردن ، بدون تاريخ ، ص : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ١٢٨/١ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ١٣٦/١ .

المبحث الثالث : المناقشات والردود في الحال ، والمستثنى والمنادى، والتمييز.

المطلب الأول : الحال والمستثنى .

أولاً : الحال .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في باب الحال ثلاثة مآخذ ، وهي :

١ـ في توجيه إعراب قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[(١)] .

قال ابن خروف : " قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[(٢)] ولا يزالُ مصدَّقاً ، وما وجهَهُ ابنُ بابشاذ وغيرُه هذيانٌ ، وكذلكَ البطليوسي" [(٣)] .

أما توجيه ابن بابشاذ للآية الكريمة فهو : " ... واستحقت الحال أن تكون منتقلة؛ لأنها هيئة الفاعل والمفعول اللذين يكونان على صفات مختلفة ، فأما قولهم : دَعَوْتُ اللّهَ سُبْحانَهُ سميعاً ، وسأَلْتُهُ المغْفِرَةَ قديراً ،و﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ .. . وما أشبهه، مما لا معنى للانتقال فيه عن الصفة التي هو عليها ؛ لأن اللّه سميع على كل حال ، والحق مصدّق أبداً ، والبعث لا يكون إلا على صفة الحياة ... فالمنتقلة قولك : هذا زَيْدٌ واقفاً . والمؤكِّدة قوله سبحانه : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾.. " [(٤)] .

الشرط في الحال أن تكون مُنْتَقِلة ليس واجباً عند النحويين ، فمنهم من يشترطه كابن مالك والسيوطي ، ومنهم من لا يشترطه . كما قال ابن مالك : " واشتقاقه وانتقاله غالبان ، لا لازمان ، ويغني عن اشتقاقه وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على مفاعلة ... "[(٥)] .

ويعني بقوله : لا لازمان أي : لا واجبان ، كما يدل على ذلك قوله : ويغني عن اشتقاقه وصفه ؛ إذ لو كان واجباً لما أغنى عنه شيئاً .

وورد كذلك عن السيوطي قوله : " والغالب في الحال المبينة أن تكون مُنْتَقِلةً ، أي وصفاً غير لازم ، وقد تكون ثابتة ، نحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[(٦)] ، ﴿قَآئِمًا

---

(١) سورة البقرة ، الآية :٩١.

(٢) سورة البقرة ، الآية :٩١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٧٩/١ .

(٤) شرج جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٣٢٢/٢ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية :١١٤.

بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾[1](وخَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا) ، و(ولد زيدٌ قصيراً) ، و(خُلِق أَشْهَلَ) . أما المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [2] ، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ﴾[3] ، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[4] ،

﴿وَيَوۡمَ يُبۡعَثُ حَيًّا﴾[5] ، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوۡلِهَا﴾[6]. وقيل لا تكون المبينةُ إلا مُنْتَقِلَةً ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة فمحمولٌ على المؤكدة ؛ لأنه في حكم المعلوم . وقيل لا تكون المؤكدة إلا غير مُنْتَقَلة " [7] .

أما كلمة (مُصَدِّقًا) في الآية السابقة ، فابن خروف يرى أن الحال هنا مؤكدة غير منتقلة ، أي : ولا يزالُ مصدَّقاً ، في حين أن ابن بابشاذ يرى بأنها حال غير مؤكدة ، وتبعه في ذلك البطليوسي في شرحه بقوله : " أو في حكم المتنقلة ؛ لأنه قد يجيء معها ما هو كالهيئة الثابتة ؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ ، والحق لا يفارقه التصديق . ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقاً آخر . وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره ، أشبهت الحال المتنقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر " [8] .

ورأي ابن خروف هو الذي عليه النحويون والمفسرون ، خلافاً لما عليه ابن بابشاذ ، والبطليوسي وغيرهما ، وهو أن الحال هنا مؤكدة غير منتقلة ، ومن ذلك :

١.ما رود في تفسير روح المعاني للألوسي [9]قوله : " (مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمۡ) حالٌ مؤكدة ؛ لأن

---

(١) سورة آل عمران ، الآية :١٨.

(٢) سورة البقرة ، الآية :٩١.

(٣) سورة الأنعام ، الآية :١٥٣.

(٤) سورة البقرة ، الآية :٦٠.

(٥) سورة مريم ، الآية :١٥.

(٦) سورة النمل، الآية :١٩.

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،للسيوطي ، ٢٢٤/٢ .

(٨) إصلاح الخلل في شرح الجمل ، للبطليوسي ، ص : ١٣٧ .

(٩) هو : محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي شهاب الدين ، من كتبه : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، توفي سنة سبعين ومائتين وألف ، الأعلام ، للزركلي ، ١٧٧/٧ .

كتب الله يصدق بعضها بعضاً ، فالتصديق لازم لا ينتقل"[1] .

٢.قال الإمام الزجاج : " نصب مصدقاً على الحال ، وهذه حال مؤكدة " [2]مؤكدة أي : غير منتقلة .

٣. وورد في تفسير البحر المحيطلأبي حيان ، قوله : "(مُصَدِّقًا) حالٌ مؤكدة إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل"[3].

٤.وقال ابن عطية [4]في كتابه (المحرر الوجيز) : " (مُصَدِّقًا) حالٌ مؤكدة عند سيبويه ، وهي غير منتقلة " [5].

فهذه الأدلة تسند ما ذهب إليه ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ .

٢ ـ قوله تعالى :﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ ﴾[6] .

كذلك أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذه الآية بقوله :

" ولا يحتاجُ فيها إلى (قد) ، وقراءة الحسن" (حَصِرَةً صُدُورُهُم) ، ولَيْسَتْ بِدعُاء ، ونَصْبُها يدلُّ على الحال ، وزعم ابنُ بابشاذ أن سيبويه يجعل (حصرَتْ) صفةً لـ(لقوم)، ولم يفعلْ ذلك سيبويه " [7] .

قال ابن بابشاذ في شرحه الجمل : " ... وفي هذه الآية ثلاثة أقوال : قيل: إن (حَصِرَتْ) حال، أي : قد حَصِرَتْ ، وهذا قولُ الأخفش . وقيل : هي صفة في موضع نصب ، تقديره: أو جاؤوكُمْ قوماً حَصِرةً صُدُورُهُمْ ، وهذا قول سيبويه . وقيل : هو دعاء لا موضع له من الإعراب ، تقديره ضَيَّقَ اللّهُ صُدورَهم عن قتالِكُم أيها المؤمنون ،

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٣٢٤/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ١٧٤/١ .

(٣) البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، ٤٧٥/١ .

(٤) هو : عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية الغرناطي ، له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ٢٨٢/٣ .

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية ، تحقيق عبد السلام عبدالشافي محمد ، طبعة محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م ، ١٧٩/١ .

(٦) سورة النساء ، الآية :٩٠.

(٧) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٣٨٥/١ .

فهذا قول أبي العباس المبرّد ، وقد ردّه أبو علي من جهة أن بعده (أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ) ، ونحن لا ندعو عليهم بأن يُضيّق الله صدورهم عن قتالهم قومهم ، بدليل قولنا في الدعاء : اللهُمَّ أَلْقِ بَأسَهُمْ بَيْنَهُم : فلما كان في سياق الآية ما يفسد معنى الدعاء ، ضعف قول أبي العباس ..." [1] .

كلمة (حصرت) قرئت بالتاء المفتوحة ، والمربوطة ، وهما قراءتان متواترتان ، قرأ الجمهور (حصرت) بتاء التأنيث المفتوحة ، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب (حصرة) بالتاء المربوطة [2] .

أما قول ابن خروف و(ليست بدعاء) ، أي : أنها ليست في موضع دعاء ؛ لأنه يقتضي الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوهم قومهم ، وفي هذا ردٌ على الإمام المبرد ؛ لأنه هو الذي أوّل أن يكون في موضع دعاء ، كما جاء في مقتضبه قوله : " ... ولكن مَخْرَجُهَا ـ والله أعلم إذا قرئت كذا ـ الدعاءُ ؛ كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو من الله إيجاب عليهم"[3].

وقد خرّج صاحب (المحرر الوجيز) في تفسيره كلام المبرد بقوله : " وقول المبرد يخرج على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم ، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم ، أي هم أقل وأحقر ، ويستغنى عنهم ،كما تقول إذا أردت هذا المعنى : لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي أيضاً ، بمعنى استغنى عنه واستقل دونه ..."[4].

أما قوله : (ونصبها يدل على الحال) أي :(صدورهم) فليس مسلَّما به عند النحويين، وإنما هو خلاف بينهم في هذا ، لكن يؤيده قراءة الجمهور . منهم من قرأ بالرفع ، ومنهم من قرأ بالنصب . فأما قراءة الرفع على أنه خبر مقدم ، أي : صدُورهم حصرة ، وهي جملة اسمية في موضع الحال . وأما قراءة الجمهور (حصرت) بالفعل الماضي ، فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال ، فمن شرط دخول (قد) على الفعل الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة ، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، شرح ابن بابشاذ ، ١٣٩/١ ، ١٤٠ .

(٢) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ٣٣٠/٣ .

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ١٢٤/٤ .

(٤) المحرر الوجيز ، لابن عطية ، ٩٠/٢ .

ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً [1] .

أما قوله : (وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه يجعل حصرة صفة) ،فلعل منبع الخلاف بينهم فيه يدور حول الفعل الماضي : أيقع حالا ، أم لا ؟ الكوفيون : يرون أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، في حين أن البصريين لا يرون ذلك . وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) ، أو كانت وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً ، ولكل حجته وبرهانه مبسوطة في مظانها [2] .

أضف إلى ذلك أن عبارة ابن بابشاذ ليس فيها ما يدل صراحة أو ضمناً ما يشير إلى الذي ذهب إليه ابن خروف ، ونصه : " والحال يكون بالمفرد وبالجملة ، وجملته أنّ كل ما جاز أن يكون خبراً جاز أن يكون حالاً ، إلا الفعل الماضي ، فإنه لا يحسن أن يقع حالاً إلا ومعه (قد) لفظاً أو تقديراً ؛ فأما اللفظ فقولك : (هذا فلانٌ قَدْ ضَحِكَ) ، و(جاءَ قد ظَفِرَ) . والتقدير مثل قوله عز وجل : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]... "[4].

وقد نقل ابن مالك قول ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ ، وقبله ، وعذر ابن بابشاذ ، كما جاء في (تسهيله) : " ... وأجاز بعض من قدّر (قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر ، وهو أيضاً تكلف شيء لا حاجة إليه . قال أبو الحسن ابن خروف : وزعم ابنُ بابشاذ أن سيبويه يجعل (حصرَتْ) صفةً ل(لقوم) . ولم يفعلْ ذلك سيبويه . قلت : صدق أبو الحسن ـ رحمه اللّه ـ وغفر لابن بابشاذ " [5] .

٣ـ هو زيدٌ قائماً .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ وعلى غيره من النحويين إجازة الحال (قائماً) من قولك : (هو زيد قائما) ، بقوله : " ومنعَ ابنُ بابشاذ ، وكثيرٌ من المتأخرين : (هو زيدٌ قائماً) من كلِ وجهٍ ، وأجازه سيبويه ـ رحمه اللّه ـ في موضعٍ على معنًى ، ومنعَهُ في البابِ على معنًى آخر ؛ أجازَهُ مع الإفادةِ ، ومنعَهُ مع عدمِها " [6] .

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/٣٣٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ١/٢١٩ـ ٢٢٣ .

(٣) سورة النساء ، الآية :٩٠ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١/١٣٩ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢/٣٧٣ .

(٦)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١/٣٨٣ .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " وأما العامل في الحال فعلى ضربين : فعلٌ ، ومعنى فعل . فإذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً ، جاز التصرّف في الحال بالتقديم ، والتوسيط ، والتأخير ؛ لأن الفعل لما تصرّف في نفسه تصرف في معموله ، وليس كذلك المعنى . فعلى هذا يجوز : هذا زَيْدٌ قائماً ، و هذا قائماً زيدٌ . ولا يجوز قائماً هذا زيدٌ . ولا يجوز : هو زيدٌ قائماً بوجه من الوجوه ، تقدّم أو تأخّر ؛ لعدم العامل في الحال ؛ إذ كانت المضمرات ليست بمشتقة ،ولا واقعة موقع المشتق فتعمل . والعامل في الحال من قولك : هذا زيدٌ قائماً ، أحد شيئين : إما ما في (ها) من معنى الفعل ، وهو التنبيه ، وإما ما في (ذا) من معنى الفعل ، وهو الإشارة " [1] .

هذا النوع من الحال جائز ، وهو ما يعبِّر عنه النحويون بالحال المؤكدة ، وهو قسمان : إما أن يؤكد عامله ، وإما أن يؤكد خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه . فإذا أكد الحال عامله إما أن يوافقه معنى لا لفظاً وهو كثير وشائع ، كقوله تعالى :﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [2] ، وإما أن يوافقه معنًى ولفظاً ، وهو قليل ، كقوله تعالى :﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ ﴾ [3] .

أما الحال المؤكد بها خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان ، فمنها المؤكدة ؛ نحو : هو زيدٌ معلوماً ، وأنا عبدك فقيراً ، وأنا فلانٌ متمكناً ، وغير ذلك ، ولا تكون هذه الحال المؤكدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم ، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به[4].

والخلاف بينهم في تقدير العامل في النوع الآخِر ، منهم من يرى أن تقدير العامل بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا ، وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف ، أو أعرفني وهو الذي عليه سيبويه وابن مالك [5] . ويرى ابن خروف أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه ، ومن النحويين من يرى خلاف هذين الرأيين .

وقد فصَّل سيبويه بين قولنا : (هذا زيدٌ معروفاً) ، وبين (هذا زيدٌ منطلقاً ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابنبابشاذ ، ١٣٤/١ ، ١٣٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية :٦٠.

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٩ .

(٤) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٣٥٥/٢ ـ ٣٥٨ .

(٥)شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٣٥٨/٢ .

بقوله: " والمعنى أنك أردتَ أن توضح أن المذكور زيدٌ ، حين قلت معروفاً ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ؛ لأنه يعرِّفُ ويؤكِّدُ ، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز ؛ لأن الانطلاق لا يوضِّح أنه زيدٌ ولا يؤكِّده ، ومعنى قوله : معروفاً : لا شكَّ ، وليس ذا في منطلق ، وكذلك هو الحقُّ بَيِّناً ، ومعلوماً ؛ لأنَّ ذا مما يوضَّح ويؤكَّد به الحقُّ ... " [1] .

ثانياً : المستثنى .

قد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في المستثنى مسألتين اثنتين : العامل في المستثنى ، وتقديم المستثنى على المستثنى منه .

١. العامل في المستثنى .

قال ابن خروف : " والعاملُ في الاسمِ المنصوبِ ، في الصحيحِ من الأقوالِ ـ وهو قول سيبويه ـ الفعلُ الأوَّلُ ، أو الابتداءُ يتوسطه (إلا) ؛ لأن (إلا) تُصَيِّرُ الكلامَ بمعنى غير، وهيَ من التوابعِ ، فعملَ في الاسمِ المنصوبِ الفعلُ كما عملَ في (غير) ، وقولُ ابن بابشاذ (إلا) تقوي الفعل للعملِ فاسدٌ " [2] .

وقولُ ابن بابشاذ هو : " ... وفيه أربعة أقوال : أصحها أن العامل الفعل المذكور ، أو معنى الفعل بتوسط (إلا) ، فإذا قلت : قام القومُ إلا زيداً ، فالعامل (قام) بتوسط (إلا) المقوِّية للفعل ؛ لأن الفعل لا يتعدى ، فقوي بالحرف ، ونظيره باب المفعول معه ، فإذا قلت : القومُ في الدار إلا زيداً ، فالعامل في الدار بتوسط (إلا) ، والدليل على أن العمل للفعل المتقدّم بتوسط (إلا) ، لا لنفس (إلا) امتناعُهم من إجازة : إلا زيداً قام القوم ، مع إجازتهم : قام إلا زيداً القومُ ، وهذا قول المحققين من المتقدمين والمتأخرين ... " [3] .

العامل في نصب المستثنى ، مسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون : يرون أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسُّطِ (إلا) ؛ لأن الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قَوِيَ بإلا فتعدَّى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر ، في حين أن الكوفيين : يرون أن العامل فيه (إلا) ؛ لأنه قامت مقام أستثني ؛ لأن قولك :(قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه أستثني

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٧٩/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٥٨/٢ .

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٦٩/٣ ، ٦٧٠ .

زيداً ، ولو قلت (أستثني زيداً) لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه[1]. ومنهم من يرى خلاف هذين الرأيين .

وذهب ابن خروف إلى ما ذهب إليه ابن بابشاذ ، وأخذ على ابن بابشاذ [2]، وذكر بأن قولَه في أخذه على ابن بابشاذ مذهبُ سيبويه ، وابن بابشاذ يرى أن قوله هو قول سيبويه أيضاً .

أما عبارة سيبويه في كتابه فقد قال : " والوجه الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً " [3] .

فليس في كلام سيبويه ما يؤيد ابن خروف ، بل رأي سيبويه يوافق رأي ابن بابشاذ ، لا ابن خروف، فإنه - سيبويه - يرى أن الناصب (إلا) نفسها ، أو أن ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا) ،وهذا ما عناه ابن بابشاذ بقوله : (وهذا قول المحققين من المتقدمين والمتأخرين)، أي : مذهب سيبويه ، في حين أنَّ ابن خروف يرى أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً .

فردَّ النحويون على ادعاء - ابن خروف - أولاً ، ثم على رده لابن بابشاذ آخراً.

قال الإمام أبو حيان في رده على ادعاء ابن خروف : " فالخلافُ في الناصبِ ، فقيل : النَّصبُ ب(إلا) نفسها، ونُسِب إلى سيبويه ، وقيل بما قبل إلا من فِعْلٍ ، وغيره بوساطة إلا ونُسِب إلى سيبويه ، وقيلَ بما قَبْلَها من غَيْر واسطة (إلا) وهو مذهبُ ابن خروف مستدلاً عليه في زعمِهِ بكلامِ سيبويهِ ..." [4].

وقال ابن مالك : " واخترت نصبه بها نفسها ، وزعمت أني في ذلك موافق

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٢٢٦/١ - ٢٢٩ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، ص : ٥١٧ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(2) وورد عنه بعبارة أوضح وأبين في شرحه لمقدمته قوله : " فأما الناصب للمستثنى في الموجب إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، و﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(سورة البقرة ، الآية : ٢٤٩) ، فهو الفعل المتقدم بتوسط إلا ؛ لأن الفعل لما لم يكن متعدياً إلى ما استثنى ، فيقوى بالحرف فصار متعدياً ... هذا مذهب صاحب الكتاب في كل ما يجري هذا المجرى " شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٣٢٢ .

(3) الكتاب ، لسيبويه ، ٣١٠/١ .

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ١٥٠٦/١ .

لسيبويه، وللمبرد وللجرجاني ، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضُها بعضاً ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه ... " [١] .

وقال في موضع آخر : " فحاصل كلام سيبويه أنَّ(إلا) هي الناصبة لما أستثني بها إذا لم يكن بدلاً ، ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى . ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوَّل أو غلَّط فيما تأول ... " [٢] .

أما ما ذهب إليه ابن بابشاذ من أن (إلا) تقوي الفعل للعملِ ليس فاسداً ، كما وصفه ابن خروف ، بل هو مذهب البصريين كما تقدم ، ويعضده قول ابن الأنباري في (أسراره) : " فذهب البصريون إلى أن العامل الفعل بتوسط (إلا) ؛ لأن هذا الفعل ، وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنه قوي ب(إلا) فتعدى إلى المستثنى ،كما تعدّى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: (استوى الماء والخشبةَ) فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا " [٣] .

٢. تقديم المستثنى على المستثنى منه .

قال ابن خروف : " وهذه التفرقةُ لا معنى لها ، بل الكلُّ سواءٌ ، واعتمادُ الفعلِ على الاسمِ كاعتمادِ المجرور على المبتدأ ، بل الفعلُ عاملٌ لفظيٌّ ، والجارُّ والمجرورُ عاملٌ معنويٌّ ، فتقديمُ المستثنى في الموضعين سواءٌ .

فأما قوله : (ضربَ إلا زيداً قَومُك أصحابَنَا) [٤] فهي استثناءٌ من (القَوْم) وحصل به اللبسُ ؛ فاعلاً كانوا أو مفعولاً ... "[٥]. إشارة إلى الأمثلة التي أوردها ابن خروف عن ابن بابشاذ في (شرحه) ، وهو : " ولو قلتَ: أينَ إلا زيداً الناسُ ، وكيفَ إلا زيداً القومُ ؟ لجاز كما يجوز : في الدار إلا عمراً الناسُ . وتقولُ قام إلا زيداً قومُك ، ولا يحسن : ضربتُ إلا زيداً قومَك ؛ لأن الفعل في المسألة الأولى حديث القوم ومعتمدهم ،وليس كذلك في المسألة الثانية ؛ من حيث كان فضلة في الكلام ... " [٦] .

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢٧١/٢ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٧٣/١ .

(٣) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٢٠١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٧٤/٣ ، ٦٧٥ .

(٥)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٦٤/٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٧٤/٣ ، ٦٧٥ .

ولا خلاف بين ابن خروف وابن بابشاذ في تقديم المستثنى على المستثنى منه إن لم يحصل لبس كما في الأمثلة السابقة ، فقولك : أين إلا زيداً الناسُ ، فزيداً هو المستثنى، والناس مستثنى منه ، كما في قولك : ضرب زيداً عمرو ، فزيد مفعول به، وعمرو فاعل.

المطلب الثاني : المنادى .

النداء هو الدعاء بحروف مخصوصة ، والمنادى منصوبٌ لفظاً أو تقديراً إلا إن كان مستغاثاً به ، أو متعجباً منه فيدخل عليه لام الجر ، وناصبه عند الجمهور فعلٌ مضمر بعد الأداة تقديره : أنادي أو أدعو [1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في باب النداء مسألتيناثنتين، هما :

١ـ ما لا يقع إلا في النداء خاصة في كلمة (هناه) .

قال ابن خروف : " وقولُه : (يا هَنَاهُ) معناه : يَا إِنْسَانُ . وهو منادى مفردٌ ، والمُؤنثُ : (يا هَنَتَاهُ ... قال ابنُ بابشاذ : فإنْ ثَنَيْتَ قُلتَ : (يَا هَنَانِيهِ) جئتَ بالياءِ عِوَضَ الألفِ آخراً لانكسارِ ما قبلَها ، ووقَفْتَ بالهاءِ ، قالَ : وكذلك تقولُ في الجمعِ : (يَا هَنُونَاهُ) ، جَعَلْتَها واواً لانضمامِ ما قبلَها ، ووقفَ على قياسِ النُّدْبَةِ . قلتُ وليسَ هنا في هذا لبْسٌ فَتبقَى الألفُ على حالها ، ويُفتحُ ما قبلها (يا هَنَاتوه) ، و(يا هَنُونَاهُ) في الجمع ... وزعم أن النحويين أغفلُوه ، وكَشَفَه ، وأيضاً فإنه ليس مما يُجمعُ جمعَ السلامةِ إلا بالسماع " [2] .

أما قول ابن بابشاذ في هذا فهو : " فإذا ثنّيت (يا هَناهُ) على هذا ،قلت : (يا هَنانَيْهِ أَقْبِلا) ، فالألف والنون هما علامة التثنية ، والياء التي بعد النون هي الألف التي كانت في (يا هَناهُ) فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها ، وهو نون التثنية ، وانكسرت الهاء بعد أن كانت مضمومة لمجاورتها الياء . وتقول في الجمع : (يا هَنوناهُ أقبلوا) ، الواو والنون علامة الجمع ، والألف التي بعد النون بقيت على حالها مضمومةً كما بقيت مع الألف ... وتقول في المؤنث (يا هَنَتاه أَقْبِلي) ، كما تقول : (يا امرأةُ أَقْبِلي) ، فإذا ثنّيتَ قلت : (يا هَنَتانَيْه أَقْبِلا ، وإذا جمعت قلت : (يا هَناتوهُ أَقْبِلْنَ) قلبت ألف (هَناهُ) واواً لانضمام التاء ، كما قلبتها ياءً لانكسار نون التثنية . وهذا موضع يُغفله النحويون لإشكاله ، وقد كشفته ، ومنهم من قال : (يا هَنُ) بغير زيادة ، وثنى وجمع بغير زيادة... " [3] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في تثنية كلمة (هناه) ، إذ يرى ابنُ خروف أن تقولَ : (يَا هَنَانُوهُ) ، تبقى الألفُ على حالها ، ويفتح ما قبلها ، قياساً على قولهم : (يا

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ٢١٧٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٧٣١/٢ .

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٨٥/٢ .

أمير المؤمنيناه) ، و(يا زيداه)، و(ياغلاماه) ، في الجمع : و(يا هَنُونَاهُ) .أخذ على ابن بابشاذ قولَه في تثنيته : (يا هَنَانِيه) بالياء عوضَ الألفِ لانكسارِ ما قبلها ،والذي عليه ابن بابشاذ هو الذي عليه اللغويون والنحويون .

قال ابن الشجري [1] في (أماليه) أيضاً ، وذكر العلة التي من أجلها صيغت هي وأخواتها : " فإذا ثنيتَ على هذا قلتَ : يا هنانِيهِ أَقْبِلا ، فالألفُ في هنَانِيهِ علامةُ التثنيةِ، وصارت ألف هناهٍ بعد نون التثنية ياءً لانكسار النون ، ثم انكسرت الهاءُ لمجاورةِ الياء كما انكسرت هاءُ الضمير في عليهِ وإليهِ ونحوهِما ، وتقول في الجمع يا هَنُونَاهُ أَقْبِلُوا ، فالواوُ علامةُ الجمع ، وثنيتَ ألفُ هناهٍ بعد نونِ الجمعِ ؛ لانفتاحِ النُّونِ ، وبقيت الهاءُ على ضمَّتِها . فإن قيل كيف جاز جمعُ هذا الاسم بالواو والنون ، وهو بمعنى رجلٍ ، ونحن لا نقول : رجلون ؟ . فالجواب : أنه إنما جاز ذلك فيه ؛ لأنه في هذا القولِ ، من الأسماءِ التي دخلها التغييرُ بحذف لاماتها فعوَّضوها الجمعَ بالواو والنون ، على حد قولهم في جمع سنة : سِنون ... " [2] .

وورد عن ابن منظور [3] في (لسانه) : " ولكَ أن تقولَ يا هَنَاهُ أَقْبِل ، بهاءٍ مضمومةٍ، ويَا هنانِيهِ أَقْبِلا، وَيَا هَنُونَاهُ أَقْبِلُوا " [4] .

٢ ـ **حكاية الأسماء الأعلام .**

قال ابن خروف : " والعلةُ عندَ ابنِ بابشاذ في حكاية الأعلام تغييرها عن أصلها وهو فاسدٌ ، والعلةُ فيها كثرة الاستعمال كما حُذِف تنوينُها مع (ابن) وفتحت معه في النداء لذلكَ ، وكما رخمت لذلك ، وما أكثروا استعمالَه منها كان ترخيمُه ألزمَ " [5].

ويرى ابن خروف أن العلة في حكاية الأعلام كثرة استعمالها ، وترك تنوينها مع ابن ، في حين يرى ابن بابشاذ أن العلة تغييرها عن أصلها .

---

(١) هو : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات ابن الشجري النحوي ، كان إماماً في النحو ، واللغة ، وأشعار العرب ، وأيامها ، وأحوالها ، صنف في عدة تصانيف ، توفي سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة، البداية والنهاية ، لابن كثير ، ٣٤٧/١٦ ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٤٥/٥ .

(٢) أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد حمزة الحسني العلوي ، بدون توثيق ، ٣٤٠/٢ .

(٣) هو : محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري أبو الفضل جمال الدين ، أشهر كتبه ، لسان العرب ، توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، الأعلام ، ١٠٨/٧ .

(٤) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (هنا) .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٥٠/٣ .

ويُلاحظ أنَّ النحويين عند حديثهم عن الحكاية وعللها ، قد ذكروا العلتين السابقتين معاً : علة ابن خروف ، وعلة ابن بابشاذ التي أخذها عليه ابن خروف، بل زادوا على ذلك ، والعلل هي :

١. كثرة دورها ، وسعة استعمالها ، ونحوها .

٢. تغييرها ؛ لأن الحكاية ضربٌ من التغيير إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ودليل ذلك قولهم في : رجاء بن حَيَوة ، وقالوا محبب ، ومكوَزة ، وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء ؛ لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

٣. إزالة توهم تنكيرها ، ووجود التزاحم لها في الاسم ، فجاؤوا بالحكاية لإزالة ذلك التوهم ، وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف [١] .

إذا كان الأمر كذلك فما الذي دفع ابن خروف في أخذه هذه المسألة على ابن بابشاذ ؟ ووصف قوله بالفساد ! إلا أن ابن خروف تسلط في أخذه على ابن بابشاذ ، فسلط الله له من ينصره ويدافع عنه ؛ كالخفاف ، وغيره كما ورد في شرحه قوله : " فليت ابنَ خروفٍ جعلَ كثرة الاستعمال ، من توابع العلة المسوغةِ للحكاية ، وهي نقلها عن موضوعها ، ويكون كثرة استعمالها ، يُحدث فيها تخفيفاً حتى يكون ذلك التخفيف مسوقاً ؛ لأن يكون لفظُ إعرابها على خلاف مقتضاه مع ما في الحكاية من حفظ الأصل المنقول عنه " [٢] .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٩/٤ .

(٢)المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ،للخفاف ،٦٩٣/٢ .

المطلب الثالث : تمييز (كم) الاستفهامية .

(كم) كناية عن عدد مجهول ، وتأتي في العربية خبرية أحياناً ، بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ؛ كقولك : كم كتبٍ ملكت ،ولا تقتضي جواباً . واستفهامية أحياناً أخرى ، بمعنى أي عدد ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء ، وتقتضي جواباً ؛ كقولك : كم كتاباً ملكت ؟

والفرق بينهما أن تمييز الاستفهامية منصوب مفرد ، أما الخبرية فتمييزها مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، ويجوز جرها [1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في (كم) وتمييزها بقوله :

" كم لا يخفض مميزُها في الاستفهام ، إلا أن يدخل عليها حرف خفض ، فيكون فيما بعدها الخفض ، والنصب ، فالخفض بإضمار حرف جر بحذفه الحرف الأول ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس بمذهب المحققين ، وقوله فاسدٌ ، وإضمار الحرف ، نصٌ من جميعهم إلا الزجاج وحده ، وقد أضمرت حروف الجر في مواضع منها ... " [2] .

وعبارة ابن بابشاذ : " فأما قول أبي القاسم : (إن الخفضَ : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ ، بإضمار (مِن) فليس بصحيح في قول المحققين ؛ لأن حروف الجر لا تضمَر ، والجر بنفس (كم)، كما أن الجر بنفس ربَّ ، وقد شبهت الاستفهامية بالخبرية كما شبهت الخبرية بها ، وليس في حكاية الخليل : على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُك ، دليلٌ ؛ لأن الجر يحتمل أن يكون بالإضافة على طريق التشبيه المذكور ، ووجه إجازته على تقدير حذف حرف الجر ؛ لأن الجارّ قد تقدم ذكره " [3] .

ويرى ابن خروف أن تمييز (كم) الاستفهامية يكون مجروراً ، حملاً على أختها الخبرية ، وأنه مجرور بحرف جر مضمر ، وأنه مذهب المحققين ، فيما يرى ابن بابشاذ أن الجر ليس بحرف مضمر ؛ لأن حروف الجر عنده لا تضمر ، وإنما بكم نفسها، أو بالإضافة .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٢٣/٢ ، حروف المعاني ، للزجاجي ، ص : ٦٠ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، ص : ٣٢٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٥٤/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٢٩/٢ .

والذي عليه معظم النحويين أن تمييز (كم) الاستفهامية يكون منصوباً ، ويكون مجروراً ، ولكنهم اختلفوا في جره هل مجرور بحرف جر مقدر ، أو ظاهر ؟ و الذي ذهب إليه ابن خروف والجمهور، ويعضده أقوال النحويين ، في أنها مجرورة بحرف جر مضمر ، وهذا هو الموضع الذي يضمر فيه حرف الجر خاصة .

فقد ورد في (الكتاب) لسيبويه قوله : " وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌ ؟ فقال القياسُ النصبُ ، وهو قول عامةِ الناس . فأما الذين جروا ، فإنهم أرادوا معنى (مِن) ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها"[1].

وقال ابن هشام : " إن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تجر (كم) بحرف الجر ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب ، وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو بمن مضمرة وجوباً ، لا بالإضافة خلافاً للزجاج " [2] .

وعبارة السيوطي في (همعه) أكثر تبييناً لمذاهب النحويين وآرائهم وعللهم ، كما في قوله : "وهل يجوز جر تمييز (كم) الاستفهامية حملاً على الخبرية ؟ مذاهب: أحدها : لا ، والثاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على (كم) حرف جر ، نحو: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌ ؟ ثم الجر حينئذ ب (مِن) مقدرة ،حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على (كم) عوضاً عنها ، هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة[3].

أما الذي ذهب إليه ابن بابشاذ من أن الجر (بكم) نفسها ، أو بالإضافة ، فقد سبقه الإمام الزجاج (شيخ الزجاجي) ؛ ولو كان كما يقولان : لم يشترط ما بعدها دخول خافض عليها .

وذكر الإمام السيوطي أيضاً قول الزجاج ، ورد العلماء عنه ، كما في قوله : " وخالف الزجاج ، فقال إنه بإضافة (كم) لا بإضمار (من) ، ورده أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف الجر ، فكونهم لم يتعدّوا ،

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ١٦٠/٢ .

(٢)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، مصر ، بدون تاريخ . ، ٢٠٤/١ .

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .

هذا دليلٌ لقول الجماعة " [١] .

وقد رجح ابن الفخار قول الجمهور ، و شبه قولهما (الزجاج ، وابن بابشاذ) ، برد سيبويه على الخليل في مسألة (إذن) الناصبة ، بقوله : " وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة (إذن) من النواصب ، وذلك أن (إذن) تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في بابها ، وحكي عن الخليل أن النصب بعدها بإضمار (أن) كـ(حتى) ، فقال سيبويه : لو كان على ما يقوله الخليل (رحمه الله) ، لم يشترط في انتصاب الفعل بعدها تقدهما ، فكنت تقول : زيدٌ إذن يكرمَك ، بالنصب ، وهذا غير جائز ، فدل على صحة القول الأول ، وكذلك مسألتنا فتأملها ، وبالله التوفيق" [٢] .

وقد أخذ ابن خروف هذه المسألة على ابن بابشاذ ، ولم يأخذها على الزجاج ، بل ذكرها بأنه خالف النحويين فيها ، ووصف قول ابن بابشاذ بأنه فاسد.

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢/ ٢٧٥ .

(٢) شرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ٦١٣ ، ٦١٤ .

الفصل الثالث : المناقشات والردود في الأفعال .

المبحث الأول : المناقشات والردود في العوامل .

المطلب الأول : العامل في التعجب (فعلا التعجب) ، والصلة منه .

المطلب الثاني :العامل في المشغول و المتنازع عليه .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأفعال الناقصة .

المطلب الأول : زيادة (كان) ومعمول خبرها .

المطلب الثاني : عمل كان ، واسمها وخبرها المعرفتين .

المبحث الثالث : المناقشات والردود في الأفعال المجزومة .

المطلب الأول :المجزوم من الأفعال .

المطلب الثاني :الجازم من العوامل .

المبحث الأول : المناقشات والردود في العوامل .

المطلب الأول : العامل في التعجب (فعلا التعجب) ، والصلة منه .

التعجب عند اللغويين من : العُجْبِ والعَجَبِ ، وهو : إنكار ما يَرِدُ عليك لقلة اعتياده ، وجمع العَجَبِ : أعْجَاب ، وقد عَجِبَ منه يَعْجَبُ عَجَباً والتَّعَجُب: أن ترى الشيءَ يعجبك تظن أنك لم تر مثله ، وأمْرٌ عُجَابٌ ، وعُجَّابٌ ، وَعَجَبٌ وعَجِيبٌ ، وقولهُم: للّه زيدٌ ! كأنه جاء به اللّه من أمر عجيب ، وكذلك قولهُم : للّه درُّه ! أي جاء اللّه بدرِّه من أمر عجيب لكثرته[1] .

أما التعجب في اصطلاح النحويين فهو : استعظام زيادة في فعل فاعل يعنون به جميعَ صفاته ، وأفعاله التي خفي سببها ، وخرج منها المتعجب منه عن نظائره [2] .

١ ـ قسما التعجب :

التعجب قسمان :

١.قسم سماعي ، ليس له صيغة ولا ضابط ، وإنما يترك لفصاحة المتكلم ومكانته البلاغية ، ويفهم من خلال سياق الكلام ، وله عبارات كثيرة ، سواءً أكانت من القرآن الكريم ، أم من الحديث النبوي الشريف ، أممن كلام العرب [3].

٢.وقسم قياسي ، وله فعلان : (ما أفْعَلَهُ) ! و(أفْعِلْ بِهِ) ! نحو : (ما أحسنَ زيداً) ! و(أحْسِنْ بزيد) ![4] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ زيادته (أفعل منه)، و(أفعلهما)في صيغ التعجب وشروطه ، والصلة منه بقوله :

---

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (عجب) .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٧٣/٢ .

(٣) وأمثلة ذلك كثيرة في الفصيح من الكلام ـ القرآن ، والسنة ، وكلام العرب ـ : كقوله تعالى : "كَيْفَتَكْفُرُونَبِاللَّهِوَكُنْتُمْأَمْوَاتًا " ! سورة البقرة ، الآية : ٢٨ . وكقول النبي ـ ﷺ ـ : " سبحان اللّه إن المؤمن لا ينجس " ، وكقول العرب : (للّه دره فارساً) .

(٤) وإعرابهما : الصيغة الأولى : (ما أَحْسَنَ زيداً) ، هي جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، فما : اسم ، مبتدأ في محل رفع، وهي هنا غير موصول ، ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت: شيء أحسن زيداً ، ولم ترد شيئاً بعينه ، إنما هي مبهمة ، وأحْسَنَ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . وزيداً: مفعول به منصوب . أما الصيغة الآخرة : فأحْسِنْ : فعل ماض جاء على هيئة الأمر ، مبني على السكون . ومن النحاة من أعربه فعل أمرٍ لفظاً ومعنى ، شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٤٤/٧ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص : ٤٣١ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٢١٥/٣ ـ ٢٢٤ .

" والتعجبُ كثيرٌ في كلامهم بغير اللفظ الموضوع له . والموضوع له مَثَلان : (ما أفْعَله) ، و(أفْعِل به) ، وزاد ابن بابشاذ (أفعلُ منه) ، و(أفعلُهما) ، وليسا من التعجب في شيء ، وفيهما معاً صفة ، وبناؤهما مما يعطي أنهما لا يكونان إلا من فعل ثلاثي كفعل التعجب ، ولذلك أدخلا في الباب " [1] .

وعبارة ابن بابشاذ هي : " فإذا ثبت هذا ، فللتعجب طريقهبأربعة ألفاظ : ما أَفْعَلَه ! وأَفْعِلْ بِهِ، وهو أَفْعَلُمنه، وهو أَفْعَلُهُما من نحو : ما أحْسَنَ زيداً! وأحْسِنْ بِزَيْدٍ! وهو أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو ، وهو أَحْسَنُ العَمْرَيْنِ . والأصل من هذه الأربعة اللفظ الأول ، والثلاثة الأخر محمولة عليه ، ما جاز فيه جاز فيها ، وما امتنع منه امتنع منها ، وإنما كان هو الأصل من قِبَلِ أنه اللفظ الذي يختص بالتعجب ولا يصلح لغيره ... " [2] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ زيادة هاتين الصيغتين في صيغتي التعجب (أفعلُ منه) ، و(أفعلُهما) ، مع أن معظم النحويين عند حديثهم عن التعجب وصيغتيه ، لم يذكروا هاتين الصيغتين ، وإنما يكتفون بقولهم : فعلا التعجب ، أو صيغتاه : (ما أفعلَه) ، و(أفْعِل به) ، ولا يعني هذا أنهما ليسا من التعجب في شيء ،بل هما منه ، وابن بابشاذ ليس مبتدعاً لهاتين الصيغتين ، فقد سبقه إلى ذلك غير واحد من النحويين ؛ كالإمام المبرد والأخفش وغيرهما ، قال المبرد : " ومثلُ هذا قولُه : هذا أحْسَنُ من هذا ، وهذا أضْرَبُ من ذا ، وهذا أشدُّ عَوراً من ذا ، وأشد حَوَلاً من ذا ؛ لأن هذا والتعجب من باب واحد" [3].

ولعل عبارة أبي حيان الأندلسي في باب (نعم وبئس) أكثر وضوحا وتفصيلاً للمسألة ، وتبييناً لمذاهب النحويين : " واستعمل (فَعُل) هذا لمدح أو ذم ، فمذهب الفارسي ، وأكثر النحويين إلحاقهما بباب (نعم وبئس) فقط [4]، فتثبت له جميع أحكام (نعم وبئس) ، ومذهب الأخفش والمبرد أنه يجوز إلحاقه بباب التعجب ، وحكى الأخفش الاستعمالين في الكبير عن العرب ، تقول : حَسُن الرَّجُلُ ، ولحسُن زيدٌ في

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢ / ٥٧٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ .

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ١٨٢/٤ .

(٤) ألحقه الفارسي في (إيضاحه) بباب التعجب لا بباب نعم وبئس ، كما في قول أبي حيان الأندلسي ، وقد ذكره في باب التعجب ، ولم يذكره في باب (نعم وبئس) ، كما في قوله : " ومما يجري مجرى التعجب قولهم : هذا أفضل من هذا ، وزيدٌ أفضل من عمرو ، ولا يستعمل قولهم هذا أفضل من هذا فيما لم يستعمل منه ما أفعله ، ولا أفعل به " الإيضاح ، للفارسي ، ص : ١١٦ .

معنى : ما أحسنه ... " [١] .

وقال في موضع آخر في (باب التعجب) : " صيغة التعجب ، (ما أَفْعَلَهُ) ، و(أَفْعِلْ به) ، و(وأَفْعَل) ... وهذه الصيغ ثلاثة كما ذكرنا ، وزاد الكوفيون (أفْعَل) بغير (ما) مسندة إلى الفعل نحو :(فأبرحتَ فارساً) أي ما أبْرَحْتَ فَارساً وزاد بعض النحاة في صيغ التعجب (أفعل من) كذا ... " [٢] .

وشراح (الجمل) منهم من ذكر هذه الصيغ كلها ـ كما ذكرها ابن بابشاذ وغيره من النحويين ـ ومنهم من ذكرها أولاً ،وردَّ على ابن خروف في الذي أخذه على ابن بابشاذ في أنهما ليسا من التعجب آخراً ، كما في قول ابن عصفور[٣] : " وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفْعَله ، وأفْعِل به ، ولَفَعُلَ ، ويجري (أَفْعَلُ مِنْ) مجرى التعجب ، وإن لم يكن تعجباً في أنه لا يبنى إلا مما بني منه فعل التعجب " [٤] .

وورد في (شرح ابن بزيزة) قوله : " وألحق أبو العباس المبرد بهما أفْعَلُ من كذا ، وهو أفعلهما ، نحو : أكرم من زيد ، وهو أكرم الزيدين ، وحكى ابن خروف أن ابن بابشاذ زاد ذلك واعترض عليه من حيث إن معناهما المفاضلة لا التعجب ، ولم يزد ابن بابشاذ شيئاً من عنده " [٥] .

يتضح من هذه النصوص السابقة أن هاتين الصيغتين قد ذكرهما بعض النحويين ، وتركهما بعضهم ؛ لقلة استعمالهما في كلام العرب ،دليل ذلك أن ابن بابشاذ نفسه لما شرح مقدمته اكتفى بذكر الصيغتين ، كما في قوله : " فأما فعل التعجب فله صيغتان تقيس عليهما . إحداهما : ما أَفْعَلَه ، والأخرى أفْعِل بِهِ ... فهذا تفسير الصيغتين المختصتين بالتعجب " [٦]ولا يعني عدم ذكرهم إياهما أنهما ليسا من التعجب ، بل هما من التعجب ، يجريان مجرى التعجب ، ويبنيان مما يبنى منهما فعلا التعجب ، والشيء إذا قارب الشيء أحيانا يعطى حكمه .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ٢٠٥٧ .

(٢)ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ٢٠٦٥ ـ ٢٠٧٠ .

(٣) هو : علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، صنَّف الممتع في التصريف ، وغيره ، توفي سنة ثلاث وستين وستمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٢١٠/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٥٧٩ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن بزيزة ، ٣١٨/١ .

(٦) شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ٣٧٩ ـ ٣٨٢ .

أضف إلى ذلك أن ابن بابشاذ نفسه أكد هذا المعنىفي قوله السابق: (... والثلاثة الأخر محمولة عليه ، ما جاز فيه جاز فيها ، وما امتنع منه امتنع منها) .

٢ ـ شروط التعجب :

يشترط النحويون لفعلي التعجب ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً ؛ فلا يبنيان من الجِلف والحمار .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يبنيان من دَحْرَج وضارب ، واستخرج .

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يبنيان من نحو : فني ، ومات .

الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يبنيان من نحو : ضُرب .

السادس : أن يكون تاماً ؛ فلا يبنيان من نحو : كان وظل ، وبات .

السابع : أن يكون مثبتاً ؛ فلا يبنيان من منفي .

الثامن : أن لا يكون اسم فاعله على أَفْعَلَ فَعْلاء ، فلا يبنيان من نحو : عَرِج، وشَهِل[١] .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله :

وَصُغْهُمَا مِــنْ ذِي ثَلاثٍصرفاقَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِيأَشهَلاوَغَيْرِ سَالِكٍ سَبَــــيلَ فُعِــــلا[٢]

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذه الشروط قوله :

" وأجازَ سيبويه ـ رحمه الله ـ التعجبَ من الفعل الرباعي بالهمزة قياساً ، نحو : (أكرم ، وأعطى ، وأعلم ، وأخرج ، وأولى) ؛ لكثرةِ جريهِ في كلامهم مجرى الثلاثي، وهو : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه للمعروف ، وآتاه، وما أضيعه من : أضاع ، وقال عمر (رضي الله عنه)[٣]: " فهو لما سواها أضيع "[٤] حذفت الهمزة فرُدَّ إلى (فَعُل) ، ثم تَعَجَّبَ فلم يكن فيه كبيرُ عمل ، ودخلت الهمزةُ فكأن اللفظ لم يتغير ... وهذا يردُّ روايةَ الزجاج وهي : "وبناؤه أبدًا من (فَعَلَ) ، و(فَعِلَ) ، و(فَعُلَ) ، و(أَفْعَلَ) فيها قليلٌ جداً؛ هذا لأنهم ... " وهذه الرواية

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٣/٢٣٠ .

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : ٣٧ .

(٣) هو : عمر بن الخطاب بن نُفيل ، أبو حفص العدوي ، الملقب بالفاروق ، أسلم وعمره سبع وعشرون سنة ، شهد بدراً ، وأحداً ، والمشاهد كلّها مع النبي ـ ﷺ ـ ، وخرج في عدة سرايا ، وكان أميراً على بعضها ، أول من دعي أمير المؤمنين ، وأول من كتب التاريخ ، وجمع الناس على التراويح ... توفي سنة ثلاث وعشرين ، البداية والنهاية ، لابن كثير ، ١٠/١٨٠ ـ ٢٠٠ .

(٤) رواه الإمام مالك ، في موطئه ، كتاب وقوت الصلاة ، باب وقوت الصلاة ، حديث رقم

في الكتاب على مذهب أبي الحسن الأخفش ؛ لأنه يمنعُ القياس في (أفعَل) ويقفُ على السماعِ ، وخلط ابن بابشاذ في المسألة ، ولم يعلم شيئاً من مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ ولا مما ذكرنا " [1] .

ونَصُّ عبارة ابن بابشاذ : "...فإن كان الفعل الرباعيّ رباعياً بزوائد ، فإنه مختلف فيه ، من نحو : أَكْرَمَ ،وأَعْطَى ، وَأَجْمَل ، ونحوه : منهم من يجيز التعجب به فيحذف منه همزته التي كانت فيه ، ويجعل عوضها همزة التعجب ، وحجّته في ذلك ما سُمع عن العرب من قولهم : ما أيْسَرَ فلاناً ، وما أَسَنَّهُ ! وهذان من (أَفْعَلَ) ، ومنهم من لا يجيز ذلك قياساً على الرباعيّ الذي حروفه أصول ، وما جاء من هذا الذي ذكرناه ، فإنه يُتأوّل ، ونُخرج له وجهاً ، كما قالوا : ما أَعْطَاهُ الدراهم ! جعلوه من (عطا يَعْطُو) إذا تناول ...ومنه حكاية (صاحب الكتاب) ما أبْغَضَنِي لَهُ ! وهو من (أبْغَضَ يُبْغِضُ) ، ووجهه أن يقدَّر له فعل ثلاثي ، كأنك قلت : بَغُض"[2]وقال في موضع آخر تعليقا على كلام سيبويه : " لأنهم استغنوا عنه بقولهم : مت أَنْوَمَهُ " [3] .

أما عبارة سيبويه فهي قوله : " وبناؤه أبداً من فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، وأَفْعَل هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرَّف فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه ، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل نحو : لات ، وما ، وإن كان من حَسُنَ ، وكَرُم وأعْطَى ، كما قالوا أجْدَل فجعلوه اسماً وإن كان من الجدل وأُجْرِي مُجْرى أفْكلٍ "[4] .

خلافهم في إجازة التعجب من الفعل الرباعي المصدر بالهمزة ، إذ اختلفت الروايات عن سيبويه ، فاضطربت أقوال ناقليها ، فرواية الزجاج ليست فيها الزيادة التي عناها ابن خروف في شرحه ـ و(أَفْعَلَ) فيها قليلٌ جداً ـ لذا اختلفت آراء النحويين في فهمهم لكلام سيبويه ، منهم من نسب إليه السماع ، ومنهم من نسب إليه القياس .

أما رواية الأخفش التي تمنع القياس في (أفعل) ، وتقتصر على السماع، فهي التي الرواية التي اعتمدها ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ ، فقد اضطرب النحويون في النقل عنه ، منهم من نقل عنه كذلك؛ كابن يعيش ، في شرحه ل(المفصل) ، ومنهم من نقل عنه خلافه ؛ كابن مالك وغيره ، وابن بابشاذ من النحويين الذين اضطربوا في

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٧٦/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣١٥/٢ ـ ٣١٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، ٣١٧/٢ .

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ٧٣/١ .

هذه المسألة، ولعل الاكتفاء بهذين القولين : بقول ابن يعيش ، وبقول ابن مالك ، يوضح مدى اختلاف النحويين في فهمهم كلام سيبويه ، قال ابن يعيش في شرحه المفصل : " ... فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل ، وقد قالوا ما أعطاه الدرهم ! وأولاه للخير !فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه ، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من (فعل) قياس مطرد ، ومن (أفعل) مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب " [1] .

وقال ابن مالك : " ومذهب سيبويه فيما كان على (أفعل) قبل التعجب كـ(أعطى) أن يجري مجرى الثلاثي في بناء فِعلي التعجب منه قياساً ، وإنما خصه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي لفظاً ، ولكثرة موافقته له في المعنى . أما شبهه به لفظاً فلأن مضارعه، واسم فاعله ، وزمانه ، ومكانه في عدة الحروف ، والحركات ، وسكون الثاني كمضارع الثلاثي.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة ، فمن موافقة (فَعَلَ)، و(أَفْعَل) (سَرَى وأَسْرَى)"[2].

فابن يعيش يرى أن مذهب سيبويه مقصور على السماع كما تقدم ، في حين أن ابن مالك يرى أن مذهب سيبويه القياس ، ونص سيبويه واحد .

وقد سلك ابن عصفور في هذه المسألة مسلكاً مغايراً ــ لما عليه بقية شراح الجمل ــ بيّن فيه خلاصة آراء النحويين فيها وعللهم أولاً ، ورأيه الذي يتبناه وعلته ، ورده على المخالفين له آخراً ، وعدّ الألفاظ التي ذكرها المجيزون لها بأنها شاذة، كما في قوله : " فإن كان على وزن (أفْعَلَ) ففيه خلاف . فمنهم من منع التعجب منه في الجميع [3]، ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع [4]، ومنهم من فصّل . أما الذي منعه في الجميع ، فقاسه على غيره من المزيدات . والذي أجازه في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة ، والذي فصّل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل ؛ لأنها إذ ذاك

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٤٤/٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٠٨٩/١ .

(٣)المبرد ، كما جاء في (مقتضبه) : " واعلم أن بناءَ فعل التعجُّب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضَرَبَ ، وعَلِمَ، ومكُث ، وذلك أنّك تقول : دخل زيدٌ ، وأدخلته . وخرج ، وأخرجته ، فتلحقه الهمزة، إذا جعلته محمولاً على (فَعَل) . وكذلك تقول حَسُن زيد ، ثم تقول : ما أحْسَنَهُ ؛ لأنك تريد شيئاً أحسنَه . فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من أعطى ، وأولى ، فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصلُه الثلاثة ، والهمزة في أوله زائدة ... " المقتضب ، للمبرد ، ١٧٨/٤ .

(٤) كسيبويه وغيره ، الكتاب ، لسيبويه ، ٧٣/١ .

حرف معنى ، وأجاز إذا كانت لغير نقل ؛ لأنها لا معنى لها . والصحيح أنه لا يجوز التعجب إلا فيما شذ من ذلك ، وهو قولهم : ما أنتنه ، من أنتن ، وما أخَطأه ، من أخطأ، وما أصوبه من أصاب ، وما آتاه للمعروف ، وما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أضيعه لكذا ..."[1].

يتضح للباحث من كل ما تقدم من أقوال النحويين في هذه المسألة الآتي :

١.من النحويين من قال بالقياس ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وتؤيده رواية الزجاج، وهي التي بنى ابن بابشاذ مذهبه عليها ، ويرى الباحث أنه قد أصاب فيها، ويعضدها قول ابن مالك السابق ذكره .

٢.ومنهم من اقتصر على السماع ، لا يجاوز ما ورد عن العرب ، والمتأخرون قد بنوا عليه؛ كما في قول ابن يعيش الذي مر بنا ، وهو الذي بنى عليه ابن خروفرأيه، واعتمد فيه على رواية الأخفش.

٣.ومنهم من منع القياس منه مطلقاً ، قياساً على غيره من المزيدات ؛ كالمبرد وغيره .

٤.ومنهم من أجاز التعجب منه ، بحجة أن الهمزة تعقب تلك الزيادة ؛ كسيبويه وغيره .

٥.ومنهم من فصّل القول في ذلك ، وفرّق بين ما فيه الهمزة ، وما ليس بمهموز ، فإن كانت فيه الهمزة للنقل منعه ؛ لأنها حرف معنى ، وإن لم يكن كذلك أجازه ؛ لأنه لا معنى لها .

٦.ومنهم من منع التعجب منه ، وعدّ الألفاظ التي تعجب منها بأنها شاذة ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، كما فعله ابن عصفور .

ومدار خلاف النحويين حول استعمال العرب التعجب من الفعل الرباعي المهموز أوله ، بين مؤيد ومعارض ، أجمله ابن بزيزة في شرحه الجمل بقوله : " فإن كان رباعياً بالهمزة فهل يجوز أن تُبنى صيغة التعجب منه ، أو لا ؟ فيه خلاف ، منهم من منعه، وحمل ما جاء منه على أنه من الثلاثي تقديراً، ومنهم من أجازه ، وهؤلاء منهم من زعم أنه قياس ، وحمله على سيبويه ، ومنهم من زعم أنه مسموع لا مقيس ، وحمله على سيبويه أيضاً . فمذهب سيبويه في هذه المسألة قد تنازعه الشيوخ . ومن أجازه حذف همزته التي كانت فيه ، وعوض منها همزة التعجب ، وقد استعمل ذلك في التعجب ، وفي أفعل التفضيل ، أما في التعجب ففي قولهم : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه للمعروف ،

---

(١) شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص : ٥٨٠ .

وأما في التفضيل ففي قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : " فهو لما سواها أضيع " وهو كثير ، وقد حكي فيه ضاع فلا شذوذ حينئذ " [1] .

٣ ـ الصلة بالتعجب ، وحذف العائد مع الألف واللام .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " ومنع ابنُ بابشاذ وغيره من المتأخرين الصلةَ بالتعجب ، فلا يقول : (رأيتُ الذي ما أحسنه) ؛ لإبهامه ، وينبغي ألا يمتنعَ ؛ لأن معناه : (رأيتُ الذي حَسُنَ جداً) ، كما تقول : (مررت بالذي هو أحسنُ الناسِ) . ولا يمتنعُ : (مررتُ بالذي نِعم الرجلُ) ، والعائدُ على (الذي) ما تضمنه الألف واللامُ من حيثُ جاز (زيدٌ نعم الرجلُ) ، وكما جاز ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ۚ نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[2] ، وقد دخل (سليمان) تحت (العبد) ... " [3] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " وكذلك لا يجوز أن توصل بالتعجب من نحو : الذي ما أحسنَه ؛ لأن التعجب مما خفي سببه وخرج عن نظائره ، فدخلت في حيِّز الإيضاح ، وشرط الصلة أن تكون موضِّحة ... " [4] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في جملة الصلة الواقعة تعجباً ، هل يجوز أو لا ؟ يرى ابن خروف جوازها ، كما في المثال السابق ، فيما يرى ابن بابشاذ منعها ؛ لأن جملة الصلة ينبغي أن تكون خبرية ، أي محتملة للصدق والكذب ، والتعجب يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون معلومة موضحة ؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ، بخلاف الخبر ؛ إذ إن الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب ؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئاً من أحوال من يعرفه ، فلو كان ذلك معلوماً عنده لم يكن مفيداً له شيئاً [5] .

أما أخذ ابن خروف فلا حجة له في ذلك ، ولا ينافي ذلك مع اشتراط النحويين للجملة الواقعة صلة أن تكون خبرية فإنهم استثنوا منها جملة التعجب؛ لإبهامه . كما أنهم منعوا الجملة الطلبية والإنشائية أن تقع صلة ؛ لأنه ليس له خارج يدلُّ عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، لكنهم استثنوا جملة القسم فجوزوا

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٢٢/١ .

(٢) سورة ص ، الآية :٣٠.

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ٢٩/٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ ، ١٠٥٨/٤ ، ١٠٥٩ .

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٥٤/٣ .

وقوعها ، وهذه التفاصيل مفصلة في مظانها ، بما يغني عن إعادتها في هذا البحث [1] .

يتضح من اشتراط النحويين السابق صحةَ ما ذهب إليه ابن بابشاذ ، ويعضِّده ما ورد في (المنتخب الأكمل على كتاب الجمل) ، قوله : " ... وعلى الجملة ، فهذا تكلفٌ كثيرٌ ، تكلفَهُ ابنُ خروفٍ لتصحيح دعواه ، ومن منعَ كون التعجب صلة ، فقوله ظاهر لقوة إبهام التعجبِّ " [2] .

حذف العائد :

الموصول ، وصلته ، والعائد من الصلة إلى الموصول ثلاثتها تكون اسماً مفرداً ، وهذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة ، استطالها النحويون ، فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وهذه الأشياء بيَّنها النحويون في كتبهم ، ومواضعها التي يجوز حذفها ، والتي يمتنع ، وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في حذف العائد بقوله : " ويجوز حذف العائد مع الألف واللام كما جاز مع (الذي) ، و(التي) ، وهو مع (الذي) ، و(التي) أحسن لطول الصلة ، ولا يحذفان إلا مع العلم ، وزعم ابن بابشاذ أنه لا يحذفُ مع الألف واللام ، ولا يعول عليه " [3] .

كأنه يشير إلى قول ابن بابشاذ في شرحه : " ولا يجوز حذف العائد من الصّلة إلا بمجموع ثلاث شرائط : أن يكون ضميرَ منصوبٍ لا ضميرَ مرفوعٍ ولا مجرور . وأن يكون متصّلا لا منفصلا . وأن يكون على حذفه دليل ، وهو أن يكون ضميراً واحداً لا بدَّ للصلة منه ، تقول : الذي ضربت فلان ، فتحذف الهاء ... " [4] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في حذف العائد من صلة (ال) ،فابن خروف يرى حذفه مع العلم به، أي : إذا دلَّ عليه دليل ، فيما يرى ابن بابشاذ منعه .

ورأي ابن بابشاذ هو رأي جمهور النحويين ، فإنهم يمنعون حذف العائد من صلة (ال)، ويؤيد ذلك قول الإمام أبي حيان الأندلسي في ارتشافه في قوله في الضمير العائد على الموصول : " مذهب الجمهور أنه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة ال ، في نحو :

---

(١) راجع على سبيل المثال لا الحصر كلام محمد محيي الدين عبدالحميد في تحقيقه إلى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام ، ١٤٨/١ .

(٢) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، لابن الخفاف ، ٧٨١/٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢٧/٤ .

(٤)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٠٦٢/٤ .

الضاربها زيدٌ هندٌ ... " [1] . وورد في همع الهوامع أيضاً قوله : "في حذف العائد من صلة ال، نحو : الضاربها زيدٌ هندٌ ، أقوال : أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجمهور ، واختلف في محلِّه : أمنصوبٌ هو أم مجرورٌ ؟ فذهب الأخفش إلى أنه منصوبٌ ، والمازنيُّ إلى أنه مجرورٌ ، والفراءُ إلى جواز الأمرين ... " [2] .

أما رأي ابن خروف من أنه لا يحذف إلا مع العلم ، فهو رأي بعض النحويين ، ويستشهدون بقول الشاعر [3] :

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ   وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ

الشاهد فيه : كلمة (المُسْتَفِزُّ) ، فقد حذف الشاعر العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو (ال) الذي دلَّ عليه دليل ، والتقدير : ما المستفزه الهوى.

ويرى النحويون أن الحذف مع الدليل قبيحٌ ، كما في ارتشاف الضرب : " فإن كان على حذفه دليلٌ قبح حذفه ، نحو : جاءني الرجلُ الضاربه زيدٌ ، ويقلُّ قبحه في المتعدي إلى ثلاثة ، أو إلى اثنين ... " [4] .

وقال محمد محيي الدين عبدالحميد في تحقيقه على أوضح المسالك في هذا البيت : " والحذف في هذا ونحوه شاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه ، والمتأخرين عنه " [5] .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ١٠١٥ .

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢٩٠/١ .

(٣) هذا الشاهد أحد الشواهد المشهورة في كتب النحو ، بلا نسبة إلى شاعر معين ، كما في همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢٩٠/١ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٥٤/١ .

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ١٠١٥ ، ١٠١٦ .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٥٤/١ .

المطلب الثاني : العامل في المشغول و المتنازع عليه .

أولاً : عامل الاسم المشغول .

الاشتغال عند النحويين هو : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل [1] ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه ، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ؛ كقولك : زيداً ضربته ، وزيداً ضربت غلامه ، والاسم المتقدم على الفعل المذكور له خمس حالات ، فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوي الأمران، وكل حالة من هذه الأحوال لها أحكامها ومواضعها مفصلة في مظانها، كما أن الاشتغال له أركان وشروط يجب تحققها في المشغول (الفعل الواقع بعد الاسم)[2] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب (الاشتغال) مأخذاً واحداً هو قوله : " ... وردّ عليه أيضاً ابنُ بابشاذ الأمرَ ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام ، فقال : الأمرُ ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يُختار فيه الرفعُ ، وهو كل أمر يراد به العموم كقوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ ...﴾[3] ، و﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[4] ، فهذا القسم يُختار فيه الرفعُ لما دخله من العموم والإبهام . وقسم يختار فيه النصب ، وهو كل أمر يراد به الخصوص ، نحو: (زيداً اضربه) ، وقسمٌ لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، وهو كل أمر كان بأسماء الأفعال ، نحو : (زيدٌ دراكه) ؛ لأن هذا النوع لا يعمل فيه ما بعده . قلت : أما الأولُ ففاسدٌ ؛ لأنك لا تقول : (كل رجل يأتيني فاضربه)، و(كل من يأتيني فأكرمه) ، ولا خلاف بين الجماعة أن النصب فيه هو المختار ، وقد اجتمع فيه معنى الشرط والعموم والإبهام ، ونص سيبويه ـ رحمه الله ـ على أن النصب فيما ذكر أحسنُ من الرفع وأقوى " [5] .

---

(١) تقديم المفعول على الفعل أمر واردٌ عن العرب ، وقد ورد في القرآن الكريم في آيات كثيرة ، ومن عادة العرب أنهم يقدمون ما هم ببيانه أعنى وأهم ؛ للاهتمام والعناية به ، كما قال سيبويه : " كأنهم إنما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمانِهم ، ويَعنيانِهم " الكتاب ، لسيبويه ، ٣٤/١ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١٣٣/٢ ـ ١٤٨ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١٢٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، ص : ٣٦١ .

(٣) سورة المائدة، الآية :٣٨.

(٤) سورة النساء ، الآية :١٦.

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١/ ٤١٣ .

وقول ابن بابشاذ هو : " ... وأما الأمر فعلى ضربين : أحدهما : أن يكون الاسم الذي تقدَّمه يراد به العموم، مثل قوله سبحانه : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ ... ﴾[١] ،و﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[٢] فهذا يختار فيه الرفع لأجل عمومه في كلّ سارق وسارقة ، وفيه معنى إبهام الشرط ، كأنه قال : وكلّ سارق وسارقة فاقطعوا أيديهما . والآخر : أن يكون مختصًّا ، مثل : زَيْداً اضْرِبْهُ ، وَعَمْراً خَاطِبْهُ ، وهذا يختار فيه النصب . والنهي يجري هذا المجرى في الخصوص والعموم على ما ذكرناه . فإن كان الأمر باسم فعل مثل قولك : زَيْدٌ نَزالِهْ ، وعَبْدُاللّٰهِ ضَرابِهْ ، وَمَنَاعِهْ ، فلا يجوز إلا الرفع ، سواء كان مبهماً أو مختصًّا ؛ لأن هذا النوع لا يتعدَّى فيعمل في ما قبله ، كذلك لا يفسر ما يعمل ... " [٣] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ تقسيمه الأمر إلى أقسام ثلاثة ، واختياره الرفع في القسم الأول منها ؛لما دخله من العموم والإبهام للاسم المتقدم المشغول [٤] ، فابن بابشاذ يرى الوجه الرفع ، في حين أن ابن خروف يرى النصب هو المختار ، وأنه رأي سيبويه ، وأورد ابن بابشاذ له مثالين : الآيتين السابقتين ، ووصف ابن خروف قوله بأنه فاسد ، وأن المختار النصبُ لا الرفع .

---

(١) سورة المائدة، الآية :٣٨.

(٢) سورة النساء ، الآية :١٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٦٧/١ ، ١٦٨ .

(٤) قد اعترض ابن بزيزة على هذا التقسيم الذي قسمه ابن بابشاذ ، لا على الذي أخذ عليه ابن خروف ، وأن القاعدة التي اعتمد عليها ابن بابشاذ في التقسيم غير مسلم بها ؛ لعلتين قالهما ، كما في قوله : " وقسمه أبو الحسن ابن بابشاذ أقساماً أجراها على اختياره ، فمنه لا يجوز فيه النصب أصلاً ، وهو إذا كان الأمر بفعل التعجب مثل : زيد اسْمِع به ، وعمرو أحْسِنْ به ، فالنصب ممتنع ؛ لأن الفعل لا يتصرف في نفسه فلا يتقدم ، فلا يعمل فلا يفسر ، إذ لا يفسر إلا ما يعمل ، ومنها ما يختار فيه الرفع ، وهو من مواضع العموم والإبهام ، كقوله تعالى" وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا "، ومنها ما يختار فيه النصب ، وهو موضع الخصوص نحو : زيداً اضربه ، والنهي في هذا كالأمر، وهذا الذي قاله مبني على أنه لا يفسر إلا ما يعمل ، وهي قاعدة غير مسلمة ، ومبني أيضاً على أن معمول أسماء الأفعال لا يتقدم ، والدعاء كالأمر " شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٢٠٣/١ .

لم يقل ابن بابشاذ : (يجب رفعه) ، وإنما قال (يختار فيه الرفع) ، ولذا يفهم من عبارته أنه ينصب ويرفع ، وأن المختار الرفع ، ولا يعني هذا أنه لا ينصب ، كما أنه قد قرئ بالوجهين : أعني النصب والرفع ، في الآيتين السابقتين [(١)]، ولكل توجيهها عند النحويين.

والنحويون عندما ذكروا مواضع ترجيح النصب ، قالوا : أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ، والآيتان اللتان استشهد بهما ابن بابشاذ فعلهما طلبي ، كما قال ابن هشام : " ويترجح النصب في ست مسائل : إحداهما : أن يكون الفعل طلباً ، وهو الأمر والدعاء ، ولو بصيغة الخبر ، نحو : زيداً اضربه ، واللهم عبدَك ارحمه ، وزيداً غفر الله له ... " [(٢)] .

إذا كان الوجهان جائزين ،كما في القراءتين السابقتين ، فلم وصف ابن خروف قول ابن بابشاذ بأنه فاسد ؟ هل لأنه لم يطلع على قراءة النصب ، مع أنه عالم بالقراءات،أو لعدم حبه لهذه القراءة ؟ أعني (قراءة النصب) كما صرح بذلك الإمام الزجاج في معانيه [(٣)] .

أما في توجيه هاتين الآيتين، فقد قال الإمام الرازي [(٤)]فيهما وفي أمثالهما في توجيهما ، وبيان آراء النحويين فيهما : " اختلفالنحويونفيالرفعفيقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾علىوجوه :

---

(١) قال أبو حيان الأندلسي : " وقرأ عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة (والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ) بالنصب على الاشتغال " البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ٤٩٠/٣ . وقال الإمام الزمخشري في هذه الآية : " وقرأ عيسى بن عمر بالنصب ، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأن (زيداً فاضربه) " الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م ، ٢٣٤/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ١٧٢/٢ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ١٣٧/٢ .

(٣) قال الإمام الزجاج : " وهذه القراءة ، وإن كان القارئ بها مقدماً ، لا أحب أن يقرأ بها ؛ لأن الجماعة أولى بالاتباع ، إذ كانت القراءة سنة " معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ١٧٢/٢ .

(٤) هو : محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن أبو عبدالله فخرالدين الرازي ، الفقيه الشافعي ، فريد عصره ، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة ، منها : تفسير القرآن الكريم ، توفي سنة ست وستمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٢٤٨/٤ ــ ٢٥٢ .

الأول :وهوقولسيبويه[1]والأخفشأنقوله : (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ)مرفوعانبالابتداء،والخبرمحذوف، والتقدير : فيمايتلىعليكمالسارقوالسارقة، أيحكمهماكذا، وكذاالقولفيقوله﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾[2]وفيقوله : ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾،وقرأعيسىبنعمر[3]: (والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ)بالنصب،ومثله:(الزَّانِيةَوالزَّانيَ)، والاختيارعندسيبويهالنصبفيهذا . قالالأنقولالقائل : زيداًفاضربهأحسنمنقولك : زيدٌفاضربه،وأيضاًلايجوزأنيكون(فاقطعوا)خبراًلمبتدأ؛لأنخبرالمبتدألايدخلعليهالفاء .

القولالثاني :وهواختيارالفراء : أنالرفعأولىمنالنصب؛ لأنالألفواللامفيقوله(والسارقوالسارقة)يقومانمقام(الذي)فصارالتقدير : الذيسرقفاقطعوايده،وعلىهذاالتقديرحسنإدخالحرفالفاءعلىالخبر؛ لأنهصارجزاء،وأيضاًالنصبإنمايحسنإذاأردتسارقاًبعينهأوسارقةبعينها،فأماإذاأردتتوجيهه ذاالجزاءعلىكلمنأتىبهذاالفعل، فالرفعأولى،وهذاالقولاختارهالزجاجوهوالمعتمد" [4].

يتضح بعد هذا أنَّ اعتراض ابن خروف على ابن بابشاذ لا يسنده دليلٌ ، ولا يقوم على برهان ، بل إن قراءة النصب تؤيد ما ذهب إليه ابن بابشاذ ، في تفصيله وإيضاحه لكل قسم من أقسام الطلب ، كما قال عن ذلك بعد كلام الزجاجي : " (إلا في الاستفهام ، والأمر، والنهي ، والجحد ، والعرض ، والجزاء ، فإنه يُختار فيها النصب) [5] وهذا فصل يحتاج إلى شرح ، وكلّ واحد من هذه الأقسام يحتاج إلى بيان " [6].

---

(١) ورد في الكتاب قوله : " وقرأ أناسٌ : (والسارقَ والسارقةَ)، و(الزانيةَ والزانيَ) ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع " الكتاب ، لسيبويه ، ١٤٤/١ .

(٢) سورة النور، الآية :٢.

(٣) هو : عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر ، إمامٌ في النحو ، والعربية ، والقراءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبدالله بن إسحاق ، صنف في النحو : الإكمال ، والجامع ، مات سنة تسع وأربعين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ .

(٤) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخرالدين ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ٢٢٩/١١ .

(٥)الجمل ، للزجاجي ، ص :

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٦٦/١ .

ثانياً : عامل الاسم في المتنازع عليه .

توسع النحويون في تسمية هذا الباب ، فسمي بعدة تسميات وقد اعتُرض على بعضها ، فقد سماه المتأخرون باب التنازع ؛ كابن هشام وغيره [(١)] أما السابقون فقد سموه باب الفاعِلَين المفعولَيْن اللذين يفعل كل واحد بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر ؛ كسيبويه والزجاج ووافقه ابن بابشاذ ، وابن خروف وغيرهم[(٢)] .

والتنازع ، هو : أن يتقدم فيه عاملان أو أكثر اسمان أو فعلان ، وبعدهما معمول واحد يصح لكل واحد منهما أن يعمل فيه متفقان أو مختلفان .فالمتفقان : (قام وقعد زيدٌ) ، و(أكرمت ومدحت أخاك) ، والمختلفان : (قام وضربت زيداً) ، و(ضربني وضربت زيداً) [(٣)] .

والكوفيون : يرون أن أولى العاملين بالعمل في التنازع ، الفعل الأول ، لوروده في الشعر ، وأن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به . في حين أن البصريين : يرون أن الفعل الثاني أولى ، لوروده في القرآن ، نحو قوله تعالى : ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[(٤)] فأعمل الفعل الثاني ، وهو (أفرغ) ، ولو أعمل الفعل الأول ، لقال : أفرغه عليه، وقالوا : إن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى ، ولكل مذهب دليله وحجته مبسوطة في كتب الخلاف[(٥)].

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب مأخذين :

الأول : قوله : " وتقول في عكس (ضربتُ و ضربني) على إعمال الثاني : (ضَرَبَني وضربتُ زيداً) ، تضمرُ في (ضربني) الفاعل على شريطةَ التفسير . وتثني وتجمع ، فتقولُ : (ضرباني وضربتُ الزيدَيْن) ، و(ضربوني وضربتُ الزيدِيْن) ، والفراءُ يجيزُها ، ولا يقيسُ عليها ، وقد استُشهد على جوازها بحكاية أبي القاسم ، وابنُ بابشاذ مَنْعُه لها

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام الأنصاري ، ١٥٧/٢ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٧٣/١ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٤٩/٢ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٠٣/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص: ٦١٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٠٣/٢ .

(٤) سورة الكهف ، الآية :٩٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٨٥/١ـ ٩٦ .

فاسد ، وكيف يمنعُها ، وقد أنشد فيها أبياتاً ؟ والكسائي يحذفُ الفاعل ولا يثني ولا يجمع ، وعليه جاء قول النابغة:

تعفَّقَ بالأرْطَى لها وأَرادَها   رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُم وكَلِيبُ[1]

ولوكان على إعمالِ الأوَّل للزم أن يقول : (وأرادوها رجال) ، أي : (تعفّقَ وأرادُوها) ؛ لأنه ضميرٌ عائد على جمعٍ ، وهذا لا محيص عنه . ولو كانَ على إعمال الثاني رفعتَ (الرجالُ) ب(أرادَها) ، واحتجت إلى ضمير الجمع في (تعفق) ؛ لقولهم : (ضربوني وضربتُ قومَك) ، فأفرد في موضع الجمع ، وهو جائز ، وقد أجاز سيبويه ـ رحمه الله ـ (ضربني وضربتُ قومَك) أراد : (ضربني مَنْ ثَمَّ ، وضربتُ قومَك) ، فوحدَ على الأول"[2].

وعبارة ابن بابشاذ هي : " ... فمن ذلك : قام وقعد زيدٌ ، على إعمال الثاني ، وفي التثنية : قاما وقعد الزيدان ، وجمعه : قاموا وقعد الزيدون ؛ والفّراء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون فيه إضمار قبل الذكر ، وقد أجبنا عن ذلك بما تقدم . والكسائي يُجيزها ، وجوازها عنده على حذف الفاعل لا على إضماره . وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ؛ فعندنا تُثَنَّى وتجمع ، وعنده لا تثنى ولا تجمع . وهذا الذي ذهب إليه ضعيفٌ جداً ؛ لأنّ الفعل لا يصحّ قط إلا بفاعل ، كما أنّ الفاعل لا يصحُّ قطّ إلا بفعل ، فهما كالشيء الواحد ، فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع الحذف . فإن أعملت الأول لم يكن خلاف في تجويزه ، وقلت في تثنيته : قام وقعد الزيدان ، وفي جمعه قام وقعدوا الزيدون ، فالاسم الأخير مرفوع بالفعل الأول ، فعلى هذا قياس كل

---

(١) هذا البيت ليس للنابغة كما في قول ابن خروف ، وإنما هو لعلقمة بن عبده الفحل ، من قصيدة طويلة يمدح الحارث بن جَبَلَة بن أبي شمِر الغساني ، وكان أسر أخاه شأساً فرحل إليه يطلب فكه ، والأبيات التي قبله :

فدَعْها وسَلِّ الهَمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ   كَهَمِّكَ فيهَا بالرِّدافِ خَبِيبُ

وَنَاجِيةٍ أَفْنَى رَكِيبَ ضُلُوعِها   وَحَارِكَهَا تَهَجُّرٌ فَدُؤوبُ

وَتُصبحُ عن غِبِّ السُّري وكأنها   مُوَلَّعَةً تخشى القَنِيص شَبُوبُ

ومعنى البيت : استتروا بشجر الأرطى ليرموا البقرة ، فسبقت وغلبت نبلهم ، وكليب جماعة الكلاب ، وهو اسم للجمع بمنزلة عبد وعبيد ، ويكون الكليب أيضاً صُياداً معهم كلاب ، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري ، تحقيق حنا نصر الحتى ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، ص : ٢٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٠٦/٢ .

فعلين غير متعدين " [1] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في منعه للمسألة السابقة ، ورأى أن الصحيحَ جوازُها على إضمار الثاني (ضربني وضربتُ زيداً) معتمداً على إجازة الفراء لها .

وقد اطلع الباحث على بعض كتب النحويين فوجد خلافه ، وأن الفراء يرى منعها لا جوازها خلافاً لما عليه ابن خروف ، ومن ذلك :

١.ما ورد في كتاب الجمل (للزجاجي) قوله : "وأما الفراء فإنه لا يجيز هذه المسألة الثانية لتقدم المضمر على الظاهر ، والكسائي يجيزها على حذف الفاعل ولا يثني ولا يجمع ؛ لأنه لا مضمر عنده في الفعل ، وهذا غلط ؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ضرورة " [2] .

٢.قال ابن بزيزة : "... ومنعها الفراء فيما نقل عنه أبو القاسم وغيره من أصحاب الكوفيين، وزعم ابن خروف أنه أجازها ، وإنما منع القياس عليها ، وهو خطأ؛ لأن النقل عنه بامتناعها ثابت من الثقات " [3] .

٣.وورد عن السيوطي قوله : " وقال الفراء فيما نقله عنه الجمهور ، لا تصح المسألة إلا به فأوجب إعمال الأول حينئذ " [4] .

٤. إن ثبت إجازة الفراء للمسألة كما ذكره ابن خروف ،فتعليل ابن بابشاذ في الرد على الكسائي تعليل واضح ، كما في قوله السابق : " وهذا الذي ذهب إليه ضعيفٌ جداً ؛ لأنّ الفعل لا يصحّ قط إلا بفاعل ، كما أنّ الفاعل لا يصحُّ قطّ إلا بفعل ، فهما كالشيء الواحد ، فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع الحذف" .

كما قد سبق ابنُ خروف ابنَ مالك ــ في رأي آخر له ــ في إجازة الفراء لها ،أي : يجيز إعمال الثاني قياساً ، ويضمر في الأول بشرط تأخر الضمير ، نحو : ضربني وضربت زيداً هو [5] . ولعل توجيه ابن أبي الربيع الأشبيلي في البيت ـ السابق ـهو الأقرب إلى الصواب، وتعليله أقرب إلى المنطق ، وهو الذي عليه النحويون ، و يميل الباحث إليه

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٥٧/٢ .

(٢) الجمل في النحو ، للزجاجي ، ص : ١٢٥ .

(٣) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ .

(٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٩٦/٣ .

(٥) هو : عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي ، أبو الخطاب ، الشاعر المشهور ، لم يكن في قريش أشعر منه ، وهو كثير الغزل ، والنوادر والوقائع والمجون ، كان يتغزل في شعره بالثريا ابنة علي بن عبدالله ،ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فسمي باسمه ، توفي سنة ثلاث وتسعين ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٤٣٦/٣ ــ ٤٣٩ ، الأعلام ، للزركلي ، ٥٢/٥ .

، قال : " ولم يقل : وتعففقوا ، وهذا جائز، وإن كان الأولُ أحسن ؛ لأنك إذا أعملتَ الثاني، والأولُ يطلب عُمدة ، فلا بد من الإضمار ﾐ الأول ، ويجوز أن يظهر ﾐ التثنية والجمع ، وهو الأحسن، ويجوز ألا يظهر تشبيهاً بنعم وبئس" [١] .

الآخِر : كذلك أخذ عليه قوله ﾐ نسبة البيت لعمر بن أبي ربيعة بقوله : " ووقعَ ﾐ بعض نسخِهِ : وقال عمرُ بن أبي ربيعة :

إِذا هِيَ لمْ تَسْتَك بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[٢]

وتابعه ابن بابشاذ على أنهما لعمر بن أبي ربيعة وليس بشيء " [٣] .

والصواب ما قاله ابن خروف ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه لم ينسب البيت إلى شاعر معين ، ولم يبيّن شاهده ، وإنما اكتفى بأخذه على ابن بابشاذ .

ولعلّ شاهده : (تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ) ، أراد تُنخل عود إسحل فاستاكت به ، ولو أعمل الآخر : لقال فاستاكت بعود إسحل .

أما شاعره : فهو طفيل الغَنَويُّ[٤]، قاله حين قتلالغنويُّ ابنَ عروةَ الرَّحال ، فأبت بنو جعفر أن يأخذوا دية جعفريٍّ من غنويٍّ ، فارتحلت عنهم غنيٌّ ، فقال ﾐ ذلك قصيدة مطلعها :

غَشِيتُ بِقُرًّا فَرطَ حَولٍ مكمّل مَغَانِي دَارٍ مِنْ سُعادٍ وَمَنْزِلِ
تَرَى جُلَّ مَا أَبْقَى السَّوارِي كَأَنَّه بُعَيْد السَّواﾐ أثرُ سَيْفٍ مفلَّلِ[٥]

وابن بابشاذ ليس مبتدعا ﾐ نسبة هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة ، فقد سبقه غير واحد من النحويين ،ولعلّه سار على الذي ساروا عليه ، وكذلك من جاء بعده ، منهم :

---

(١) البسيط ﾐ شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، ص : ٧٠٩ .

(٢) **الأراك** : أفضل شجر السواك ، واحدها أراكة . **والإسحل** : مثله ، واحدته إسحلة .**وتنخل** : اختير . وصف امرأة تستعمل مسواك الأراك ، والإسحل حسب انتقالها ﾐ المواضع التي تنبتها .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦١٥/٢.

(٤) هو : طفيل بن عوف بن كعب من بني غنيّ من قيس عيلان ، شاعر جاهلي ، فحل من الشجعان ، وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمي طفيل الخيل ؛ لكثرة وصفه لها ، ويسمى أيضاً : المحبّر ؛ لتحسينه شعره ، مات بعد مقتل هرم بن سنان ، الأعلام ، للزركلي ، ٢٢٨/٣ .

(٥) ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي ،تحقيق حسَّان فلاح أوغلي ، طبعة دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م ، ص : ٨٩ .

١.ورد عن الإمام سيبويه في الكتاب بقوله : " قال عمر بن أبي ربيعة : إِذا هِيَ لمْ تَسْتَك بِعُودِ أَرَاكَةٍ... ، لأنه أضمر في آخر الكلام " [١] .

٢. قال الزمخشري [٢] في مفصله : " ... وقد يُعملُ الأول ، وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة : (تُنُخِّلَ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ) ... " [٣] .

٣. ورد في شرح المفصل لابن يعيش ، قوله : " ... وتعلقوا بأبيات أنشدوها ، منها : قول عمر بن أبي ربيعة : (إِذا هِيَ لمْ تَسْتَك بِعُودِ أَرَاكَةٍ ...) [٤] .

ما الذي جعل ابن خروف يأخذ على ابن بابشاذ نسبته البيت إلى ابن أبي ربيعة ، ولم يأخذها على سيبويه ولا على الزمخشري ، مع أنَّه شرحاًللكتاب ؟

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٧٨/١ .

(٢) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، الإمام الكبير في التفسير ، والحديث ، والنحو، واللغة ، صنَّفَ التصانيف البديعية ، وزَمَخْشَر (بفتح الزاي والميم ، وسكون الخاء ، وفتح الشين) قرية كبيرة من قرى خوارزم ، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٦٨/٥ ـ ١٧٤ .

(٣) المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود عمر الزمخشري ، تحقيق محمد بدرالدين أبي فراس النعساني الحلبي ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م ، ص : ٢٧ .

(٤) شرح ابن يعيش ، ٧٩/١ .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الأفعال الناقصة .

المطلب الأول : زيادة (كان) ، ومعمول خبرها.

كان من الأفعال الناسخة التي ترفع الأسماء ، وتنصب الأخبار ، وتأتي باسم وخبر، وتسمى الناقصة ، لافتقارها إلى منصوبها ؛ لأنها إذا استعملت ناقصة لا تكون كلامًا إلا بمنصوبها ؛ كقولك : كان زيدٌ عالماً ، وتأتي باسم واحد ، وهو فاعلها ، أو مرفوعها ؛ كقولك : كان الأمر ، وكانت القصة ، أي : وقع الأمر ، ووقعت القصة ، وهذه تسمى التامة المكتفية ، لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها ، أي أن الفعل بمرفوعه كلام مستقل [1] .

واختصت (كان) من بين أخواتها بخصائص كثيرة ، وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في كان ومسائلها عدة مآخذ ، هي :

أولاً : زيادة (كان) .

ذكر النحويون لجواز زيادة (كان) شرطين :

كونها بلفظ الماضي ، وكونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كقولك : ما كان أحسن زيداً ، والزائدة لا تحتاج إلى مرفوع ، ولا منصوب ، وإنما يؤتى بها للإسناد ، أي أن دخولها كخروجها لا عمل لها [2] .

قال الإمام المبرد : " ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يَستغني أحدهما عن الآخر؛ نحو: اسم كان وخبرها ، أو مفعولي ظننت وعلمت ، وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر، وباب (إن) " [3] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في زيادة (كان)[4] بقوله : " وتجوز زيادة (كان) مع التوسط ، فتقولُ : (أزيدٌ كان قائمٌ) ، وفيها ضميرُ (زيدٍ) ، أو ضميرُ المعنى، كأنه قال : (زيدٌ قائمٌ كان ذلك) ولا يثنى على هذا ولا يجمع ، ومنع ابن بابشاذ أن

---

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (كون) .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٢٢٨/١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧ / ٩٨.

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ١٠٢/٤ .

(٤) ومن الأمثلة التي وردن فيها (كان) زائدة قول قيس بن غالب البدري ، الذي ضرب به المثل : " ولدت فاطمة بنت الخرشب الكتملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم " وفاطمة هي زوج زياد بن عبدالله العبسي ، وهي إحدى المنجيات ، ولدت الربيع ، وقيس ، وعمارة ، وأنس ، وضرب بها المثل ، فقيل أنجب من فاطمة بنت الخُرشب الأنمارية . مجمع الأمثال ، ٤٠١/١ ، جمهرة الأنساب ، ص : ٢٥٠ ، الخزانة ٣٥/٤ .

يكون فيه ضميرٌ ، وهو قول ابن السراج ، وليس بشيء " [١] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " ... وزيادتها ؛ لأنها قد زيدت كثيراً بين المبتدأ والخبر، وفي باب التعجب من نحو : ما كان أحْسَنَ زيداً ، تريد: ما أَحْسَنَ زيداً ، وإنما جازت زيادتها بين الجارّ والمجرور ... فعلى هذا إذا قلت : زَيْدٌ كانَ قائمٌ ، لا ضمير كـ(زَيْدٌ) في (كان) ؛ لأنها زائدة ، وعلى هذا لا تُثنى ولا تُجمع مع تثنية (زَيْد) و(قائم) . ويجوز : زَيْدٌ قَائمٌ كَانَ ، وزيادتها وسطاً أكثر من زيادتها أخيراً . ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون فيها ضمير شأن وقصَّة ؛ لأن ضمير الشأن والقصة لا يتقدم خبره عليه . فإن قلت : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، جاز على ضمير الشأن والقصَّة ، لا على الزيادة ؛ لأن الزيادة لا تحسن أن تكون أولاً " [٢] .

ويرى ابن خروف ومن معه من النحويين أن (كان) الزائدة فيها ضمير كما في (المثال السابق) ، وأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، وأن فاعلها مضمر فيها ، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي (هو) ، كأنك قلت : كان هو ، أي : كان الكون ويعنون بالكون كون الجملة التي تزاد فيها ، في حين أن ابن بابشاذ ومن معه من النحويين لا يرون ذلك ـ أي لا ضمير فيها وحجتهم أن العرب إذا استعملت مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، وأن (كان) إذا استعملت تامة احتاجت إلى فاعل ، وإذا استعملت ناقصة احتاجت إلى اسم وخبر ، وإذا استعملت زائدة فلا ضمير فيها بل دخولها كخروجها ؛ كالأدوات الزائدة في العربية مثل (قلما) فعلٌ ، والفعل يحتاج إلى فاعل ، لكن لما استعمله العرب للنفي ، فقالت : قلما يقوم زيد ، في معنى ما يقوم زيدٌ ، لم تحتج إلى فاعل ، وصارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال [٣] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٤٢٤/١ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٨١/١ ، ١٨٢ .

(٣) شرح الجمل ، لابن عصفور ، ص : ٤٠٩ .

ثانياً : معمول خبر (كان) .

الأصل في (كان) أن يليها اسمها ، ويأتي بعدها خبرها ، ويأتي بعدها معمول خبرها ، ومعمول الخبر ، منه ما هو جائز ، ومنه ما هو ممتنع .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في معمول خبر (كان) بقوله : " وسواءٌ قدمت الخبر على الاسم أو أخرته ، فعلاً كان ، أو اسماً مشتقاً : (كانت زيداً الحمَّى تأخُذُ ، أو تأخذ الحمَّى) ، و(كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً) ، وكان طعامَكَ آكلاً زيدٌ) ؛ كل هذا لا يجوز بنص سيبويه ـ رحمه الله ـ ؛ لأن العلة كان ما انتصب بغيرها وليس باسمها ولا خبرها ، وأجاز ابن بابشاذ : (كان طعامَك آكلاً زيدٌ) ، ولا وجْهَ له ، فإن أضمرتَ للأمر والشأن جاز ، وكانت الجملة خبراً مفسرةً له ... " [1] .

قال ابن بابشاذ : " وأما قوله : (واعلم أنه لا يلي (كان) وأخواتها ما انتصب بغيرها) فكلام يحتاج إلى تحقيق أيضاً ، وهو أن يقول: ما دام الناصب مؤخراً لا مقدماً إلى جانب معموله ، فالذي لا يجوز : كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلاً ؛ لأن (الطعامَ) ليس منصوباً ب(كان) وإنما هو منصوب بخبر (كان) ، وقد فصلت بين كان و(زَيْد) بغير اسمها وبغير خبرها . والذي يجوز : كانَ طَعامَكَ آكِلاً زيدٌ ؛ لأنَّك قدَّمت الخبر بأسره ، فلم يعتدّ بهذا الفصل ؛ لأن عامله إلى جانبه . ويجوز : كان في الدَّار زَيْدٌ آكلاً ، ف(فيالدّارِ) من صلة (آكلاً) ؛ لأن الظرف لا يُعتدّ به فصلاً ... " [2] .

لقد استقرت آراء النحويين في معمول خبر (كان) على النحو التالي :

أحدها: إذا كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ كقولك : (كان زيدٌ منطلقاً اليوم)، أو (كان منطلقاً اليوم زيدٌ) ، أو (كان اليوم زيدٌ منطلقاً) ؛ فالمعمول كلمة (اليوم) ، وهو ظرف ، وقد جاء في الجملة الأولى بعد الخبر ، وفي الثانية بعد الاسم ، وفي الثالثة بعد العامل (كان) ، ولا خلاف بين النحويين في هذه الجمل كلها ؛ لأن العرب اتسعت في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرها ، قال ابن هشام : " ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعال معمولُ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً " [3] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٤٢٥/١ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٨٣/١ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٢٢٠/١ .

وورد في همع الهوامع : " فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليَ (كان) مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع في الظروف والمجرورات ... " [١] ، وفي موضع آخر : " فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً ؛ لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرها ، نحو مسافراً كان زيدٌ اليوم ، وراغباً كان زيدٌ فيك"[٢].

ثانيها : إذا كان المعمول ليس بظرف ولا مجرور ، إما أن يقع بعده الاسم ؛ كقولك : (كان طعامَك زيدٌ آكلاً) ، أو الخبر ؛ كقولك : (كان طعامَك آكلاً زيدٌ) ،فهذان المثالان ونحوهما لا يجوز عند النحويين [٣].

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ ،إجازته : (كان طعامَك آكلاً زيدٌ) ، فابن خروف وابن هشام ومن معهما يرون منعه ، وحجتهم أنك أوليت الطعام (كان) وليس باسم ولا خبر ، فلم يجز لذلك . وابن بابشاذ وابن عصفور ومن معهما يجيزونه ، وحجتهم أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فأنت إذن إنما أوليت الخبر [٤] .

هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين النحاة ، ولكل حجته وتعليله ، ولعل قول ابن خروف في هذه المسألة هو الأصوب ، وهو الذي عليه سيبويه والنحاة [٥]؛فإنهم قالوا بمنعه وعدم إجازته ، لما عليه ابن بابشاذ وغير من النحويين ،كما قال ابن الفخار: " وأما الممنوعة بإجماع ، فأنْ يليها معمول خبرها ، وبعده اسمها ، وليس المعمول ظرفاً ولا مجروراً ، كقولك : (كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً) ، واختلف في المانع ، فعلله فسيبويه بأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وعللها أبو علي بأنك أوقعت الطعام بين أجنبيين ، أي ليس معمولاً لواحد منهما . وأما المسألتان المختلف فيهما ،

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٣٧٥/١ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ٣٧٥/١ .

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٧٠ ، ٧١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، ص : ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، الجمل ، للزجاجي ، ص : ٥٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، ص : ١٣٩ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٣٩٣ .

(٥) أعني البصريين ، أما الكوفيون فيجيزونه كما تقدم ، ويستدلون بقول الفرزدق :

منافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

أي : أولى (كان) إياهم ، وهو معمول (عوّد) .

وقد وجه هذا البيت ، بأن : اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، و(عطية) : مبتدأ ، وخبره (عودا) ، والجملة خبر (كان) فلم يلِ العامل (كان) ، بل ضمير الشأن ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٣٧٥/١، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٣٩٣ .

فأحدهما أن يكون بعد هذا المعمول خبرها كقولك : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، فهذه ممنوعة على تعليل سيبويه جائزة على تعليل أبي علي ، والله أعلم بصواب ذلك " [1] .

(١) شرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

المطلب الثاني : عمل كان ، واسمها وخبرها المعرفتين .

أولاً : عمل كان في الحال والظرفين .

قال ابن خروف : " ومَنْعُ ابن بابشاذ من عملِ (كان) في الحال والظرفين ، وأضافَ ذلك إلى المحققين ، وليس كما زعم من حيثُ كانت فعلاً حقيقياً . ومنع أيضاً من دلالتها على الحدث وليس كذلك ؛ لأنه قد استعمل حدثها في الباب ، فاستعمالها في قولهم يعجبني كون زيد عالماً ... " [1] .

وقول ابن بابشاذ هو : " وأما أحد ضَرْبَي الناقصة ، فقولك : كان زيدٌ قائماً ، وهي تنقص عن الأفعال التي هي مشبّهة بها وتخالفها في أشياء ، منها : أنها مسلوبة المصدر، ولا تدل على الحدث ، وأنها لا تعمل في الفضلات من الحال ولا الظرفين عند المحققين ، وأنه لا يجوز حذف معمولها ، وأنها لا تُبنى لما لم يُسمَّ فاعله إلا على وجه بعيد ... " [2] .

أما مأخذ ابنُ خروف على ابنَ بابشاذ في دلالة (كان) على الحدث أيضاً ، فمسألة خلافية بين النحويين ، وخلاصة قولهم : منهم من يرى أن (كان) ليس مأخوذاً من حدث ؛ كالمبرد ، وابن السراج ، وابن جني ، والفارسي ، وغيرهم ، وإنما هو لمجرد الزمان ؛ ولذلك لم يلفظ لها بمصدر ، فلا يقال : كان زيدٌ قائماً كوناً ، ومنهم من يرى أنه مأخوذ من حدث لم ينطق به ؛ كابن خروف وابن عصفور وغيرهما ، ويحتجون بأن العرب يستعملون الفروع ويهملون الأصول [3] .

والذي يبدو للباحث أن هذه الأفعال لم يُؤت بها للدلالة على المصدر كما أُتِي بالأفعال التامة ؛ لأنه لو أُتِي بها لذلك لجاز أن تستعمل استعمال الأفعال التامة لتؤكد ، وتبين نوعه ، وعدده ، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان كما رأى ابن خروف ذلك .

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٤٥٠/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٩١/١ .

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٣٦٢/١ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٣٨٥ .

ثانيا : اسم كان وخبرها المعرفتين .

ومن المآخذ التي أخذها ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب (كان وأخوتها)، اسم كان وخبرها المعرفتين ، هل يجعل أحدهما الاسم ، والآخر الخبر ، أو باعتبار المعلوم والمجهول للمخاطب ، فيجعل المعلوم اسماً ، والمجهول خبراً ، كما في قوله : " على هذا لا يكون قول ابن بابشاذ :(كان زيدٌ أخاك) أحسن من (كان أخوك زيداً) ؛ لأن المعنى مختلفٌ " [(١)] .

قال ابن بابشاذ في شرحه على كلام الزجاجي : " ...(وإذا اجتمع في باب (كان) معرفة ونكرة ، فالاسم المعرفة ، والخبر النكرة) والعلة في ذلك كالعلة في المبتدأ والخبر . وجملة الأمر أربعة أقسام : معرفتان : فتكون مخيّراً في جعل أيّهما شئت الاسم، والآخر الخبر ، لتساويهما في التعريف ، إلا أن يكون أحدهما أعرف من ألآخر، كالمضمر مع العَلم ، والعَلم مع المبهم ، والمبهم مع المعرّف بالألف واللام ، والمعرّف بالألف واللام مع المضاف إلى ذلك ، فقولك : كانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، أحسن من قولك : كان أخوكَ زيداً ، وقولك كانَ عَبْدُاللّه الرَّاكِبَ ، أحسن من قولك : كان الرَّاكبُ عَبْدَاللّه ، وكذلك تختار في ما كان موجباً بعد إلا ... " [(٢)] .

والأصل في ذلك كله هو تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، وإذا اجتمع اسمان إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة ، فإن كانا نكرتين جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ، إن كان لكل واحد منهما مسوغ للإخبار عنه ، فإن كان أحدهما معرفة ، والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر [(٣)]؛ لأن الخبر محل الفائدة فيجب أن يكون المنكور عند المخاطب ، فإن كانا معرفتين ، جاز أن يكون كل منهما المبتدأ ، والآخر الخبر .

يرى ابن خروف وغيره من النحويين أن المعنى مختلفٌ فيه ، وبَنَوا قولهم على اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين ؛ لأن المعنى الذي يَقْصِده المتكلم مختلف ، فيرون أن قولك: (زيدٌ أخوك) ، (فالأخوة) هي المجهولةُ عند المخاطب ، و(زيدٌ) معلوم عنده ، ولو قلت العكس : (أخوك زيدٌ) ، (فزيدٌ) هو المجهول ، و(الأخوةُ) معلومةٌ ، فعلم أن لك

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١ /٤٢٥ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٨٤/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٤٠٣ .

أخاً، ولا يعلم أزيدٌ أم غيره [1] . أي : إن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جُعل المعلوم اسماً ، والمجهول خبراً .

ومن النحويين من يرى : أن الخبر غير الأعرف ، إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضمير نحو : (كان هذا أخاك) ؛ لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه ، أما مع المضمر فلا ، ولهذا كان ها أنا ذا ، أفصح من هاذا أنا [2] .

وابن بابشاذ ومن معه من النحويين يرون أنه لا فرق بين المعنيين عند المخاطب ، فقولك : كان زيدٌ القائم ، أنت فيه مخير ، أو أن يكون أعرفهما اسمهما ، وإن تساويا ارتفع التفاضل [3] ، فالرأيان متكافئان كما تشير الأدلة .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١ /٤٢٥ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ص : ٣٩٩ .

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسوطي ، ٣٧٧/١ .

(٣) شرح الجمل ، لابن بابشاذ ، ١٨٢/١ ، وشرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ٣٢٥ .

المبحث الثالث : المناقشات والردود في الأفعال المجزومة

المطلب الأول : المجزوم من الأفعال .

يجزم الفعل المضارع بأداة من أدوات الجزم ، سواءً أكانت حروفاً أم أسماءً ، أم كانت جواباً لطلب وقصد به الجزاء .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في (جزم الفعل المضارع) بقوله :" وقد يكرّرونَ الجزمَ على الفعل المجزوم ؛ نحو : (لم أُبَلِهِ) ، والأصل : (لم أُبَالِ) بحذف الياء للجزم ، ثم توهموا أنه غيرُ مجزوم ، فكرروا عليه الجزمَ في التقدير ، وحذفوا الألفَ ليسلمَ سكونُ اللامِ ، ثم زادوا الهاءَ على الحركةِ ، ولم يحذفوها ، فدلُّوا بحذفِ الألفِ على إرادة الجزم ، وإبقاءِ الحركةِ على أنه على الأصل ، فصار بمنزلة (لا أبالَكَ) [1] ، و(لا يَدَى بهالَكَ) [2]وقولُ أبي علي وابن بابشاذ من أن (الهاء) دخلت بعد سكون اللامِ فاسدٌ ؛ لأن (الهاء) لا تدخل للوقفِ إلا على متحركٍ ، إلا الألفُ وحدَها ، وهو نص سيبويه ـ رحمه الله ـ أعني ما ذكرتُ من التعليل " [3] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " ومن أحكامه أنّ كلّ فعل حذفت منه شيئاً للأمر، لا تحذف منه شيئاً آخر إلا بدليل يقوم ، وذلك قولك : لا تَكُ ، ولا تُبَلْ ، ولا أَدْرِ ؛ لأنَّ (كان) أصل في كلّ فعل ، و(تُبَلْ) أصل في كلّ ما لا يُكترث به ، وكان أصلها (لا تُبالِ) ، فلما كثر استعمالها صارت بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ، فحُذفت الكسر

---

(١) لا أبا لك ، كلام جرى مجرى المثل ، فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي أنت عندي ممن يستحق أنه يدعى عليه بفقد أبيه ، و أصله : لا (أباك) فأقحمت (لا) الإضافية بين المضاف والمضاف إليه ، فقالوا : لا أبا لك ، كما في قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين عاماً لا أبا لك يسئم

وكما في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ...﴾ (الصف ، الآية : ٨) ، قيل : إن اللام زائدة ، والفعل منصوب بأن مقدرة بعدها ، وزيدت لتأكيد معنى الإرادة ، لما في لام العلة من الإشعار والإرادة ، والقصد كما زيدت اللام في : لا أبا لك لتأكيد معنى الإضافة ، وقيل غير ذلك في توجيه اللام ، الخصائص ، لابن جني ، ٣٤٣/١ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، ٨٨/٢٨ .

(٢) أصلها لا يَدَينِ بهالِك ، كما ورد في الكتاب : " وتقول : لا يَدَيْنِ بهالك ، ولا يَدَيْنِ اليوم لك ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يَدَيْ لك ، ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ؛ نحو : لا مِثْلَ زيدٌ ، فكما قَبُح أن تقول : لا مثل بها زيد فتفصل ، قَبُحَ أن تقول لا يَدَيْ بهالك ، ولكن تقول : لا يَدَيْنِ بهالك ، ولا أبَ يومَ الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يَدَيْنِ بها ، ولا أبَ يوم الجمعة ، ثم جعلتَ لك خبراً ، فراراً من القبح ... " الكتاب ، لسيبويه ٢٧٩/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٦٠/٢ .

فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف فبقيت (لا تُبَلْ) ؛ فإن أدخلت هاء السَّكت ، قلت : لا تُبَلِهْ ، حرّكت اللام بالكسر لالتقاء الساكنين ، ولم يُعد الألف لأنّ الحركة عارضة، ومن كلام العرب (لم أُبَلِهْ) ... " [1] .

وتَكْرار الجزم على الفعل المجزوم ليس خلافاً بين ابن خروف ، وابن بابشاذ ، بل هو شائع في العربية ، ويكثر ذلك في حذف النون والحركات ، وفي القرآن الكريم،قوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2] ،[3] وكحذف النون من (لدن ، ومنذ)، فيقولون : (لدُ ، ومذ) .

و(أبل) أصلها من (باليت) ، فلما دخل عليه الجازم صارت (لم أبل) ، فلما أسكنوا اللام حذفوا الألف لئلا يلتقي ساكنان [4] .

فسيبويه يرى أن الألف حذفت لالتقاء الساكنين ، ووافقه المفسرون على ذلك ، كما قال ابن عادل في تفسيره " أنَّ الأصل : أبالي ؛ لأنه مضارع (بالي) ، فلما دخل عليه الجازم، حذفوا له حرف العلة ـ على القاعدة ـ ثم تناسَوْا ذلك الحرف ، فسكنوا للجازم اللام ؛ لأنها كالأخير حقيقةً ، فلما سكنت اللام التقى ساكنان ـ هي والألف قبلها ـ فحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين " [5] .

وبعض اللغويين ، يرون أن الألف لم تحذف لالتقاء الساكنين ، وإنما حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما جاء في الصحاح عن الجوهري قوله : " وإذا قالوا : لم أُبَلْ حذفوا تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال ، كما حذفوا الياء من قولهم : لا أدرِ ، وكذا يفعلون في المصدر ، فيقولون : ما أُباليه بالةً ، والأصل باليةً ، مثل عافاه عافيةً ، حذفوا الياء منها بناءً على قولهم : لم أُبل " [6].

والذي يظهر للباحث أن الألف لم تحذف تخفيفاً كما في قول الإمام الجوهري ، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين ، ويؤيده قول سيبويه : " وسألته ـ يعني الخليل ـ عن

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥٩٤/٢ ، ٥٩٥ .

(٢) سورة مريم ، الآية :٢٠.

(٣) أصلها : أكونُ ، فحذف الجازمُ الضمة التي على النون ، فالتقى ساكنان (الواو ، والنون) ، فحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين ، فصار : (أكن) ، ثم حذف النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ٤٠٥/٤ .

(٥) اللباب في علوم القرآن لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، ٢٨٦/٥ .

(٦) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (بلي) .

قولهم : لم أُبَلْ، فقال : هي من باليتُ ، ولكنهم لما أسكنوا اللام ، حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا ذلك في الجزم ؛ لأنه موضع الحذف ... " [1] .

فكما أن العرب لا يعتدون بالحركة المحذوفة من النون ، كذلك لا يعتدون بحذف اللام في هذه المسألة ، ويؤيد ذلك ما ورد في (المسائل البصريات) قوله : " فكما لم يُعْتَد بالحركة المحذوفة من النون لما حذفت النون كذلك لم يعتد هنا بحذف اللام لما أعل العينُ ، وكذلك (لم أُبَلْ) لم يعتد بحذف اللام منها لمّا قالوا : (لم أُبَلْ) فحذفوا الساكن الأولَ ، وأكد ذلك ـ يعني الخليل ـ بقولهم لم أُبله فلم يَرُّد المحذوفَ مع حركة اللام التي هي عينٌ ، و وطأ ذلك أيضاً له ما تراه في الأسماء من أنه إذا حُذفت اللامُ جرى على العين ما كان يجري على اللام ، وهذا في الأسماء كثير " [2] .

أما أخذه على ابن بابشاذ من (أن الهاء دخلت بعد سكون اللام) فقد أصاب في قوله ، فالقولُ قولُه ؛ لأن الحقَّ معه ، لكن قوله (وهو نص سيبويه ـ رحمه اللّه ـ أعني ما ذكرتُ من التعليل) ، ليس التعليل كله لسيبويه ، فتعليل سيبويه الذي تقدم في (أبل) وأمثاله فقط ، والتعليل للخليل .

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ٤٠٥/٤ .

(٢) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، طبعة مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعةالأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ٢٥١/١ .

المطلب الثاني : الجازمُ من العوامل .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ عدة مآخذ في عامل الجزم في جواب الشرط ، والأدوات التي تُجْزم بها ، وهي :

١ـ عامل الجزم في الجواب .

عامل الجزم في جواب الشرط ، مسألة من المسائل الخلافية بين النحويين ؛ كالذي تقدم في أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في عامل المستثنى؛حسبما ورد في (الإنصاف) ، فقد جاء فيه : " ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار[1]، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط . وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ... " [2] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " وزعم ابنُ بابشاذ أن الذي يرفعُ الخبرَ بالمبتدأ والابتداءِ معاً هو الذي يجزمُ الجوابَ ب(إن) وفعلِ الشرط [3]. وهو فاسدٌ ؛ لأن سيبويه يرفعُ الخبرَ بالمبتدأ فقط ، ويجزمُ الجواب ب(إن) ، والفعلِ معاً ، وقد نص عليه " [4] .

قال ابن بابشاذ في شرحه عن (إنْ) : " ... فالناس في إعمالها في فعل الشرط على ثلاثة أقوال : منهم من يجعلها جازمة لفعل الشرط والجواب معاً ، وهو مذهب من يعمل الابتداء في المبتدأ والخبر جميعاً . ومنهم من يجعلها في الجازمة لفعل الشرط وحده (وفعل الشرط وإن) جَزَما الجواب ، وهو مذهب من يجعل الابتداء والمبتدأ جميعاً عاملين في الخبر . ومنهم من يجعل فعل الشرط نفسه هو الجازم للجواب ، وهو أضعف الأقوال ؛ لأن الشرط والجزاء قد اشتركا في الفعلية فليس أن يكون الثاني عاملاً في الأول أولى

---

(١) وقد رُدَّ قولُ الكوفيين بأنه ليس صحيحاً بأدلة منطقية منها : أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً ، وجزم الجواب واجب ، وأن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصل المشاكلة ، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر ، وأيضاً فإن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال ، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال ،شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٨٠/٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ١٤٧/٢ .

(٣) ويؤيد هذا ما ورد عنه في شرحه لمقدمته قوله : " فأما الرافع للخبر ففيه أقوال ، أصحها : أن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر . والقول الثاني : أن الابتداء وحده رفع المبتدأ وحده ، والمبتدأ وحده رفع الخبر . والقول الثالث : أن كلاً منهما رفع صاحبه ، والأصح القولان الأولان ، ومثل ما نقوله في الشرط والجزاء ، مثل قولك : (إن تقم أقم) ، قال قوم : "إن جزمت فعل الشرط ، وجواب الشرط جميعاً بنفسها " كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو ، لابن بابشاذ ، ص : ١٤٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٦٩/٢ .

من أن يكون الأول عاملاً في الثاني . وبالجملة فإن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ، وإن كانا كالجملتين في الأصل ، فليس في العربية جملتان جعلتا جملة واحدة غير هذا الباب وباب القسم " [١] .

وقد اتفق ابن خروف وابن بابشاذ على أن جواب الشرط مجزوم بإن والفعل على رأي البصريين ، فإنهم يرون أن الجواب مجزوم ب(إن) ، والفعلِ معاً ، وإنما خلافهما في فهم كلام سيبويه ، فقد ورد في الكتاب قوله : " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك ، فآتك انجزمت بإن تأتني ، كما تنجزم ، إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : ائتني آتك " [٢] .

واختلافهما في هذه المسألة ليس بدعاً ، فأكثر النحويين قد اختلفوا في ذلك ، أما قول سيبويه ، فهو : (وينجزم الجواب بما قبله)، فهل يقصد بذلك الحرف وحده ، أو الفعل وحده ، أو الحرف والفعل معاً ؟

لقد أصاب ابن بابشاذ في نسبة القول إلى سيبويه ، كما هو الظاهر من كلام سيبويه ؛ لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور ، وقول سيبويه يحتمل الحرف ، ويحتمل الفعل ، ويحتملهما معاً ولكنّ الأقرب ، هو ما قاله ابن بابشاذ وغيره من النحويين ؛ وكما هو معلوم فإنَّ جملة الشرط تتكون من : إن (أداة الشرط) ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط ، والذي قبل الجواب ، هو فعل الشرط ، أما الحرف فهو قبل فعل الشرط ، وليس قبل الجواب ، وإن كان يحتمل الآخر لا يعني ذلك أن قوله فاسد ، كما وصفه ابن خروف [٣] ، بل هو مجتهد إن أخطأ في تفسيره فله أجر، وإن أصاب فله أجران ، ويعضده ما ورد في (شرح ابن بزيزة) وهو قوله : " ... هذا الذي نسبه ـ أي ابن بابشاذ ـ إلى سيبويه قاطعٌ به ، قال سيبويه : " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥٩٩/٢ ، ٦٠٠ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ٦٢/٣ .

(٣) وذهب أبو علي الشلوبين هذا المذهب ـ أعني مذهب ابن خروف ـ ، وابن طاهر (شيخ ابن خروف) ، من أن الجواب مجزوم بهما ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، فلا يقوى على ضعفه أن يعمل في فعلين ، كما ضعف الجار عن أن يعمل عمله في اسمين ، وقد ضعّف ابن بزيزة هذه الحجة ـ إنه أضعف من عامل الجر ـ بأن العوامل إنما تعتبر من حيث إنها عوامل فإذا اعتبرت من جهة نفسها فلا ضعف ، ولا قوة بعد ثبوت العمل سماعاً ، وفيه أيضاً ادعاء على عاملين في معمول واحد ، واغتفر عنه بأن الجازم والمجزوم كشيء واحد ، وهو لازم له في الجواب ؛ لأنه مرتبط بالشرط ارتباطاً لازماً ، وهما منعقدان انعقاد الجملة الواحدة . غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

وينجزم الجزاء بما قبله" ، فقوله : (بما قبله) يصدق على الحرف فقط ، وعلى الفعل فقط ، وعليهما ، والذي قبل الجواب حقيقة إنما هو فعل الشرط ، وحرف الجواب قبل ما هو قبل الجواب، فكان حمل كلام سيبويه على هذا أرجح ... وتنظير أبي الحسن بن بابشاذ باب الشرط بباب الابتداء غير بعيد ، وقد سبقه إلى ذلك غيره ، وما زعم ابن خروف أن سيبويه نص على افتراقهما ضعيف ؛ إذ النص لا يحتمل التأويل ، وذلك في كلام سيبويه في هذه المسألة معقود " [(١)] .

٢. (مهما) أهي مركبة أم بسيطة ؟

قال ابن خروف : "... وذهب بعضُهم إلى أنها غيرُ مركبة ، ووزنها (فَعْلى) ألفُها للإلحاقِ ، وذهبَ التنوينُ للبناء . وقيلَ : ألفُها للتأنيثِ ، وإن سميتَ بها لم تصرف في القولين . ونسب ابنُ بابشاذ القولَ بتركيبها من (مه) و(ما) للأخفش ، ولم يعلم أنه قول سيبويه ، وقد جعلها بعضُهم استفهاماً " [(٢)] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " وأما (مَهْمَا) ففيها ثلاثة أقوال : مذهب الخليل أنّ اصلها (ماما) ، فما الأولى اسم بمنزلة (من) في هذا الباب ، و(ما) الثانية حرف بمنزلتها في (أينما) ، فكُرِه اجتماعهما بلفظ واحد ... وقال قوم (مَهْما) بكاملها اسم ، ووزنه (فَعْلى)، وهو مبنيٌّ ، وكأنه جُعل اسماً لقولك : لا أصغر عن كبير فعلك ، لا أكبر عن صغير فعلك ، وعلى هذا القول لو سَمَّيْت بمهما لم تصرف للتعريف ، وشبّه الألف بألف التأنيث ... القول الثالث : قول الأخفش أنّ أصلها (مَهْ) زيدت عليها (ما) فجعل اسماً للفعل بمنزلة (اسكتْ) ، و(ما) اسم للجزاء بمنزلة ما تفعلْ افعلْ ، ثم ركّبهما . ولا يعرف في العربية اسمٌ للفعل رُكّب مع اسم آخر فيكون هذا مثله " [(٣)] .

وقد اختلفت آراء النحويين ، وتعددت أقوالهم حول (مهما) ، هل هي مركبة من (مه) ، و(ما) [(٤)]، أو أن أصلها (ما ما) الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاءً [(٥)] ، أو أنها بسيطة ، كلمة برأسها لا مركبة من (مَهْ) و(ما)

---

(١) غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٧٨/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٠٤/٢ ، ٦٠٥ .

(٤) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٥٠٨/٢ .

(٥)شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٦٢١/٢ ،المقتضب ، للمبرد ، ٤٧/٢ .

الشرطية ، ولا من (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة [1] ، أو أن أصلها : (مه) بمعنى اكفف، زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن [2] ؟

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ نسبة القول بتركيب (مهما) من (مه) و(ما) لسيبويه ، لا للأخفش ،والذي جاء في (الكتاب) عن سيبويه قوله : " وسألت الخليل[3]عن (مهما) فقال : هي ما أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتني آتك ... ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا : ماما فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى . وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذ ضم إليها (ما) " [4] .

والذي جاء عن الخليل في معجمه (العين) : " وأما (مهما) فإن أصلها : (ماما) ، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ، ليختلف اللفظ . فـ(ما) الأولى هي (ما) الجزاء ، و(ما) الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل : أينما ومتى وما وكيفما . والدليل على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه " [5] .

والذي يظهر من خلال النصين السابقين أن القول بتركيبها للخليل ، لا لسيبويه؛ وسيبويه عندما ذكره في كتابه ، قال قبله وسألت الخليل ، والذي ورد في معجم العين يؤكد بأنه كلام الخليل، أما الزيادة في النص الأول :(وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذ ضم إليها (ما) ، ليس من كلام الخليل ، ولم يرد ما يدل عليه لا في (الكتاب) ، ولا في (معجم العين) ، وهذا موضع الاضطراب بين ابن خروف وابن بابشاذ وغيره من النحويين، هل من إضافة سيبويه بعد إجابة الخليل عن سؤاله له ، أم هل هو من كلام رواة الكتاب ؛ كالأخفش ؟

ولعل ابن بابشاذ اطلع على هذه الزيادة عند الأخفش ، إذ وجدهما في كتابه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ،وزيادة الثقة مقبولة ،ليست فاسدة ،طالما ثبت أنه

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٣٤٣/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٦٢١/٢ .

(٣) هو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، العروضي ، النحوي ، اللغوي ، شيخ سيبويه ، قيل : لم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ، ولا أجمع ، له تصانيف ممتعة ،توفي سنة خمس وسبعين ومائة ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ١٢٦٠/٣ ـ ١٢٧١ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٥٥٧/١ ـ ٥٦٠ ، والأعلام ، للزركلي ، ٣١٤/٢ .

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ٦٠/٣ .

(٥) كتاب العين ،لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، بدون توثيق ، مادة : (مهما) .

ليس من كلام سيبويه .

ويؤيد هذا الكلام ما ذهب إليه ابن بزيزة في شرحه الجمل ، بقوله : " ... وما حكاه ابن بابشاذ عن الأخفش ، قال ابن خروف : ولم يعلم أنه مذهب سيبويه . قلت : ظاهر الكتاب أنه من كلام سيبويه من غير قطع ؛ لأنه وقع في الكتاب مسبوقاً بسؤال سيبويه للخليل عنها ، فقال : ـ بعد أن ذكر جواب الخليل ـ إنها مركبة من مَا مَا ، وقد يجوز مَهْ كإذْ ضم إليها ما ، فقوله : (وقد يجوز) يحتمل أن يكون من زيادات الأخفش ، وما هو بأول زيادات في الكتاب ، ولعل ابن بابشاذ اطلع على ذلك في كتاب الأخفش ، وثبت عنده أنها طرة للأخفش أدخلها في الكتاب " [1] .

وقد نسب المرادي صاحب (الجنى الداني) هذا القول إلى الأخفش مرة ، وإلى سيبويه مرة أخرى ، كما في قوله : " وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هي مركبة من (مه) بمعنى : اسكت ، و(ما) الشرطية . قالوا وقد تستعمل (مه) مع (مَن) التي هي شرط ... وقد أجاز سيبويه أن تكون(مه) أضيف إليها (ما) والله أعلم " [2] .

٣. (حيث) أهي للظرفية الزمانية أم المكانية ؟

حيث كلمة تدل على المكان ؛ لأنه ظرف في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة ، وهو اسم مبني ، وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين ، فمن العرب من يبنيها على الضم (حَيْثُ) تشبيهاً بالغايات ؛ لأنها لم تجيء إلا مضافاً إلى جملة ؛ كقولك : أقوم حيث يقوم زيدٌ ، ومنهم من يبنيها على الفتح (حَيْثَ) مثل (كيف) استثقالاً للضم مع الياء ، وهي من الظروف التي لا يجازى بها إلا مع (ما) ؛ كقولك : حيثما تجلس أجلس ، في معنى أينما ، و(حَوْثُ) لغة في حيث [3] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ ، مجيء (حيث) ظرفاً للمكان دون الزمان، بقوله :

" وأما (حيثُ) فهي ظرف مكان ، ولا تضاف إلى إلا الجمل ، ولذلك بُنيت ، وقد أُضيفتْ إلى المفرد في قوله : (حَيْثُ لي العَمَائِم) ، وهو شاذٌ قليلٌ ، وأما ما أنشدَه ابنُ بابشاذ :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٥٠٨/٢ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص : ٦١٣ .

(٣) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة (حيث) .

فلا حجةَ فيه لأنها ظرف مكان على أصلها ؛ والمعنى : حَيْثُ كان ، وتُصرف من البلاد . ولا تَجزمُ إلا ومعها (ما) ، ولا تخرجُ في الشرط بها عن الظرفية ... " [(١)] .

قال ابن بابشاذ في شرحه في (حيث) : "... وأما إضافتها إلى المفرد ؛ فكقوله : (حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ) ، وأما استعمالها زماناً ، فكقوله : (لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ...) أي : زمان ذلك ..." [(٢)] .

مجيء (حيث) ظرفاً للمكان لا خلاف بين ابن خروف وابن بابشاذ والنحويين قاطبة فيه ، أما خلافهما في مجيئه ظرفاً للزمان ، فابن بابشاذ يرى أن (حيث) قد تأتي ظرفاً للزمان ، كما في البيت الذي أنشده [(٣)] ، وابن خروف لا يرى هذا .

وابن بابشاذ ليس بدعاً في هذا الأمر ، فقد سبقه الأخفش في هذا ، وقد أورد أبوعلي الفارسي في كتابه كلامه ، وكأنه يستحسنه ، فقال : " وقد زعم أبو الحسن أن (حيث) قد يكون اسماً للزمان ، وأنشد : لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ... فجعل (حيث) حيناً ، فإن قلت : فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد (حيث) جراً لإضافة حيث إليها ، كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل . فإن ذلك لا يمتنع فيه إذا كان زماناً " [(٤)] .

قوله (وقد زعم) كأنه يريد : أن ينفي ادعاء ما ذهب إليه أبو الحسن من أن (حيث) قد يكون للزمان ، إضافة إلى هذا لم يَرُد كلامه ، وإنما قال : "فإن قلت فهل يجوز ... فإن ذلك لم يمتنع فيه إذا كان ظرفا ، لم يمنع وروده زماناً في البيت ، كما أنه لم يمنع إذا أتى ذلك من جره بالإضافة لإضافته إلى الجمل ، كما تضاف أسماء الزمان.

وقد أورد ابن مالك في (تسهيله) كلام الأخفش ، ورده لأنه لا يجيزه ، قال : " وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى (حين) ، وحمل على ذلك قول الشاعر ... ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان " [(٥)] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢ /٨٩١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٠٣/٢ .

(٣) لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ   حَيْثُ تهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

المرجع السابق ، ٦٠٣/٢ .

(٤) كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ص : ١٨٢ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢٣٣/٢ .

الفصل الرابع : المناقشات والردود في الحروف .

المبحث الأول : المناقشات والردود في الحروف العاملة .

المطلب الأول : (ما) في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ .

المطلب الثاني : (مذ) في قول الشاعر: "... أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرٍ" .

المطلب الثالث : فتح همزة (أنَّ) وكسرها .

المطلب الرابع : كي الناصبة ولامها .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الحروف المهملة .

المطلب الأول : همزة الاستفهام الداخلة على (لا) النافية .

المطلب الثاني : علة جعل (الواو) علامة الرفع في جمع المذكر السالم .

المطلب الثالث : إقحام حرف مكان حرف .

المبحث الأول : المناقشات والردود في الحروف العاملة .

يطلق الحرف في العربية لثلاثة معانٍ : قد يراد به حرف الهجاء ، وهو مبدأ الكلم الثلاث ، ويطلق على الكلمة أيضاً ، كما فعل الزجاجي في جمله [1] وغيره ، ويطلق على القسم من أقسام الكلمة .

والحرف إذا دلّ على معنى في غيره ، سمي حرف معنى ، وإن لم يدل على معنى سمي حرف مبنى .

وقد أطلق النحويون على النوع الأول حروف المعاني ؛ لما لها من صلة بفهم المعاني، واستنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب ، بطريق الاجتهاد أو التأويل ؛ إذ إن كثيراً من القضايا الدلالية ، والمسائل الفقهية يتوقف فهمها على فهم الدلالة التي يؤديها الحرف [2]، كما أن العلماء قد اهتموا بهذه الحروف اهتماماً بالغاً ، ومصنفاتهم شاهدة على ذلك ؛ كحروف المعاني ، للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، الذي يعدّ أول من أفرد مصنفاً مستقلاً للأدوات ولحروف المعاني عند بعض النحويين ، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي [3]، الذي خصص عدة فصول تناول فيها بعض الحروف ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، فإنه خصص الباب الأول منه لحروف المعاني ، وسماه: (تفسير المفردات وذكر أحكامها) ، وقال في تفسيرها : "وأعني بالمفردات الحروفَ وما تضمن معناها من الأسماء ، والظروف ؛ فإنها المحتاجة إلى ذلك " [4] ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي [5]، وغير ذلك من الكتب .

---

(١) كقوله : " باب حروف الخفض ، اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، وهو خاص بالأسماء ، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف " الجمل ، للزجاجي ، ص : ٧٢ .

(٢) كالباء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾، (سورة المائدة ، الاية : ٦) .

(٣)هو : عبدالملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري الثعالبي ، نسبة إلى خياطة جلود الثعالب ، وعملها ، له : فقه اللغة ، ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، وهو من أكبر كتبه ، وأحسنها ، وأجمعها ، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ١٧٨/٣ ــ ١٨٠ .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٣٥/١ .

(٥)هو : الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي ، شرح التسهيل ، والمفصل ، والألفية ، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٥١٧/١ .

وقد سمى الزجاجي في جمله الأسماء والأفعال حروفاً، كما في قوله : " باب الحروفِ التي ترفع الاسم وتنصب الخبر " ، وقال في موضع آخر : " باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر " [(١)] .

وقد أخذ عليه معظم شراح الجمل ، كما في قول ابن خروف " وسمى جميعَ ما في الباب حروفاً كما يفعلُ سيبويه في تسمية الأفعال والأسماء حروفاً على طريق اللغة لا على الاصطلاح ، فلا دَرْكَ عليه فيه ، ولم يجهلْ الرجلُ أن فيه أسماء فنقدُه تعسفٌ " [(٢)].

وقد سامحه النحاة في ذلك ، والتمسوا له العذر ؛ سيراً على نهجه ، وعلى منهجه الذي اتبعه في إدخال الأسماء والأفعال مع الحروف في كتابه الجمل ، كما فعل سيبويه وغيره .

قال ابن أبي الربيع في شرحه لكلام الزجاجي : " ليست بحروف ، وإنما هي أفعالٌ ، وإنما سماها حروفاً لأحد أمرين :

أحدهما : أن يريدَ بالحروفِ الكَلِمْ ، فكأنَّه قال : باب الكَلِم التي ترفعُ الاسم وتنصب الخبر ، ويُعَبِّرُ النحويون عن الكلمة بالحرفِ، ويُوجد هذا في كلام سيبويه ، ويوجد في كلام أبي القاسم أيضاً ...

الثاني : أن يكونَ سماها حروفاً لضَعْفِها من أمرين : أحدهما : أنَّ كل فعل يستقلُّ بمرفوعه ، وأنت بالخيار في منصوبه ، فتقول : ضربَ زيدٌ عمراً ، فأنت بالخيار في عمرو ، إن شئت جئت به ، وإن شئت لم تأت به ، ولا يجوز أن تقول : كان زيدٌ ، وتسكت ... الثاني : أن جميعَ الأفعالِ تؤكد بالمصدر ، ويتبين مصدرها ، فتقول : ضربَ زيدٌ عمراً ضرباً ... وهكذا جميعُ الأفعال ، ولا يجوز لك ذلك في كان الناقصة وأخواتِها ، لا تقولُ : كان زيدٌ قائماً كوناً ... " [(٣)] .

وكقول ابن بابشاذ في شرحه قوله : " وأما تسميته لهذه الأفعال حروفاً ، ففيه تسامح ، وليس ذلك بصحيح من قِبل أنها تتصرّف تصرّف الأفعال ، وتصحّ فيها علامات الفعلية . والعذر له أنّه لما رآها غير دالة على الحدث ، وأنَّها تدلّ على الزمان المجرّد من معنى الحدث ، ضعفت عن حكم الأفعال ونقصت ، وهي أفعال غير حقيقية ؛ لأنَّ الفاعل فيها هو المفعول ، فسماها حروفاً " [(٤)] .

---

(١) الجمل ، للزجاجي ، ص : ٥٣ ـ ٦٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٤/٣ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، ٦٦١/١ ـ

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٧٣/١ .

المطلب الأول : (ما) في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ .

تأتي (ما) في العربية أحياناً اسمية ، وأحياناً أخرى حرفية ، أما الاسمية فهي الشرطية ؛ كقوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[1] ، وما الموصولة ، هي التي تقدر بقولهم : شيء ؛ كقولك : مررت بما معجب لك ، أي : شيء معجب لك ،وغيرهما .

أما الحرفية ، فهي النافية ، وتدخل على الجملتين : الاسمية ، والفعلية ، فإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون ، وأهملها التميميون ، كقوله تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2] ، وإن دخلت على الفعلية لم تعمل ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[3] ، والمصدرية ، كقوله تعالى : ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[4] ، والزائدة ، وهي الكافة وغير الكافة ، فالأول كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[5] ، والآخر ؛ كقولهم : (شتان ما زيد وعمرو) ، وهذه الأقسام والأنواع كلها مفصلة في مظانها [6] .

وتعمل (ما) عمل ليس عند الحجازيين؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر؛ لشبهها بها في دخولها على المبتدأ والخبر ، وكونها للنفي ، وكون النفي نفي حال، والشيء إذا أشبه الشيء من أكثر من وجه أعطي بعض أحكامه ؛فلذلك نصبتَ الخبر ورفعتَ الاسم [7]، كما في الآية السابقة ، ويسميها النحويون ما الحجازية، ولا تعمل عند التميميين ، بل هي مهملة عندهم ، كما لا تعمل عند الحجازيين إلا بثلاثة شروط، أشار إليها ابن مالك في ألفيته بقوله :

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ ... مَا بِي أَنْتَ مُعِيناً أَجَازَ العُلَمَا[8]

---

(١) سورة البقرة ، الآية :١٩٧.

(٢) سورة يوسف ، الآية :٣١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية :٢٧٢ .

(٤) سورةالتوبة ، الآية :١٢٨ .

(٥) سورةالنساء ، الآية :١٧١ .

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٣١٠/١ ـ ٣٣١ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠ .

(٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : ١٨ .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في (ما) ، في الآية التالية بقوله :

" وزعم ابن بابشاذ أن قوله تعالى [1]:﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ [2] تميمية ، والصواب أنها تكون على اللغتين ، وهو فعل حال ؛ لأنها للحال في المذهبين " [3] .

وقول ابن بابشاذ : " ومنها أنَّه إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضمير الأوَّل ،كان الأَوْلَى حمله على الفعل ، نحو : ما زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وما زَيْداً اضْرِبْهُ . وقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾وقرأه حمزة : (وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلالَتِهِمْ) فـ(ما) على قراءة الأكثر حجازية ، وعلى قراءة حمزة تميمية . فعلى هذا نقيس : ما أَنْتَ بِقَائمٍ، ومَا أَنْتَ تَقُومُ ، وليس كذلك (لَيْسَ) من نحو : لَسْتَ تَقومُ " [4] .

ويرى ابن بابشاذ أنها تميمية ، أي مهملة غير عاملة ، في حين أن ابن خروف يراها أنها على اللغتين :تميمية ، وحجازية، أي عاملة ، ومهملة .

وبالنظر في آيات القرآن الكريم ، يُلاحظ أن (ما) جاءت نافية متعينة للغة الحجازية في آيتين اثنتين ، هما : قوله تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5] ، والأخرى قوله تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[6]، وخلافٌ بين النحويين في آية ثالثة ، هي قوله تعالى : ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[7] ، فكلمة حاجزين من النحويين من أعربها خبراً لـ (ما) ، ومنهم من أعربها نعتاً لأحد على اللفظ[8] .

---

(١) يحتاج إلى (ما) ليكون وزعم ابن بابشاذ أن (ما) في قوله تعالى ؛ ليستقيم المعنى .

(٢) سورة النمل ، الآية :٨١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٥٩١/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٣٣٤/٢ .

(٥) سورة يوسف ، الآية :٣١ .

(٦) سورة المجادلة ، الآية :٢.

(٧) سورة الحاقة ، الآية :٤٧.

(٨) وقد رجّح أبو حيان الأندلسي في إعرابه ، بأنه خبرٌ ، وردّ على المذهب الآخر ، كما في قوله : " والظاهر: في(حاجزين) أنيكونخبراًلـ (ما)علىلغةالحجاز؛لأنحاجزينهومحطالفائدة،ويكونمنكملوتأخذلكانصفةلأحد،فلماتقدّمصارحالاً،وفيجوازهذانظر . أويكونللبيان،أوتتعلقبحاجزين،كماتقول : (مافيكزيدراغباً)،ولايمنعهذاالفصلمنانتصابخبرما . وقالالحوفيوالزمخشري : (حاجزين)نعتلأحدعلىاللفظ،وجمععلىالمعنى ؛لأنهفيمعنىالجماعة، يقعفيالنفيالعامللواحدوالجمع، والمذكروالمؤنث" البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ٨/ ٣٢٢ .

والذي يبدو للباحث أن هذه الآية التي اختلف فيها ابن خروف ، وابن بابشاذ ، هي من جملة الآيات التي لم يظهر فيها أثر اللغة الحجازية ؛ لإتيان الخبر فيها جملة فعلية، أو جاراً ومجروراً ، أو زيدت فيها الباء ، فتستوي فيها اللغتان على السواء .

المطلب الثاني : (مذ) في قول الشاعر: "... أَقْوَيْنِ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرٍ" .

(مُذْ) مبني على السكون ، يصلح أن يكون حرف جر ، فيجر ما بعده ، ويجريه مجرى في ، ولا تدخل حينئذ إلا على زمان أنت فيه ، فتقول ما رأيته مذ الليلةِ، ويصلح أن يكون اسماً فيرفع ما بعده على التاريخ أو على التوقيت ، ومُنْذُ مبني على الضم ، وهو كمذ فيما تقدم آنفاً .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ الرواية الأخرى في قول الشاعر :

لمن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنِ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ[1]

بقوله : " واحتج ابن بابشاذ بكونِ مذْ مبتدأةً لا خبراً مقدماً بقولهم : (ما رأيته مذ أن اللّه خلقني) ، قال : فلو كان ما بعد (مذ) يرتفعُ بالابتداء لكانت (أن) المفتوحة تقعُ مبتدأةً، وهذا لا يجوز ؛ لأن المفتوحة إنما تقع خبراً ، ولا تقع مبتدأة ، وهذا فاسدٌ ؛ لأن سيبويه ـ رحمه اللّه ـ قد نص على أنها تكون مبتدأة في أثناء الكلام ، مثل : في الدار أنك قائمٌ، وحقاً أنك منطلقٌ ، وإنما امتنعَ فيها الابتداءُ ، إذا ابتدئَ بها "[2] .

قال ابن بابشاذ بعد ذكره قول الزجاجي : " (ترفع اليومين بالابتداء ، ومذ خبره) وحجته حمل الكلام على معنى آخر ، وهو تقديره (بالبين) ، كأنه قال : بيني وبين لقائه يومان ، وليس هذا التقدير بصحيح ، والدليل على ذلك أنك تقول : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ أَنَّ اللّه خَلَقَهُ ،فلو كان ما بعد(مُذْ) يرتفع بالابتداء لكانت (أنَّ) المفتوحة تقع مبتدأ ، وهذا لا يجوز ؛لأنَّ (أنَّ) المفتوحة إنما تقع خبراً ، ولا تقع مبتدأ "[3] .

رُوي هذا البيت بروايتين مختلفتين : (مذ حجج ، ومذ دهر) ، و(من حجج ، ومن دهر) ، فمن رواه على الرواية الأولى ، جعل (مذ) بمنزلة (منذ) فيخفض بهما على كل

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، من قصيدة طويلة ، قاله مادحاً هرماً ، والبيتان اللتان بعده :

لَعِبَ الزَّمَانُ بهـا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوافِي الُمورِ والقَطْرِ

قَفْراً بمُنْدَفَعِ النّحائِتِ مِنْ ضَفْوَى أُولاتِ الضّالِ والسِّدْرِ

والقنة : أعلى الجبل ، وأراد بها هنا ما أشرف من الأرض ، **والحِجر** : منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى ، وقيل اسم لمكان باليمامة ، وهو حجر يبدو أنه كان عظيماً . **وأقوين** : خلون ، وأقفرن ، **والحجج** : السنون ، ديوان زهير بن أبي سُلمى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، ص : ٣١ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٦٦/٢ .

(٣)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٣٤/٢ .

حال ، والشاعر ـ زهير[1] ـ من أهل هذه اللغة ، مع أن اللغة المشهورة أن ترفع ما بعدهما ما مضى ، وتخفض ما أنت فيه [2]، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَاأَوْ أُولِيَــا الفِعْلَكَجِئْتُ مُذْ دَعَا

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْهُمَا وفي الحُضُورِ مَعْنى فِي اسْتَبِنْ[3]

ابن بابشاذ يرى أن مذ في البيت على الرواية الأولى : مذ حجج ، ومذ دهر ، وأن موقع (مذ) الإعرابي مبتدأ ، لا خبر مقدم ، قياساً على قولهم : ما رأيته مذ (أن) الله خلقني، فهنا مذ مبتدأ ، والجملة التي بعدها : أن الله خلقني ، خبر له ؛ لأنه لو أعربت الجملة مبتدأ ، و(مذ) خبراً مقدماً لجاز أَنْ تقع أن مبتدأ ، وليس بجائز عند أحد من النحويين . فيما يرى ابن خروف خلاف ذلك .

أما على الرواية الأخرى من حجج ، ومن دهر ، فللنحاة تأويلات كثيرة ، منها :

١.أنَّ مِنْ زائدة فكأنه قال : أقوين حججاً ودهراً .

٢. أو باعتبار أن العرب تضع (مِنْ) موضع (مذ) ، يقال : ما رأيته من سنة ، أي : منذ سنة .

٣.أو على تقدير مضاف ليكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الأحداث، أي : من مرور حجج ، ومرور دهر .

٤. أو تقدير (من) تعليلية أي: أقوين من أجل مرور حجج، ومرور دهر [4] .

والذي يبدو للباحث صواباً أن الرواية الأولى : (مذ حجج ومذ دهر) هي الرواية الثابتة والفصيحة ، وهي التي أخذ بها البصريون ، لما عليها كلام العرب من غير تأويل أو تقدير ، أما الكوفيون فأخذوا بالرواية الأخرى (من حجج ومن دهر) وإن صحت فتأويلها كما سبق[5] ، كما ورد في أسرار العربية ، قوله : " وأما قول زهير بن أبي

---

(١)هو : زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح المُزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، كان أبوه شاعراً ، وخاله شاعراً ، وأخته سلمى شاعرة ، وابناه كعب وبجير شاعرين ، وأخته الخنساء شاعرة ، ولد في بلاد مُزينة ، الأعلام ، للزركلي ، ٥٢/٢ .

(٢) الحلل في أبيات الجمل ، للبطليوسي ، ٣٠/١ .

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : ٣١ .

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، ص : ، تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق أحمد عبدالعليم ، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ ، مادة : ()، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ١٩/٣

(٥) يؤيد ذلك ما ورد في شرح الجمل لابن بزيزة قوله : " وشاهد البيت : إدخال (مِنْ) على الزمان في قوله : (من حِجَجٍ)وحِجَجٌ : جمع حجّة ، وهي : السنة ، وتأوّله على حذف المضاف ، وهو باب مشهور" شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٩٥/٢ .

سُلمى : (من حجج ومن دهر) فالرواية فيه (مذ حجج ومذ دهر) ، وإن صحّ ما رووه ، فالتقدير فيه : (من مر حجج ، ومن مر دهر)، كما تقول : مرت عليه السنون ، ومرت عليه الدهور ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه " [١] .

أما أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ فلا حجة له فيه ، فالبصريون والكوفيون يتفقون على رفع الاسم بعد (مذ) و(منذ) بَيْد أن الكوفيين يرفعونه بتقدير مبتدأ محذوف ،أو ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها ، وبقي فاعلها ، والبصريون يجعلونهما ـ مذ ومنذـ اسمين مبتدأين ، ويرتفع ما بعدهما ؛ لأنه خبر عنهما [٢] .

وابن بابشاذ أخذ برأي البصريين ، وهو الذي عليه أكثر النحويين [٣] .

أضف إلى ذلك أن قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقني ، بفتح الهمزة ، فعلى تقدير : منذ زمن أن الله خلقني ، أي منذ زمن خلق الله إياي ، أي : أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة ، أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة[٤] .

---

(١) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٢٧٤ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٣٤٨/١ .

(٣) قال محمد محيي الدين عبدالحميد بعد ذكره خلاف النحويين ، وأدلة كل فريق : " وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأي الأول من هذه الآراء ـ وهو الرأي الذي عليه ابن بابشاذ ـ يتضمن كل رأي منها من التكلف والتعسف في التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأي الأول هو الرأي الذي نقره ، ونرى لك أن تأخذ به " عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ٥٠/٣ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،بدون توثيق ، ٣٠٨/٢

المطلب الثالث : فتح همزة (أنَّ) وكسرها .

أولاً :(أَنْ)المفتوحة الخفيفة .

تأتي (أَنْ) المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون في العربية على أربعة مواضع :

١. ومصدرية ناصبة للفعل المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[١] .

٢. وحرفَ عبارة وتفسير ، بمعنى : أَيْ ، كقوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾[٢] .

٣. وزائدة ، كقوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾[٣] .

٤. ومخففة من الثقيلة ، يلزم إضمار اسمها فيها ، وما بعدها من الفعل في موضع خبر لها؛ كقوله تعالى :﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤]. وللنحاة كلامٌ كثيرٌ على هذه الأوجه [٥] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله : " ومنه قوله تعالى : ﴿نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٦] ، قالابن بابشاذ : إنه دعاء ولا معنى للدعاء فيه " [٧] .

ورد في شرح ابن بابشاذ قوله : " وأما قوله : ﴿نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ فيجوز فيها وجهان : أن تكون مخففة من المشددة ، فتكون معمولة ل(نودِيَ) ، كأنه قال : نودي بالبركة ، ويجوز أن تكون المفسّرة فلا تكون معمولة ل(نودِيَ) ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنَّ النداء في معنى القول ، فيكون (بورك) هو نفس القول ، كأنه قيل : فلما أتاها قيل بورك مَن في النار ومَن حولها ؛ فعلى هذه الأصول تفسر المسائل " [٨].

(١) سورة البقرة ، الآية :١٨٤ .

(٢) سورة ص ، الآية :٦ .

(٣) سورة يوسف ، الآية :٩٦.

(٤) سورة يونس ، الآية :١٠ .

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٤٩/١ ـ ٥٩ ، وحروف المعاني ، للزجاج ، ص : ٥٧، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٢٣/٢ ، ٨٢٤ .

(٦) سورة النمل ، الآية :٨ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٢٥/٢ .

(٨) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٠٣٢/٤ .

(أنْ) في الآية السابقة مخففة من الثقيلة ، والنحويون يشترطون في المخففة أن يفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها ب(قد ، أو السين ، أو سوف) أو نحوها ، وإن كان ماضياً موجباً فصل ب(قد) ، وإن كان منفياً بـ(لم) ، كما يشترطون فيها أنها لا تقع إلا مع أفعال العلم واليقين ، هذا في السَّعة ، وقد وقعت في غير ذلك كما في الآية السابقة .

ويرى ابن بابشاذ أنها مخففة من الثقيلة ، ولم يفصل بينها وبين الفعل ؛ لأن في الفعل معنى الدعاء ، والدعاء لم يحتج إلى فاصل ، فيما يرى ابن خروف أنها لا دعاء فيها .

والذي يظهر للباحث أن معظم المفسرين يوافقون على ما ذهب إليه ابن بابشاذ ،من أنها دعائية ، وأنها المخففة من الثقيلة ، وضميرها ضمير الشأن ، خلافاً للزمخشري ومن اقتفى أثره من النحويين ، فإنهم يرون أنها المفسرة ؛ لأن النداء فيه معنى القول ؛ لأنها لو كانت مخففة لاحتاجت إلى فاصل ، وفاصلها لا يضمر؛ لأنها علامة [1]، وبعض النحويين يرون أنها مصدرية ، وآخرون يرون أنها مفسرة . ومن ذلك :

١. ذكر الإمام أبو حيان في تفسيره الآراء الواردة في الآية ، ورأي الزمخشري ، ثم قال بعده : " ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، وبورك فعل دعاء ، كما تقول : (بارك الله فيك) ، وإن كان دعاء لم يجز دخول قد عليه ، فيكون ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [2] في قراءة من جعله فعلاً ماضياً ، وكقول العرب : إما أن جزاك الله خيراً ، وإما أن يغفر الله لك ، وكأن الزمخشري بنى ذلك على أن (بورك) خبر لا دعاء فلذلك لم يجز أن تكون مخففة من الثقيلة " [3] .

٢. جزم الإمام البيضاوي [4] في تفسيره بأنه دعاء ، ولم يعوض عنه بشيء ؛ لأنه خالف غيره في أحكام كثيرة ، كما في قوله : "

(١)ورد في (الكشاف) قوله : " أن هي المفسرة ؛ لأن النداء فيه معنى القول . والمعنى : قيل له بورك . فإن قلت : هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، وتقديره : نودي بأنه بورك . والضمير ضمير الشأن ؟ قلت : لا ، لأنه لا بدَّ من (قد) . فإن قلت : فعلى إضمارها ، قلت : لا يصح ؛ لأنها علامة لا تحذف " الكشاف ، للزمخشري ، ٤٣٢/٤ .

(٢) سورة النور، الآية:٩ .

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ٥٣/٧ .

(٤)هو : عبدالله بن عمر بن محمد بن علي أبو سعيد البيضاوي ، قاضٍ ، ومفسرٌ ، من تصانيفه : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، توفي سنة خمس وثمانين وستمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ١١٠/٤ .

فإنالنداءفيهمعنىالقول، أوب(أَنبُورِكَ)علىأنهامصدريةأومخففةمنالثقيلة، والتخفيفوإناقتضىالتعويضبلاأوقدأوالسينأوسوف، لكنهدعاءوهويخالفغيرهفيأحكامكثيرة" [1].

٣ـ ورد في تفسير النسفي[2] قوله : " أن بورك مخففة من الثقيلة ، وتقديره : ونودي بأنه بورك والضمير ضمير الشأن ، وجاز ذلك من غير عوض ، وإن منعه الزمخشري ؛ لأن قوله بورك دعاء ، والدعاء يخالف غيره في أحكام كثيرة ، أو مفسرة ؛ لأن في النداء معنى القول ، أي قيل له بورك بورك ، أي قدس ، أو جعل فيه البركة والخير " [3] .

٤ ـ ورد في شرح الجمل لابن بزيزة أيضاً قوله : " وأما قوله تعالى : ﴿نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ فيحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة ، ويحتمل أن تكون حرف عبارة وتفسير ، والتخفيف فيها خارج عن الأصل ، وإنما مبناها على التشديد " [4] .

ويُلاحظ أن هذه الأقوال في مجملها تساند ما ذهب إليه ابن بابشاذ ، وتعضِّدُ قوله، فالقول قولُه ؛ لأن الحقَّ معه ، لا لما أخذ عليه ابن خروف .

ثانياً :(إنْ)المكسورة الخفيفة .

تَرِد (إنْ) المكسورة الخفيفة في العربية على عدة معانٍ ، منها :

١ـ شرطية ، كقوله تعالى : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾[5] .

٢ـ نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[6] ، وعلى الجملة الفعلية ؛ كقوله تعالى : ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾[7] إذا دخلت على المبتدأ والخبر عملت عمل ما ، فإذا دخلت إلا بعدها لم تعمل شيئاً .

٣ـ زائدة بعد ما النافية في قولهم : ما إن قام زيدٌ .

٤ـ مخففة من الثقيلة ، وللعرب فيها مذهبان : أهل المدينة يعملونها باعتبارها مخففة من

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تحقيق محمود عبدالقادر الأرناؤوط ،مطبعة دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م ، ٧٦٤/٢ .

(٢) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود أبو البركات النسفي ، نسبة إلى (نسف) ببلاد السند بين جيحون وسمرقند ، له مصنفات جليلة ، توفي سنة عشرة وسبعمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ٦٧/٤ ، ٦٨ .

(٣)تفسير النسفي

(٤) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٦٩٠/٢ .

(٥) سورة الأنفال ، الآية :١٩.

(٦) سورة المُلك ، الآية :٢٠.

(٧) سورة الكهف ، الآية :٥.

الثقيلة ، ولا تلزم في خبرها اللام ، وغيرهم لا يعملونها في شيء ويدخلونها على الجمل الاسمية والفعلية ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين ؛ كما في قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] في قراءة من خفف لمّا . وإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها ، والأكثر كَوْن الفعل ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى :﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[2].

هذه هي أهم المواضع التي ترد فيها ، والتي أشار إليها النحويون ، وقد زاد بعضهم مواضعَ أخرى كثيرة [3] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب بقوله : " ... وقول ابن بابشاذ : إنَّ الشرطَ بالماضي ؛ فاسدٌ . وقوله تعالى : ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[4] . بمنزلة ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[5]..." [6] .

أما قول ابن بابشاذ في حديثه عن شرائط أَنْ المصدرية فهو : " ... ولا يقع مع كسرها إلا بعد وقوع الشرط ؛ وهذا لا دليل فيه على حد قول الخليل وسيبويه ؛ بدليل قوله : ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ ، ألا ترى أن المعنى وقوع التعجب منه ومنهم ، فظاهره الاستقبال ومعناه المضي ، فكذلك كسرت (إن) في البيت "[7] .

وإن قصد ابن خروف أن الشرط لا يكون بالفعل الماضي بل يختص بالمستقبل ، فلا حجة له في ذلك ، فالحق ما قاله ابن بابشاذ ، من أن فعلي الشرط وجوابه يجوز أن يكونا مضارعَين ، أو ماضيين ، أو أن يكون الشرطُ ماضياً ، والجواب مضارعاً ، أو الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً [8] . إلا ما ورد عن العرب لإفادة معنى آخر ، كما في الآية السابقة .

---

(١) سورة الطارق ، الآية :٤.

(٢) سورة الأعراف ، الآية :١٠٢.

(٣)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٤٤/١ ـ ٤٩ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ٤/٤ـ ٩ .

(٤) سورة الرعد ، الآية :٥.

(٥) سورة المائدة ، الآية :١١٦.

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩/٤ .

(٧)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٠٢٨/٤ .

(٨) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ص : ١٥٨٤ .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِــينَ شَــرْطٌ قُــدِّمَا　　　يَتْلُــو الجَــزَاءُ وَجَوابـــاً وُسِـــمَا

وَمَاضِـــــيَيْنِ أَوْ مُضَـــــارِعَيْنِ　　　تُلْفِيهِمَــــا أَوْ مُتَخَــــالِفَيْنِ [1]

أما إن قصد أن قوله تعالى : ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ ، أن الشرط هنا ليس على الحقيقة ، فقد أصاب في قوله ، وهو الذي قاله غير واحد من المفسرين ، كما جاء في التحرير والتنوير قوله :

"فليسالمقصودمنالشرطفيمثلهذاتعليقحصولمضمونجوابالشرطعلىحصولفعلالشرطكماهو شأنالشروط؛ لأنكونقولهم: (أإذاكناترابا) عجباًأمرثابتسواءعجبمنهالمتعجبأملميعجب.ولكنالمقصودأنهإنكاناتصافب تعجبفقولهمذلكهوأسبقمنكلعجبلكلمتعجب...

والفعلالواقعفيسياقالشرطلايقصدتعلقهبمعمولمعينفلايقدر : إنتعجبمنقول، أوإنتعجبمنإنكار، بلينزلالفعلمنزلةاللازمولايقدرلهمفعول . والتقدير : إنيكنمنكتعجبفاعْجبمنقولهم..." [2] .

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص : ٥٠ .

(٢) التحرير والتنوير ، لمحمد بن الطاهر بن عاشور ،طبعة الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٨٨٤م ، ١٣/٨٩ .

المطلب الرابع : كي الناصبة ولامها .

كي حرف معناه : العلة ، والناصبة غير الجارة ، فالناصبة للفعل بمعنى أَنْ ، وأما الأخرى فهي حرف جر ، والفعل بعدها ينتصب بإضمار أَنْ ، كما يكون كذلك مع اللام ، كما أنها تكون مصدرية وتعليلية ، فالمصدرية إن سبقتها اللام ، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام .

كي الناصبة تنصب الفعل بنفسها، ويجوز دخول اللام عليها ، كما تدخل على أَنْ ، نحو : جئت كي تقوم ، ولكي تقوم ، كما تقول لأن تقوم ، وإذا دخلت عليها اللام لم تكن إلا الناصبة بنفسها ، لأن اللام حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله ، وأما قول الشاعر :

فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْقَى لِمَا بِي ... وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

فوجّهه النحويون بأنه شاذ قليل ، لا يعتدّ به [1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في لام كي بقوله : " وزعم ابن بابشاذ أن لام كي تنصب بنفسها إذا لم تظهر معها (أن) ، وظهور أن بعدها دليلُ النصب بها مضمرة ، وقد أقر بها بأنها الناصبة مع غيرها مضمرة " [2] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في أنه ينصب الفعل بلام كي نفسها إذا لم تظهر معها أن [3]. وقد اطلع الباحث على عبارة ابن بابشاذ فليس فيه ما يدل صراحةً أو ضمناً على الذي ذكره عنه ابن خروف ، ونص عبارته التي وردت في شرحه على الجمل، هو : " وأما (كَيْ) فعلى ضربين : تكون في موضع ناصبة بنفسها ، وفي موضع

---

(1) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٥/٩ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٣٣/٤ ، وأسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٣٣١.

(2) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٧٨٩/٢ .

(3) بمثل ما تحدث النحويون عن كي ولامها وعملها ، سواءٌ أكانت بنفسها ، أم كانت بأنْ مقدرة ، كذلك تحدثوا عن سبب تقدير أَنْ بعدها دون أخواتها ، وذلك للتالي :

١. أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل .

٢. أنَّ (أنْ) ليس لها معنى في نفسها ، بخلاف : (لَنْ ، وإذنْ ، وكَيْ) فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر أخواتها .

٣. أَنَّ (أنْ) لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها ، فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة إظهارها ، فإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى بالإضمار . أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٣٣٢ .

ناصبة بغيرها ، فإذا دخلت عليها لام الجرّ ، من نحو : (لِكَيْلا) كان النصب بها نفسها، يعني (كي) ، ولم تكن حرف جرّ ؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله غالباً ، فإذا قلت: جِئْتُ لِكَيْ أُكْرِمَكَ ، كان التقدير : جئتُ لأَنْ أكرمك . والموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أنْ) هو الموضع الذي لا يكون فيه حرف جرّ، من نحو : جِئْتُ كَيْ أُكَلِّمَكَ ، هي هاهنا بمنزلة لام الجرّ ، كأنك قلت : جِئْتُ لأُكَلِّمَكَ ، وأنت لو جئت باللام لكان النصب بإضمار (أنْ) ، لا بنفس اللام ؛لأنها من حروف الجر ، فكذلك (كَيْ)"[1].

أضف إلى ذلك أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، في ناصب الفعل إذا لم تظهر معها أن هل لام كي ، أو أن الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدها ؟ ولكل فريق حجته وبرهانه .

ولئن كان ابن بابشاذ يرى أن لام كي هي الناصبة للفعل بنفسها إذا لم تظهر معها أنْ ، فرأيه هو رأي الكوفيين ، وحجته ؛ لأنها قامت مقام كي ؛ ولهذا تشتمل على معنى كي ، وكما أن كي تنصب الفعل ، فكذلك ما قام مقامه .

والذي يبدو للباحث أن الصواب ما قاله ابن خروف ، أي أن الناصب هو أن مقدرة بعدها دون اللام ، وهو الذي عليه البصريون ، ودليلهم ؛ لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أنْ .

أما ما قاله الكوفيون فرُدَّ عليهم بأن لام كي لا تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير أن ؛ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالتين أولى من الأخرى [2] .

وقد بيّن الإمام الأشموني ـ رحمه الله ـ [3] في شرحه مذاهب النحويين الواردة في

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥٤٩/٢ .

(٢) هذه المسألة إحدى المسائل التي ذكرها ابن الأنباري في إنصافه ، ذكر المذهبين معاً ، ودليلَ كلِّ مذهب وحجته، والصواب في المسألة ، والرَّدُّ على المذهب الآخر، راجع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ١٢٣/٢ ـ ١٢٥ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ألأنصاري ، ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص : ٢٦١ ـ ٢٦٥ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٤/٩ ـ ١٦ .

(٣)هو : علي بن عيسى أبو الحسن نورالدين الأشموني ، من أشمون بمصر ، نحوي ، من فقهاء الشافعية ، له من المصنفات : شرح ألفية ابن مالك ، ونظم المنهاج (في الفقه) ، ونظم جمع الجوامع ، وغيرها ، توفي سنة تسعمائة ، الأعلام ، للزركلي ، ١٠/٥ .

ذلك ، بقوله : " ... ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر ، والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أَنْ ، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ، ولام كي . الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان ، واللام للتوكيد ، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ... " [1] .

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في الحروف المهملة .

المطلب الأول : همزة الاستفهام الداخلة على (لا) النافية .

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية (ألا) في الكلام لمعانٍ [1] :

١ـ أن تكون استفهاماً محضاً ، أي مجرد الاستفهام عن النفي ؛ كقولك : ألا رجل في الدار ؟ [2] .

٢ـ أن تكون توبيخاً ؛ كقول حسان : (ألا طعانَ ألا فرسانً عادية) ؟

٣ ـ أن تكون تمنياً ؛ كقول الشاعر :

ألا عُمُرٌ ، وَلَّي ، مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبُ مَا أَثْأَثَ يَدُ الغَفَلاتِ

وهي في هذه المواضع مركبة ، لا بسيطة [3] .

ويختلف حكمها بحسب اختلاف معانيها ؛ فإذا كانت تحضيضاً كانت من حروف الأفعال وغير عاملة ، وإذا كانت نافيةً ، أو تمنياً كانت من نواسخ الابتداء [4] .

---

(١) وهي غير (ألا) التي تستعمل للاستفتاح ، والعرض ، وأحياناً للجواب ، أما تلك ، فهي المفتوحة المخففة أيضاً ، وتَرِد كذلك في العربية لثلاثة معانٍ :

١ـ الاستفتاح ، وتسمى (ألا) الاستفتاحية ، استفتاح الكلام ، وتنبيه المخاطب ، وتدخل على الجملتين : الاسمية ، والفعلية ، ، كقوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة يونس ، الآية : ٦٢)،وهي بسيطة ليست مركبة في أصح الأقوال .

٢ ـ العرض ، وهي مختصة بالأفعال ؛ كقولك : ألا تنزل عندنا فَتُحَدِّثَ ، وهي مركبة من (لا) النافية والهمزة .

٣ ـ الجواب ، كقول القائل : ألم تعلم ؟ فتقول (ألا) ، فتكون حرف جواب ، بمعنى (بلى) ، وهي قليلة شاذة . الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص : ٣٨٣ ، والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، طبعة مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م ، ص : ١٠٥ ، حروف المعاني ،للزجاجي ، ص : ١١/٢ .

(٢) أما (لا) النافية للجنس ، إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، بقيت على ما كان لها من العمل ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وَأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص : ٢١ .

(٣) حروف المعاني ، للزجاجي ، ١٩/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص : ٣٨٣ ـ ٣٨٥ .

(٤) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ١٤٣/١ .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا ، قول حسان [(١)]: (ألا طِعانَ ولا فِرسانَ) [(٢)] . بقوله : " والهمزة الداخلة على (ألا) في البيت للتقرير والتوبيخ ، ولا وجه فيها للتمني ، كما زعم أبو القاسم ، وابن بابشاذ لفساد المعنى " [(٣)] .

وقول ابن بابشاذ هو : " ... جملة الأمر أن لفظة (ألا) على ضربين : أحدهما التمني ، والآخر التحضيض ، فالتي للتمني هي التي يقدر فيها دخول حرف الجر الاستفهام على (لا) ... وأما قول الشاعر :

أَلا طِعَانَ أَلا فُرْسَانَ عَادِيَةً ... إِلا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَنَانِيرِ

فمن القسم الأول ، ورفع ما بعد (ألا)دليلٌ على أن حكم المبتدأ باق " [(٤)] .

ويرى ابن خروف أن الهمزة في هذا البيت للتقرير والتوبيخ ، في حين أن ابن بابشاذ والزجاجي وغيرهما يرون أنها للتمني . والذي عليه النحاة أنها ـ أي الهمزة ـ للتوبيخ لا للتمني كما قاله ابن بابشاذ ، وذلك للآتي :

١ـ الغرض الذي قيل فيه البيت الهجاء ، ولو كان تمنياً لبطل معنى البيت ، ولما كان ذماً ؛ إذ كيف يتمنى الشاعر ، وهو يهجو ؟ ، أضف إلى ذلك إشكال الحكم الإعرابي

---

(١) هو : حسان بن ثابت ، بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، شاعر النبي ـ ﷺ ـ ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، له مائة وعشرون سنة عاش نصفها في الجاهلية ، ونصفها في الإسلام ، وكذا أبوه وجده ، عاش كل واحدٍ منهما هذا القدر ، اشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، عمي قبيل وفاته ، لم يشهد مع النبي ـ ﷺ ـ مشهداً ، توفي سنة ، أربع وخمسين ، الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ٣٠٥/٢ ـ ٣٠٨ ، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي ، ١٠٣/١ ، والأعلام، للزركلي ، ١٧٥/٢، ١٧٦ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، من رائيته التي يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي ، وهم رهط النجاشي الشاعر ، مطلعها :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا الأَحْلامُ تَزْجُرُكُم ... عَنَّا وأَنْتُم مِن الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

لا بأسَ بالقومِ مِن طُولٍ وَمِن عِظَمٍ ... جِسْمُ البِغَالِ وأَحْلامِ العَصَافِيرِ

إلى أن قال فيه :

أَلا طِعَانٌ أَلا فِرْسَانٌ عَادِيَةٌ ... إلا تَجَشُّؤَكُم حَوْلَ التَنَانِيرِ

أي : لستم أهل حرب ، فلا طعان ، ولا فرسان يعدون على أعدائهم ، وإنما أنتم قوم لا تعرفون غير الأَكْل ، وجلوسكم حول التنانير تتجشأون ، والتجشؤ تنفس المعدة عند الامتلاء ، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق عبدالرحمن البرقوقي ، طبعة المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م ، ص : ٢١٣ ـ ٢١٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٩٩٣/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٧٠٥/٣ ـ ٧٠٧ .

للكلمة، أي : أن الهمزة إن دخلت على معنى التمني ، هل يبقى الاسم معها على ما كان عليه قبل ، محكوماً على موضعه بالرفع ، أو يكون منصوباً في المعنى بما في (ألا) من معنى التمني ، فتحمل حينئذ على لعل وليت ؟ وهل تفتقر إلى خبر ، افتقار ليت ولعل أو لا ؟وللنحويين كلامٌ كثيرٌ في ذلك [١] .

٢ـ أنه لو كان كذلك ـ أي تمنياً ـ لم يجز اعتبار الموضع في البدل ، ولا دخول (ألا) [٢].

٣ـ عجز البيت (إلا تَجَشُّؤَكُم حَوْلَ التَّنَانِيرِ) يستحيل أن يكون تمنياً على الحقيقة [٣] .

ولعلّ قول الخفاف في معنى البيت وإعرابه ، وأخذه على الزجاجي ؛ كجهيزة التي قطعت قول كل خطيب : " وليس بتمنٍ ، وإنما هو توبيخٌ ، وقوله : (إلا تجشُؤُكم) بالرفع ، هو مرفوعٌ على الابتداء ، والخبر في الظرف ، ومن رواه بالنصب ، فهو منصوبٌ على الاستثناء المنقطع ..." ، وقال في موضع آخر : " ... وموضع الشاهد فيه قوله : (ألا طِعانَ ألا فِرسانَ عاديةٍ) ، وهو كونُ طِعانٍ وفِرسانٍ مبنيين مع (لا) التي دخلت عليها همزةُ الاستفهام الدالة على التقريع والتوبيخ ، وأبو القاسم ـ رحمه الله ـ استشهد به على أن (لا) هذه للتمني ، وهو وهمٌ منه وغلطٌ ، فإنه ليس في قوله : (ألا طِعانَ ألا فِرسانَ) تمنٍ ، وإنما هو توبيخ وتقريع ، ونفى أن يكون لهم هذان الوصفان ، وعاديةٌ نعتٌ لفرسان . ويمكن أن يكون فيه التمني على وجه بعيدٍ ، وهو أن يكون الهاجي تمنى أن يكون لهم طعانٌ وفرسانٌ ، ويدلُّ تمني ذلك لهم على عدمه عندهم ؛ لأن المتمني معدوم ، وهو بعيدٌ ، من جهة أن الهاجي لا يتمنى ... [٤] .

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة، ٥٧٤/٢ .

(٢) قال ابن بزيزة : " ومن رفع التجشؤا أبدله على الموضع ، والنصب على الاستثناء المنقطع " شرح الجمل ، لابن بزيزة، ٥٧٥/٢ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ٩٠/١، شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، ص : ٣١٩، وشرح جمل الزجاجي ، لابن الفخار ، ص : ١٠٣٣ .

(٤)المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ١٦٧/١ ــ ١٧٦ .

المطلب الثاني : علة جعل (الواو) علامة الرفع في جمع المذكر السالم .

قال ابن الأنباري : " الجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين ، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية ؛ إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى " [1] .

وعلامة الجمع في جمع المذكر السالم ، هو: أن تزيد على اللفظ الظاهر المفرد واواً في الرفع ، وياءً في الجرِّ والنصب ، مكسوراً ما قبلها ، ونونها مفتوحة ؛ فرقاً بينها وبين نون الاثنين ؛ وكسر نون الاثنين على أصل التقاء الساكنين ، وأقل الجمع ثلاثة[2].

وقد ذكر صاحب أسرار العربية وغيره من النحويين [3] ، العلة التي من أجلها أعرب جمع المذكر السالم بالحروف كالتثنية ، واختيار (الألف ، والواو ، والياء) فيهما ، دون غيرها من الحروف ، واختصاص التثنية في الرفع بالألف ، والجمع السالم بالواو ، واشتراكهما في الجر والنصب، كما يقول ابن الأنباري : " لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد ، والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطي الفرعُ الفرعَ ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات ... " [4] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ علته في الجمع بقوله : " وعلة ابن بابشاذ في كون الواو في الجمع ؛ لأنها أكثر من الحركة [5]، والجمع أكثر من الواحد سخافة لا تقال ، إذ كيف توصف الحروف بالكثرة والقلة ، والحروف علامة الإعراب في (تفعلين) وليس هناك كثرة " [6] .

أما قول ابن بابشاذ فهو : " ... وإنما أعرب الجمع السالم بالحروف من قبل أنَّ الجمع أكثر من الواحد ، فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد ، والحرف

---

(١) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٤٨ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٤ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢٦٤/١ ، وشرح الجمل ، لابن الفخار ، ص: ٩٣ ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ص : ١٥٠ .

(٣) كالإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص : ١٢١ـ ١٢٩ .

(٤) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص : ٤٨ .

(٥) وقال في شرح مقدمته : " ....وإنما كان رفعه بالواو ؛ لأنه أكثر من التثنية ، فجعل إعرابه في الرفع بحرف أقوى وأثقل ، وهو الواو المضموم ما قبلها ... " شرح المقدمة ، لابن بابشاذ ، ص : ١٣٣ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢٦٤/١ .

أكثر من الحركة " [1] .

لم يختلف ابن خروف وابن بابشاذ في علامة رفع جمع المذكر السالم ، ولكنه أخذ عليه العلة التي جعلت من أجلها الواو في الجمع ، فابن بابشاذ يرى أن الواو أكثر من الحركة ، والجمع أكثر من الواحد ، في حين أن ابن خروف يرى أن الحروف لا توصف بالكثرة ولا بالقلة ؛ لأن الحروف علامة الإعراب ، ويرى آخرون : أن جعل الواو علامة للرفع في الجمع على أصلها ، وجعل الألف في التثنية ؛ للفرق بينها وبين الجمع [2] .

لم يفلح ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ في هذه المسألة ، والدليل الذي اعتمد عليه ليس صواباً ؛ للأدلة الآتية :

١. إن هذه الحروف (الواو ، والألف ، والياء) ليست علامة إعراب ، ولا هي الإعراب نفسه ، وإنما هي حروف إعراب [3] ، كما قال عنها سيبويه في كتابه : " اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب ..." ، وقال أيضاً : " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان : الأولى : منهما حرف المد واللين ، والثانية : نون ، وحال الأولى في السكون ، وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب..." [4] .

وقال الإمام الزجاجي في إيضاحه ، بعد ذكره مذاهب العلماء في هذه المسألة ، مرجحاً ما رآه صواباً : " ومذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه ، لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله " [5] .

وكأنّ ابن بزيزة يَقْصِد ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ بقوله : " وذهب بعض المتأخرين إلى أن حروف المد في هذه الأمثلة حروف إعراب دالة على التثنية والجمع كحكمها في الأسماء، وهو باطل لدخولها على الماضي ، وقد نصّ سيبويه على أن النون ليست حرف الإعراب ، قال : (ولم يجعلوها حرف الإعراب) فهذا نص على أنها علامة لا حرف ، وقد حذفت منه النون التي هي علامة الرفع في سعة الكلام من غير

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٢٧/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، ص : ١٠٦ .

(٣) هذه من المسائل الخلافية بين النحويين ، وقد ذكر صاحب الإنصاف ، آراء النحويين الواردة في ذلك ، وعللهم ، وفنَّدَ العلل كلَّها ، كما فعل مثله الإمام الزجاجي ، في إيضاحه . الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٤٧/١ ـ ٥١، والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص : ١٣٠ ـ ١٣٤.

(٤) الكتاب ، لسيبويه ، ١٧/١ ، ١٨ .

(٥) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص : ١٣١ .

ضرورة " [1] .

٢ـ ولا ضير في وصف الحروف بالكثرة والقلة ، فقد وصفها غير واحد من النحويين ، كما قال ابن الفخار في شرحه: " وأما نون الجماعة فلو كسرت للزم في ذلك الثقل ؛ من جهة توالي الضمات في حالة الرفع ؛ لأن الواوَ أكثرُ من الضمة ، وتوالي الكسرات في حالة النصب والجر ؛ لأن الياء أكثر من الكسرة ، فعدلوا إلى الفتحة فراراً من هذا الثقل ... " [2] .

ويُلاحظ الباحث أن ابن خروف قد بنى أخذَه على ابن بابشاذ في هذه المسألة على غير مذهب سيبويه الذي اعتمده النحويون ؛ ونتيجة الشيء تعتمد على ما بُني عليه أولاً من خطأ في المقدمات ، أو من صواب فيها ، كما أن قول ابن بابشاذ هو قول النحويين، خلافاً لما أخذه عليه ابن خروف .

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٤/١ .

(٢) شرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ٩٣ .

المطلب الثالث : إقحام حرف مكان حرف .

الإقحام في لغة العرب : من قَحَمَ الرجل في الأمر يَقْحُمُ قُحُوماً ، واقْتَحَمَ ، وَانْقَحَمَ رمى نفسه فيه من غير روية [١] .

أما النحويون ، فيطلقونه ويريدون به أمرين :

أولهما: استغناء التركيب عن المقحم سواءً أكان اسماً ، أم فعلاً ، أم حرفاً من حيث الإعراب ليس غير ، معتمدين في ذلك على أقيسة النحو وضوابطه ومحاولة القياس على آيات لم يرد فيها مقحم ، مع أن الفعل واحد .

وثانيهما: أن الحرف المقحم يخرج عن إفادة معانيه الخاصة إلى إفادة معنى عام أكده النحاة بقولهم : يفيد التوكيد والتقوية [٢] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في قول الشاعر[٣] :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب[٤]

بقوله : " ... وشاهدُه : ترخيم (أميمة) ، وإقحام التاء بعد الحذف . والإقحام : وضع الحرف في موضع لا يستحقُّه ولا يحتملُه ، وليس من شرطه أن يكون بين شيئين ، وذهب طائفة من المتأخرين إلى أن الإقحام لا يكون إلا بين شيئين ، وليس كما زعموا ، إنما الإقحام وضع الشيء في موضع لا يستحقه ... " [٥] .

ويعني ابن خروف بالمتأخرين ابن بابشاذ ، و الفارسي في أحد قوليه [٦].

قال ابن بابشاذ في شرحه : " ومن شأن الإقحام أن يكون بين شيئين مثل : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ، ويا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ، يريد : يا تَيْمَ عَدِيٍّ ، ويا بُؤْسَ الحربِ ، فيقال على هذا ؛

---

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (قحم) .

(٢) أفضل رسالةاطلع عليها الباحث تحدث عن هذه الظاهرة ، هي الرسالة العلمية المقدمة من الطالب ، خالد عبدالكريم سندي ، لجامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الموسومة بظاهرة الإقحام في التراكيب العربية ، وهي موجودة في الشبكة العنكبوتية ، موقع : مجالس الطريق إلى الجنة .

(٣) هو : زياد بن معاوية بن ضباب النابغة الذبياني ، أبو أمامة ، شاعر جاهلي من الطبقة ألأولى ، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء ، فتعرض عليه أشعارهم ، الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ١٥٧/٢ ـ ١٧٣ ، والأعلام ، للزركلي ، ٥٤/٣ ، ٥٥ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني ، من قصيدة يمدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر ، حيث هرب إلى الشام ، لما بلغه أن مرة ابن ربيع بن قريع وشى به إلى النعمان في أمر المتجردة ، ديوان النابغة الذبياني ، طبعة مطبعة الهلال ، مصر ، ١٩١١م، ص : ٩ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٧٦٦/٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥١١/٢ ، ٥١٢ ، وأمالي ابن الشجري ،٣٠٨/٢ .

فأين الإقحام الذي وقع بين شيئين في (طلحة) ؟ فالجواب أن التاء زيدت ساكنة بين الحاء وحركة التاء ، ألا ترى أنه يمكنك أن تقول : يا طَلْحَتْ ، بإسكان التاء ، فلما سُمع سهم يا طَلْحَةَ ، صارت التاء بين الفتحة والحاء ، فوقعت بين شيئين ، وهذا من المواضع الدقيقة التي نبه عليها أبو علي " [1] .

فقد أخذ عليهما ابن خروف على ابن بابشاذ والفارسي قولهما ، إقحام الحرف في البيت السابق ؛ لأنه أي :الإقحام ـ وضع الشيء في موضع لا يستحقه ، فيما يرى ابن بابشاذ والفارسي في أحد قوليه : إن الإقحام لا يكون إلا بين شيئين ، ليس لازماً أن يكون وضع الشيء في غير موضعه .

أما كلمة (أميمة) في البيت ، فللنحاة كلامٌ كثيرٌ في هذه الفتحة ، هل هو مرخّم ، أو غير مرخّم ؟ وهل هذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف ، أو لا ؟ وهل هناك إقحام أو لا ؟

وخلاصة قولهم : إن بعضهم يرى أنه نَصَبَ المنادى على أصله ، ولم ينونه ؛ لأنه غير منصرف ، وبعضهم يرى أنه بناه على الفتح ، وأكثر النحويين يرون : أنه أقحم التاء مفتوحة ، وبعضهم يرى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في الترخيم ، وحركت بالفتح اتباعاً [2] .

أما قولا أبي علي الفارسي ، فكما قال عنه أبو حيان الأندلسي : " ولأبي علي قولان : أحدهما أن التاء زيدت وحركت اتباعاً بالفتح لحركة الحاء ، يعني في (طلحة)؛ لأن الحاء حشو في الكلمة ، وحركتها لازمة ، فأتبع حركة الآخر ، حركة الأول ، وهو عكس يا زيد يا عمرو . والثاني : أنهم زادوا التاء بين الحاء وفتحها ، فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحاء ، ثم فتحت الحاء اتباعاً لحركة التاء ... " [3] .

ويرى الباحثُ بالنظر إلى أقوال النحويين ،صحة ما ذهب إليه ابن بابشاذ في أن الإقحام ليس لازماً أن يوضع الشيء في موضع لا يستحقه ، بل هو بين شيئين، وتبعه غير واحد من النحويين ؛ كابن الشجري وغيره [4] . وورد عن ابن بزيزة قوله : " ... فلك في

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

(٢) لم يهتد الباحث إلى كلام أبي علي الفارسي في مظانه ، واكتفى بنقله من كتاب أبي حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ، ص : ٢٢٤١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٧٠/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ٢٢٤١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ، ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

ترخيم ما فيه تاء التأنيث ، نحو : طلحة وبابه أربعة أوجه : أحدها الترخيم على لغة من ينوي ، وعلى لغة من لا ينوي، وإقحام التاء مفتوحة ، وإقحامها مضمومة ، واختلف النحويون في الإقحام هل من شرطه أن لا يكون إلا بين شيئين أو لا ؟ بل المراعى فيه إنما هو وضع الشيء في موضع لا يستحقه ، وشبه سيبويه الإقحام في هذه التاء بالإقحام في : يا تيم تيم عَدِي ، من قبل أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً فتركوه بعد إقحام التاء على ما كان عليه لو لم يدخل " [1] .

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٢/٤٥٤ .

الفصل الخامس : المناقشات والردود في مسائل متفرقة .

المبحث الأول : المناقشات والردود في المسائل التصريفية .

المطلب الأول : حروف الزيادة : عددها وعللها .

المطلب الثاني : إعلال اسم المفعول .

المطلب الثالث : تصغير الأعلام .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في العدد وكناياته .

المطلب الأول : تعريف العدد ومنتهاه .

المطلب الثاني : صياغة اسم الفاعل من العدد .

المطلب الثالث : تأريخ الأيام والليالي .

المطلب الأول : حروف الزيادة : عددها وعللها .

الزيادة خاصة بالأسماء والأفعال ، وأما الحروف فلا حظَّ لها فيها ، وهي : إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى ؛ كألف ضارب ، أو لضرب من التوسع في اللُّغة كواو عمود ، وحروفها عشرة ، وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والياء ، والنون ، والتاء ، والسين ، والميم ، والواو ، واللام ، يجمعها قولك : سألتمونيها [1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في الزيادة أربعة مآخذ وهي :

١ ـ عدد حروف الزيادة .

أخذ عليه في مسألة حروف الزيادة بقوله : " وذكر جميعَ حروفِ الزيادةِ ابنُ بابشاذ ، أربعةَ أنواعٍ من الجمعِ لغيره ، ورأى أنه قد أتى بأمرٍ عجيبٍ ، ونمّق عبارته عنها وفقّرها :

أحدُهما : (أسلمَني وتاهَ) .

والثاني : (الموت ينساه) .

والثالث : (سألتمونيها) ويحكى هذا لابن الجني [2] .

والرابع : للمازني :

هويتُ السّمَانَ فَشَيَّبْنَنِيوما كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السَّمَانَا

فذكره في البيتِ مرتين ، وقد جمعتُ منها نيفاً على عشرينَ ، منها محكيٌّ ، وغير محكيٍّ ، وأحسنها لفظاً ومعنى ، قوله :

سَألتُ الحروفَ الزَّائِداتِ عَنِ اسْمِها فَقالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وقيل : هم يتساءلون ... " [3] .

وعبارة ابن بابشاذ هي : " ... أما قوله :(إنّ حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك : (اليوم تنساه) . فقد استثقل بعضهم هذا الجمع ، واستخفاه ونمّقه تنميق مَنْ مال به هواه، فقال فيه : (أسْلَمَنِيوَتاه) ، وتجاوز بعضهم هذا وتعدّاه ، فجمَعَه جمعَ مُريدٍ لبُقْيا مُحَيّاه ، فقال : (الموت ينساه) ، وكَرِهَ بعضهم هذا الجمع وأباه ، فجمعه جمعاً لا تَعلُّق له بدنياه وأخراه ، فقال : (سألتمونيها) . ويُحكى عن أبي العباس المبرّد أنه سأل أبا

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٤١/٩ .

(٢) كذا في نصِّه ، والصواب ابن جني ، بحذف الألف واللام .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٠٤/٤ ، ١٠٥ .

عثمان المازني أن يجمع له حروف الزيادة فأنشده أبو عثمان :

هويتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِيوما كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

ثم سكت ، فاقتضاه أبو العباس الجواب عن مسألته ، فقال قد أجبتك دفعتين . فهذه خمسة أقوال ، كل واحد منها قُصد به طريق التقريب والتذكير ، وترك التطويل والتكثير " [١] .

لم يختلف الصرفيون في عدد حروف الزيادة العشرة ، بَيْد أن ابن خروف أخذ على ابن بابشاذ عدد الكلمات التي جُمعت فيها هذه الحروف ، فابن بابشاذ ذكر أربعة جموع : (أسلمَني وتاهَ ، والموت ينساه ، و سألتمونيها ، وهويت السمان) . فيما يرى ابن خروف جموعاً أُخَرى غير هذه ، وحجته هي : أن هذه الحروف من الحلق ، والفم ، والشفتين ،فيتأتى منها غير هذه الأربعة المذكورة .

ويبدو للباحث أن الغرض من جمع هذه الحروف في هذه الكلمات سهولة حفظها فحسب ، فاختلاف الكلمات لا يؤدي إلى اختلاف هذه الحروف ، كما أن الاعتناء بتتبع مثل هذه المآخذ العرضية لا الأساسية ، دون برهان أو دليل ، قد ينقص من قيمة الآخذ لا من قيمة المأخوذ عليه ، ولذا قال ابن بزيزة في شرحه للجمل : " وحروف الزيادة كما ذكرها أبو القاسم عشرة . وللناس في جمعها ما لا ينضبط كثرة ، والتشاغل بمثل هذا نوع من الفراغ ، أحسنها : أمان وتسهيل ... " [٢] .

وقد انبرى الخفاف في شرحه (المنتخب الأكمل على كتاب الجمل) فردَّ على الصرفيين في جمعهم حروف الزيادة في عباراتهم أولاً ، وعلى ابن خروف في أخذه السابق على ابن بابشاذ آخراً ، رداً محكماً ، فأغنى كلَّ من يأتي بعده عن الردِّ عليه ، فقال عن الجموع التي جمعت فيها حروف الزيادة بعد قول الزجاجي : "إن حروفَ الزيادة عشرةٌ يجمعها قولك: اليومَ تنساه" : " وقد استثقلَ بعضهم هذا الجمعَ ، واستجفاهُ ، ونمَّقه تنميق من مال به هواه ، فقال فيه : (اسْلَمَني وتَاهُ) ، وتجاوَزَهُ بعضُهم وتعدَّاه فجمعه جمع مريد لدنياه : (اليومَ تَنْساه) ، وكره بعضُهم هذا الجمعَ وأباه ، فجمعه جمعاً لا تعلُّقَ له بدنياه وأخراه ، فقال : (سألتمونيها) " [٣] .

وقال عن ابن خروف في أخذه على ابن بابشاذ : " قال ابن خروف : لأن عمدةَ ما

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١١٧٨/٤ ، ١١٧٩ .

(٢) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٧٣٦/٢ .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ٩٠٧/٣ ، ٩٠٨ .

ذكرتُهُ من أولِ بابِ التَّصْريفِ إلى هنا كلُّه من كلام ابنِ بابشاذ ، إذ جمع فيه الضَبْطَ والتَّحَذُّقَ ، والتَّحْصِيلَ فقلَّ ما يَتَأَتَّى لأحد بأبدعَ منه . ومن أكملِ ضلالِ المرءِ عدمُ الإقرارِ بالفضلِ لأهلِهِ ، وابنُ خروف كثيراً ما يُنحِي عليه ، والعكس أَلزم ... " [1] .

٢ ـ عدد حروف الزيادة وعللها:

كما أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في حروف الزيادة وجمعها ، كذلك أخذ عليه في عللها بقوله : " وتكلم أبو الحسن بن بابشاذ على بعض عللِ الزيادةِ ، ولم خُصَّت الحروفُ العشرةُ بالزيادةِ ، فأحسنَ في القليلِ ، وأساءَ في توجيهِ الكثيرِ ، وتعليلُه أنَّي الحُسْنُ منه ؟ فما مشى فيه مع السلفِ ، ولم يخترعْ فيه قولاً يدلُّ على زيادة الحروفِ ... " [2] .

وقول ابن بابشاذ في ذلك : " فإن قيل : فلم خُصَّتْ هذه الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها من حروف المعجم ؟ قيل : لأمر عجيب مُحْكَم ؛ وذلك أن من جملتها حروف المدّ واللين ، التي لها من الدّور في الكلام والتمكين ، وتسهيل الصوت والتحسين ، واستعمالها في الجدّ والتطريب والتحنين ، ما يقتضي أن تكون أحقَّ الحروف بالزيادة ، وهذا ونحوه مُستغْن عن إقامة الدليل والشهادة " [3] .

ورأى ابن خروف أن ابن بابشاذ قد تحدث في علل الزيادة ، وتخصيص هذه الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها ، وكان عليه أن يذكر بعض العلل: كالانفراد بالمثال ؛ لأن أبنية الأصول محفوظة محصورة ، فإذا جاءت كلمة بزوائد ، وليس لها نظير في الأصول حكم بزيادة فيها ، وإن لم يعلم لها اشتقاق ؛ نحو : نون نَرْجِسْ ، حكم عليها بالزيادة ، لعدم فَعْلِلْ في الأصول وغير ذلك . بَيْدَ أنه لم يأخذ عليه شيء في تعليلٍ بعينه ، واكتفى بقوله : فأحسن في القليل ، وأساء في الكثير ، ولم يبيِّن الذي أحسن فيه ، ولا الذي أساء فيه ، كما أنه رأى أن ابن بابشاذ قد جانب الحسن في تعليله .

وقد اطلع الباحث على شرح ابن بابشاذ ، وقد بان له إحسانه في ذلك لا إساءته، ولو كان كما ذكره ، لبيّنه في أخذه عنه ، كما يفعل في المسائل التي أخذها عنه ، وإلا فيكون كقوله إذا لم يجزم بصحة نسبة القول إلى ابن بابشاذ ، أو لم يعتمد في

---

(١)المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ٩٠٨/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٠٧/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١١٧٩/٤ .

أخذه عليه على دليل ، فإنه يقول : وذهب بعض المتأخرين .

٣ ـ ألف موسى أزائدة ، أم منقلبة .

وبمثل الذيسبق ، فقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ أيضاً قوله في زيادة الألف في (موسى) أزائدة أم منقلبة ، بقوله : " وكذلك ألف (الموسى) منقلبة عن أصل مُوسًى كرُمَّةٍ ، فنوّنوا وهي مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، وهي (بسكون الفاء واواً ، وتضعيف الفاء[١]) ، وحذفها قليلٌ جداً ، ومن أخذها من (ماسَ يميسُ) فقد أخطأ لما ذكرنا من التنوين فيها ، وحكى هذا القول الثاني أيضاً ابنُ بابشاذ على الجوازِ ، واعتلَّ له ، ولم يعرفْ التنوين يقطع به " [٢] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " ومن هذا الباب (موسى وعيسى) ، (فموسى) في اسم النبي عليه السلام ، وغيره غير مصروف في المعرفة ، ومصروف في النكرة ، وليس له وزن ، و(موسى) في اسم ما يُحْلَقُ به لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، وإنما لم ينصرف في المعرفة للتعريف والتأنيث ؛ لأن الموسى مؤنثة ووزنه (مُفْعَل) ، مشتق من (أَوْسَيْتُ رأسَه) ، فإن قيل : ولِمَ لا تكون فُعْلى من (ماسَ يَميس) فتكون الميم أصلية؟ قيل : لا يجوز ذلك ؛ لأنه قد سمع عن العرب : هذه موسى حديدةٌ ، فلو كانت (فُعْلَى) لم تُنوَّن " [٣] .

وقال في موضع آخر له من شرحه : " وأما (الموسى) لموسى الحديد ، فمؤنثه ، لقولهم (موسى خَذِمة) ، وهذه موسى جيدة ، وقد ذُكر القولان في اشتقاقها ، قال الشاعر في تأنيثهما :

فَإِنْ كانت المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا فَمَا وَلَدَتْ إلا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

... " [٤] .

---

(١) العبارة التي بين القوسين ليست واضحة لدى الباحث في نسخة التحقيق ، ومطموسة في النسخة الأصلية ، كما أشارت المحققة إلى ذلك .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١١٠/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٦٤٣/٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٨٩٠/٣ .

(المُوسى) آلة من الحديد يحلق بها ، وهي مؤنث سماعي [1] ، على وزن فُعْلى،وقد يُذَكَّر ، فيكون على وزن مُفْعَلٌ من أوسيتُ رأسه إذا حلقته بالمُوسى . وموسى اسم النبي أعجمي مُعَرَّب ، إن جعلته فُعْلى ، لم تصرفه ، وإن جعلته مُفْعلاً من أوسيتَه صرفته[2] .

ويرى ابن خروف أن الألف في موسى منقلبة عن أصل ، وهي على زنة مُفْعَلٌ من أوسيت ، وهي منونة ، وجوّز ابن بابشاذ أن تكون من ماس يميس ، بحذف التنوين .

ولعل كلام ابن خروف في هذا المأخذ ، أقرب لما عليه معظم الصرفيين ، فإنهم يرون : أنها على زِنة مُفْعَلٌ ، على التذكير .

وقول ابن بابشاذ هو مذهب الأخفش والفراء وغيرهما ، فإنهم يرون أنها على وزن فُعْلَى ، فلا تنصرف ؛ كالبشرى ، لأنه من الميس ؛ لأن المزين يتبختر ، قلبت الياء واواً ، وانضمام ما قبلها ، وهذا اشتقاق بعيد [3] .

يؤيد ذلك ما ورد في شرح المنتخب الأكمل ، قوله : " والموسى مؤنثةٌ ، يقال : موسى جيدةٌ ، قال الشاعر[4] : (فإن تكن الموسى ...) وقال الكسائي : هو فُعْلَى ، وهذا مردُودٌ بسماع التنوين فيها ، قالت بنت الخُس حين سئلت أي الأشياءِ أحبُّ إليك ؟ قالت: (موسى خَذِمَة في حَبْرُورٍ سَنِة ، في صِحَافٍ رَدِمَةٍ ، في غَدَاةٍ شَبِمَةٍ) ، فإذا لم تكن : فُعْلَى ، فإنما هي مُفْعَلٌ من أوسيتُ رأسه إذا حلقتُهُ ، وكل اللغويين على أنها مُؤنَثَةٌ إلا الأموي فإنها عنده مذكرةٌ ... " [5] .

والعجيب في الأمر : أن ابن خروف نفسه الذي أخذ على ابن بابشاذ في جواز ذلك، فقد جوَّز هو أيضاً ذلك في كتاب آخر له ، فهو يقول بالقولين معاً : قوله وقول

---

(١)وعليه قول الأعشى :

فَإِنْ تَكُنْ المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا ... فَمَا خُتِنَتْ إلا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

ديوان الأعشى ...

(٢) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة : (موسى) .

(٣)الكتاب ، لسيبويه ، ٣١٠/٤ ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف ، بدون تاريخ ، ص : ٣٥٩ ، و شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد ابن الحسن الاستراباذي ، تحقيق جماعة من العلماء ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، ٢/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٤)

(٥) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، لابن الخفاف ، ٤٧٦/٢ .

ابن بابشاذ ،من تعليق ؛ كما في قوله : " ... وتقول هذه موسى حديد ، بغير تنوين، وهي فِعْلَى عن الكسائي من ماس يميس ، وقال عبدالله بن سعيد الأموي[1] : هو مذكر لا غير ، تقول هذا موسى كما ترى ، وهو من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى، وقال أبو يوسف: أنشدنا الفراء :فإن تكن الموسى ... ومن لم يصرف في التنكير الجنسي ، فهي فُعْلى لا محالة ، والصواب ما ذكر سيبويه في العلم ، أنَّ موسى وعيسى أعجميان ، ووزنهما مفعل وفعلى ، والياء للإلحاق ... وأما موسى الحديد ، فَمُفْعَل من أوسيت رأسه في قول من قال : هذه موسى خَذِمَة ، وهي مؤنثة بغير علامة كما ذكر في البيت ، ومن منع صرفها في النَّكرة كانت عنده فعلى ، من ماس ، وهي حكاية يعقوب ، وحكى فيها التذكير كما تقدم في قول عبدالله بن سعيد ، وقد أعاد سيبويه ذكرها فيما يجعل زائداً " [2] .

لماذا أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله السابق في شرحه الجمل ، في حين ذكر هو نفسه هذا الكلام في شرحه كتاب سيبويه هذا القول عن عبدالله بن سعيد الأموي والكسائي ، ولم يأخذ عليهما ؟

٤ ـ زيادة الهاء في هِجْرَع ، وهِبْلَع .

كذلك أخذ عليه قوله بزيادة الهاء في (هِجْرَعٍ) ، و(هِبْلَعٍ) ، بقوله :

" قال ابن بابشاذ تزاد أولاً في (هِجْرَعٍ) ، و(هِبْلَعٍ) وهما من (الجرَعٍ) و(البَلْعِ) وقالوا للمرأة العظيمة الأوراك : (هِرْكَوْلَةٌ) ؛ لأنها تركُلُ في مشيها . وليس كما زعم ، بل الهاء أصل، وليس كما ذكر ... " [3] .

قال ابن بابشاذ : " وتزاد بعد ألف الندبة في الوقف من نحو : يا زيداه ، وتُلْحق عوضاً من الياء في مثل : زنادقة وفرازنة . وتُلْحق عوضاً من ذهاب الحركة في (أهْراق) وزيادتُها أولاً قليلٌ في مثل : هِرْكَوْلَة ، وهي المرأة العظيمة الأوْراك ؛ لأنها تركل في مشيتها ، وهي هِفْعَوْلة . وكذلك هَجْرَع وهَبْلع ؛ لأنها من الجَرْع والبَلْع وهي في ما عدا ذلك أصلية . فأما إبدالها أخيراً : فقد أبدلت من تاء التأنيث في الوقف في مثل : قائمة

---

(١) هو : عبدالله ين سعيد الأموي ، لقي العلماء ، ودخل البادية ، وأخذ عنه فصحاء الأعراب ، وأخذ عنه العلماء ، وأكثروا في كتبهم ، كان ثقة في نقله ، له مصنفات مفيدة ، منها : النوادر ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، ١٢٠/٢ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ٤٣/٢ .

(٢) تنقيح الألباب شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، ص : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٢٢/٤ .

وقاعدة " [1] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله بزيادة الهاء في : هِجْرَعٍ ، وهِبْلَعٍ، وهِرْكَوْلَةٌ، فيما يرى ابن خروف أن الهاء في هذه الكلمات ليست زائدة ، وإنما هي من بنيتها .

وعلة ابن بابشاذ على زيادتها الاشتقاق . فأما هِجْرَعُ ، فهو الطويل ، فكأنه مأخوذ من الجَرَعِ ، وهو المكان السهل المنقاد ، وأما الهِبْلَعُ وهو الأكول ففيه معنى البلع ، وأما الهِرْكَوْلَةُ فهي التي تركل في مشيتها فالهاء فيها زائدة [2] فيما علل ابن خروف بأن الهاء أصل في هذه الكلمات ، وأنها على زنة فِعْلَلٍ ، ودعم ابن خروف قوله بقول سيبويه : "ويكون على فِعْلَلٍ فيهما ، فالأسماء نحو : قِلْعَمٍ ، ودِرْهَمٍ ، والصفة : هِجْرَعٍ،وهِبْلَعٍ[3]" ، " [4] .

وبنحو اختلافهما بزيادة الهاء في هذه الكلمات فقد اختلف الصرفيون فيها ، فمنهم من قال بزيادتها ، ومنهم من قال بأصالتها ، ومنهم من نسب القول بزيادتها إلى الخليل قبل ابن بابشاذ [5] .

والذي يبدو للباحث صواباً أن الهاء ليست زائدة في كل هذه الكلمات الثلاثة، فيما ذهب إليه ابن بابشاذ ، وليست أصلية فيها كما ذهب إليه ابن خروف ، بل هي زائدة في (هِبْلَع)؛ لقرب اشتقاقه، والاشتقاق أقوى علل معرفة الزيادة ، وأوضحها حجة ؛ لأنه رد فرع إلى أصله الهاء وأصلية في (هِجْرَع،وهِرْكَوْلَةٌ)؛ لبعد اشتقاقهما ، وهذا هو الذي عليه أكثر النحويين والصرفيين ، وهو الذي قرره ابن عصفور في ممتعه، وعلل لذلك كله بقوله : " والصحيح أن الهاء في هِبْلَع زائدةٌ، لوضوح اشتقاقه من البلع . وأما هِجْرَع فوجه الجمع بينه وبين الجَرَع ليس له ذلك الوضوح الذي لِهِبْلَع . فينبغي أن تجعل الهاء أصلية ، وألا تجعل من لفظ الجَرَع ... وأما الهِرْكَولة ... الضخمةُ الأوراك . فعلى

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٢١٧/٤ ، ١٢١٨ .

(٢) الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخرالدين قباوة ، طبعة مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م ، ص : ١٤٩ .

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، ٤/ ٢٨٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٢٢/٤ .

(٥)الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، ص : ١٤٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للاستراباذي ، ٣٨٣/٢ ، ومجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ ، ص : ٤٥٧ .

هذا تكون الهاء أصلية ، إذ لا اشتقاق يقتضي بزيادة الهاء ؛ لأنه على هذا ليس مأخوذاً من رَكَلَ ، فإذا ثَبَتَ أن الهاء في هِركَولة أصلية عند من يجعله واقعاً على الضخمة الأوراك، فكذلك ينبغي أن يُجعل إذا وقع على المرأة التي تركل في مِشيتها ، وألا يجعل ذلك مشتقاً من رَكَلَ ، بل اسم للمرأة التي تركل في مِشيتها إذ قد ثَبَتَ أصالتها في موضع " [1] .

ويزيد الأمر توضيحاً وتبييناً قول ابن يعيش بعد أن ذكر رأيه في هذه المسألة ، وحجة الخليل فيها [2]، قال بعدها : " والذي عليه الأكثر القول بأن هذه الهاء أصل ، وذلك لقلة زيادتها أولاً ، ويؤيد ذلك قولهم : هذا أهجر من هذا ، أي : أطول ، وما ذهب إليه الخليل سديد ؛ لأن الاشتقاق إذا شهد بشيء عمل به ، ولا التفات إلى قلته " [3] .

ويعضده قول ابن بزيزة : " وفي زيادة الهاء أولاً خلاف ، فسيبويه لا يراه ، وأجازه الأخفش في هِرْكولة ، وهِجْرع ، وهِبْلَع ، وقد أبدلت من الهمزة في هرقت الماء ... " [4] .

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، ص : ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) أما رأي الخليل فلم يهتد الباحث إليه في مظانه ، واكتفى بنقله من شرح المفصل ، لابن يعيش كما في قوله : " وأما هِرْكَولة ، وهي المرأة الجسيمة ، فذهب الخليل فيما حكاه عنه أبو الحسن ، إلى أن الهاء زائدة ، وزنه هِفْعُولَة، أخذه من الركل ، وهو الرفس بالرجل كأنها لثقلها تركل في مشيها ، أي ترفع رجلها، وتضعها بقوة ... وأما هِجْرَع ، وهو الطويل فالهاء فيه عنده زائدة ، كأنه من الجرع ، وهو المكان السهل المنقاد ، وهو من معنى الطويل ، ووزنه على هِفْعَل . وكذلك هِبْلع ، وهو الأكول مأخوذ من البلع " شرح المفصل ، لابن يعيش، ٥/١٠ ، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، للخفاف ، ٩٥٤/٣ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٥/١٠ .

(٤) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٧٤٢/٢ .

المطلب الثاني : إعلال اسم المفعول .

الإعلال في اصطلاح الصرفيين : تغيير حرف العلة للتخفيف ، ويكون بالقلب ، أو الحذف ، أو الإسكان [١] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في الإعلال مأخذاً واحداً هو قوله : " ... وسيبويه يُعلّها كما ذكرنا على القياس ، وعلةُ الأخفش على غيرِ القياسِ في ذواتِ الياءِ ؛ لأنه حذفَ حركةَ الياءِ من (مَبْيُوعٍ) ثم كسر (الباءُ) لغير علة ، وحجتُه كلُّها ضعيفةٌ ، وغيرُ لازمة ، وذكرها ابنُ بابشاذ ، وسوّى بين القولين ، وليس كما زعمَ " [٢] .

وقول ابن بابشاذ في ذلك : " ... كل اسم للمفعول من فعل ثلاثيّ معتل العين ، فإنّك تُسقط منه عند الخليل وسيبويه واوَ (مفعول) الزائدة . وعند الأخفش عين (مفعول) الأصلية واواً إن كان من ذوات الواو ، مثل : مَقول ، ومَصوغ ؛ وياءً إن كانت من ذوات الياء ، مثل : مَكيل ، ومَبيع ، ثم تقلب واو مفعول عنده ياء ... " [٣] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في قول الزجاجي : (وتسقط الواو والياء من المفعول) .

وخلافهما وخلاف النحويين قبلهما ينحصر في المفعول إذا كان من ذوات الواو أو الياء ، فما الذي يحذف منه الواو أو الياء ؟ وأيهما أولى بالحذف ، الحرف الزائد ، أو الحرف الذي جاء لمعنى ؟

فابن خروف يرى العلة القياسية التي عليها الخليل وسيبويه [٤] في ذوات الواو : أن ينقلَ حركةَ الواوِ إلى القافِ ، مَقْوُول ، وتُحذفُ الواوُ الأولى للساكنين ، فيبقى مَقُولٌ، ومَصُوغٌ ، ووزنُه : مَفُولٌ ، ... ومَبِيع على وزن مَفِعْلٌ [٥] .

وابن بابشاذ قد أخذ بالعلة السابقة التي أوردها ابن خروف ، إضافة إلى علة الأخفش الذي يرى أنه على غيرِ القياسِ في ذواتِ الياءِ ؛ لأنه حذفَ حركةَ الياءِ من

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، للاستراباذي ، ٣/ ٦٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٢٧/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٢٢٣/٤ ـ ١٢٢٦ .

(٤) قال سيبويه : " ويعتلُّ مفعُولٌ منهما كما اعتلَّ فُعِلَ ؛ لأنّ الاسم على فُعِل مَفْعُولٌ ، كما أنَّ الاسم على فَعَلَ فَاعِلٌ. فتقول : مَزُورٌ ، ومَصُوغٌ ، وإنما كان الأصلُ مَزْوُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يَفْعَلُ ، وحذفت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان . وتقول في الياء : مَبِيعٌ ، ومَهِيبٌ ، أُسكنت العين ، وأُذهبت واو مفعُولٍ ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ... " الكتاب ، لسيبويه ، ٣٤٨/٤ .

(٥)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٢٧/٤ .

مَبْيُوعٍ ثم كُسر الباءُ لغير علة . أي : أن ينقل حركةَ الياءِ المضمومةِ إلى الباء في : مَبْيُوع، ويكسرُها للياء بعدَها ، ويحذفُ الياءَ للساكنين ، فيبقى واوٌ قبلها كسرةٌ ، فيقلبُها ياءٌ ، فيقول: مَبِيعٌ ، ووزنه مَفِيلٌ ويرى بقوة المذهبين ؛ لأنه قال فيهما :
" وبالجملة فالمذهبان قويان ، وكلاهما عند المحققين حسن جميل" [(١)] .

وعلى رأي ابن خروف فإن المحذوف واو مفعول ؛ لأن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل ، وعلى رأي ابن بابشاذ فإن المحذوفة عين الفعل ، والباقية واو مفعول ؛ لأن العين جاءت لغير معنى ، وواو مفعول حرف معنى يدلُّ على المفعولية .

والذي يظهر للباحث صواباً ما قاله ابن خروف ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وأقرب إلى المنطق ، وهو الذي عليه النحويون ،وتعضِّدُه العلل الصرفية ، في أن الذي سقط من المفعول الواو ، فكلمة مَبْيُوع ، ألقيت حركة الياء على الباء ، وسكنت الياء التي هي عين الفعل ، وبعدها واو مفعول ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف من الياء ؛ لأنها زائدة ، ولم تحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل ، وكذلك مقول ، الواو الباقية عين الفعل ، والواو المحذوفة واو مفعول [(٢)] .

أضف إلى ذلك أن دليل الأخفش (كل اسم للمفعول من فعل ثلاثيّ معتل العين ، فإنّك تُسقط منه ... واوَ (مفعول) الزائدة) ليس بالظّاهر ، والأخذ بالظاهر أولى مما ليس بظاهر ؛ ولأنه قد سُمع عن العرب إثبات الواو : أرضٌ مميتٌ عليها ، وهو من الموت، فنطقهم في هذا الياء دليلٌ على أن المحذوف واو الجماعة [(٣)] .

يؤيد هذا المذهب ما ورد في شرح الجمل ، لابن بزيزة قوله : " وفي المحذوف من اسم المفعول خلاف ، فقيل : العين الأصلية ، وقيل الواو الزائدة ، والآخر مذهب سيبويه، والأول مذهب الأخفش ، ومذهب سيبويه أسَدُّ ؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي " [(٤)] .

وقد عدَّ ابن عصفور مذهب الخليل وسيبويه صحيحاً ، وحكم بفساد غيره ، بعد إيراده الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه ، كما جاء في ممتعه قوله : " ومما يدل على

---

(١) المنصف ، شرح كتاب التصريف لابن جني ،حققه لجنة من الأساتذة ، طبعة دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م ، ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ ،وشرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ١٢٢٣/٤ ـ ١٢٢٦ .

(٢) المنصف ، شرح كتاب التصريف ، لابن جني ، ٢٨٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ، ٣١٤/١ ـ ٣١٧ .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، ٩٦٦/٣ ، ٩٦٧ .

(٤) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٧٤٣/٢ .

صحَّةِ مذهب سيبويه والخليل ، وفساد مذهب الأخفش ، أَنّك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء ، في مفعول من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان ، واو مفعول ، والياء ، فتحذف واو مفعول فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة ، قريبةً من الطرف ، فتقلبُ الضمة كسرة ،على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف ، فإنه تقلب الضمة كسرة، مفرداً كان الاسم ، أو جمعاً ، نحو بيض جمع أَبْيض أصله بُيْضٌ، نحو: حُمْر، ثم قلبت الضمة كسرة ... وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه أن يقول : مَبُوعٌ . وذلك أن الأصل مَبْيُوعٌ ، فإذا نُقلت الضمة اجتمع له ساكنان ، فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول : مَبُوعٌ ، فإن قال : لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة، فالجواب أن يقال له : لم تقلب الضمة كسرة ، وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد ، فإن الياء هي التي تقلب واواً ، بشرط القرب من الطرف ؟ فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين " [(١)] .

ومهما يكن من شيء فالأخفش وابن بابشاذ قولهما في أن المحذوفة عين الفعل، والباقية واو مفعول ، وقد رجَّحه ابن جني على مذهب الخليل وسيبويه ، وارتضاه مذهباً له ؛ لقوة حجتهما ، وصحة دليلهما ، حيث قال : " وأما ما ذهب إليه أبو الحسن، وزيادةُ أبي عثمانَ عليه ، وانفصالُه من الزيادة ، فعجبٌ من العجب ، وقولُه في هذا يكاد يَرْجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه . وذلك أنّ له أن يقولَ : إن واوَ مفعول جاءت لمعنًى ، وهو المدُّ ، والعين لم تأتِ لمعنًى ، فَحَذْفُ العينِ التي لم تأت لمعنى ، وتَبْقِيَةُ ما جاء لمعنى ، وهو الواوُ الزائدة ، أولى ، كما تقول : مررتُ بقاضٍ ، فتَحْذِفُ الياءَ ؛ لأنها لم تأت لمعنًى ، وتبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف " [(٢)] .

أما حجتهما :(الأخفش وابن بابشاذ) : (من أن واوَ مفعول جاءت لمعنىً ، وهو المد ، والعين لم تأتِ لمعنى ، فَحَذْفُ العينِ التي لم تأت لمعنى ، وتَبْقِيَةُ ما جاء لمعنى ، وهو الواوُ الزائدة ، أولى) ، فرُدَّ عليهم بأن هذا لا يلزمُ ؛ لأن ميم مفعول قد زيدت لمعنى اسم المفعول، فهي دالة على المعنى الذي تدلُّ عليه الواو معها ، فكأنه استغني بإحدى الدلالتين عن الأخرى [(٣)] .

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، ص : ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) المنصف ، شرح كتاب التصريف ، لابن جني ، ٢٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ، ٣١٤/١ ـ ٣١٧ .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، ٩٦٦/٣ ، ٩٦٧ .

وكما أن جميع النحويين الذين تحدثوا في هذه المسألة وكان حديثهم بين هذين المذهبين : مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش ، فابن الفخار فرَّ من الأخذ بهذين المذهبين ، ورَدَّهُما ، ولكنه وقع في عللهما ، كما قال بعد ذكره لهذين المذهبين : " ... وأظنه غير صحيح على القولين معاً ... ولكن القول في ذلك ، وبالله التوفيق : إن ضمة ياء مبيُوع حذفت ابتداءً ليعتلّ بالحمل على فعله ، فالتقت ثلاث سواكن ، فكسرت الياء ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين في كل واحد منهما ، وجاءت الياء بعد كسرة على ما ينبغي . هذا على مذهب سيبويه ، وأما على مذهب الأخفش فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم انقلبت الواو ياء بعد الكسرة ، فهذا أيضاً على ما ينبغي على أصل مذهبه " [(١)] .

ومن الشرّاح من اكتفى بأخذه على الزجاجي في قوله السابق : (وتسقط الواو والياء من المفعول) ، كما فعله الخفاف ، وكان عليه أن يقيده بقيود كما في قوله : " وأطلقَ عليه أبو القاسم القولَ من هذا الفصل في أشياءَ كان حقُّه أن يقيِّده فيها ، فأوْهَمَ بامتناع الجائز فيها ، وردَّ ما حُكي عن العرب من خلاف قوله ، فمن ذلك قوله في اسم المفعول مما اعتلت عينُه بالياء والواو ... فكان حقُّه لما حُكِي من التمام في الباب أن يقول : وتسقط الواوُ والياءُ من اسم المفعول في غالب الأمر ، وفي مشهور الاستعمال ، وسقوطُ الواوِ كثيرٌ لا يُسَوَّي بينهما ... " [(٢)] .

ومآخذ الشراح على الجمل تحتاج إلى بحوث منفصلة ، ودراسة مطولة، ، مع العلم بأنَّ على المتأخر فضلاً لا يُنكر ولا يُجحد .

---

(١) شرح الجمل ، لابن الفخار ، ص : ١١٩٨ ـ ١٢٠٤ .

(٢) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ، ٨٩٧/٣ ، ٨٩٨ .

المطلب الثالث : تصغير الأعلام .

التصغير له غرضان : لفظي ، ومعنوي ، أما اللفظي فهو الاختصار ؛ لأن قولنا : (جُبَيِّل) جبل صغير ، أما المعنوي فيكون لتقليل ذات المصغر؛ كشُجَيرة ، أو لتحقير شأنه ؛ كشُوَيْعِر ، أو لتقريب المسافة المكانية أو الزمانية ؛ كبُعَيْد الفجر ، وقُرَيْب الصبح .

ويُشْتَرط في المصغر أن يكون اسماً ، معرباً ، غير مصغر ، قابلاً للتصغير ، وله أوزان مخصوصة .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب مأخذاً واحداً هو قوله : " ولا يصغَّرُ إلا ما كان متمكناً ، قال ابن بابشاذ : "فأَنتَ إذا قلتَ : رُجَيْلٌ ، فكأنكَ قلتَ : رجلٌ صغيرٌ ، فإذا ثبتَ أَنَّه وصفٌ لم يجُزْ أن يُصغَّرَ من الأعلامِ إلا ما جازَ أن تصفَه ، أو فيهِ معنى الوصفِ ، ومن هاهنا قال أصحابُنا : إنه ليس من البابُ أن تُصَغَّر الأعلامُ من نحوِ : (زيدٍ وعمروٍ)[1]، قلتُ : وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ التصغيرَ لا يُرادُ به تعريفُ الشيءِ ، وإنما يرادُ به تحقيرُه ووصفُه بالصِّغَر جسماً ، أو معنى ، فكلُّ علمٍ يصَغَّرُ لا محالة إذا أريد هذا المعنى ، وكذلكَ جميعُ هذه الأشياء المتمكنةُ " [2] .

أخذ عليه قوله : (لم يجُزْ أن يُصغَّرَ من الأعلامِ إلا ما جازَ أن تصفَه ، أو فيهِ معنى الوصفِ) ؛ ؛ لأن التصغير والصفة بمعنى واحد ، وما يجوز في التصغير يجوز في الصفة وما يمتنع في الصفة يمتنع في التصغير ؛ لذا قال ابن يعيش في شرحه للمفصل : " وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه ، فهو حلية وصفة للاسم ؛ لأنك تريد بقولك رُجَيِّلٌ رجلاً صغيراً ، وإنما اختصرت بحذف الصفة ، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى كما جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة ، والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائم ، ألا ترى أن من أعمل اسم الفاعل فقال (هذا ضاربٌ زيداً) لم يستحسن إعماله إذا صغر ، فلا يقول : (هذا ضُوَيْرِب زيداً) كما لم يستحسن إعماله إذا وصفه ، ولذلك لا يصغر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه بما يتوهم فيه الشركة ... " [3] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٧٢٢/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ١٠١٣/٢ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١١٤/٥ .

المبحث الثاني : المناقشات والردود في العدد وكناياته .

المطلب الأول : تعريف العدد ومنتهاه .

العدد معناه اللغوي : الشيء المعدود في نفسه ، وقد يطلق على الألفاظ التي يُعدُّ بها ، والعدد كل لفظ وضع للكمية محدث عنها أو بها [1] . وهو إما أن يكون مضافاً ، أو مركباً ، أو مفرداً ، ولكلٍ طريقة في التعريف .

فإن كان مضافاً ، نحو : ثلاثة أثواب ، فتعريفه بإدخال الألف واللام على المضاف إليه ، ثم تضاف إليه العدد ، فيتعرف بالإضافة ، فتقول : ثلاثة الأثواب ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص .

وأما المركب ، فهو من أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر ، ففيه ثلاثة مذاهب : **أحدها**: مذهب أكثر البصريين ، أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما ، فتقول : عندي الأحد عشر درهماً ؛ لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد ، فكان تعريفهما بإدخال الألف واللام في أولهما . **الثاني** : مذهب الكوفيين ، والأخفش من البصريين ، تعريف الاسمين الأولين ، نحو : عندي الأحد العشر درهماً ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان . **الثالث**: مذهب قوم من الكُتَّاب ، أنهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة ، نحو : عندي الأحد العشر الدرهم ، وهو ضعيف ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .

وأما العدد المفرد ، نحو : عشرين ، وثلاثين ، فما فوقها إلى تسعين ، فتعريفه بإدخال الألف واللام على العدد ؛ نحو: العشرين والثلاثين ، كما تقول : الضاربون زيداً ، ولا يجوز العشرون الدرهم ،إلا على المذهب الضعيف ؛ لأن ما بعد النون منفصل مما قبله ؛ لأن درهماً بعد عشرين منفصل من العشرين ، فلا يتعرف العدد بتعريفه ، وليس كذلك ثلاثة وأربعة ، ونحوهما مما يضاف ، فإن الثاني متصل بالأول من تمامه، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه ، فلذلك إذا أريد تعريف العدد المفرد عَرَّف نفسه بخلاف المضاف .

وأما المائة والألف ، فحكمهما حكم العقد الأول ، نحو: مائة درهمٍ ، ومائة الدرهم ، وألف درهم ، والألف درهم ؛ لأن التنوين ليس لازماً للمائة والألف ، كما لم يكن لازماً للثلاثة والأربعة ، ونحوهما من العقد الأول . هذا حكم كل إضافة طالت،

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٢/٣٦٤ .

أو قصرت ، فإنك تعرف الاسم الأخير ويَسْرِي تعريفه إلى الاسم الأول ، فتقول : ما فعلت مائة ألف الدرهم [1] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذا الباب ثلاثة مآخذ ، هي :

١. تعريف العدد :

أخذ عليه قوله : " والأشهر ما بدأ به، وهو القياس ، وهو تعريف الآخر من المضافات ، والأول من المركبات ، والمعطوف والمعطوف عليه ، وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك" [2] .

وقول ابن بابشاذ في ذلك : " وإن كان العدد مركّباً من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ففيه ثلاثة مذاهب : مذهب أكثر البصريين المحققّين : تعريف الاسم الأول وحده، تقول : عندي الأحدَ عشرَ درهماً ؛ لأنهما جُعلا كالشيء الواحد ... ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين تعريف الاسمين الأولين ، نحو : ألأحدَ العشرَ درهماً ؛ لأنهما على كل حالٍ في اللفظ اسمان ، ولو عطفت أحدهما على الآخر لتعرّفا جميعاً ... ومذهب قوم من الكتّاب ، لا يُعَرَّج عليهم ، تعريف الثلاثة ، وهو فاسدٌ ؛ لأن التمييز لا يكون قطّ معرفاً بألف ولام كالحال غالباً . ولا خلاف أنه لا يجوز تعريف الاسم الأخير وحده ، وأما تعريف الاسم المفرد من نحو العشرين إلى التسعين ، فالمذهب تعريف الاسم دون التمييز ، تقول : عندي العشرون دِرْهما ، ولا يجوز العشرونَ الدرهم ، إلا على المذهب الضعيف " [3] .

يرى ابن خروف أن العرب هي التي اختلفت في تعريف العدد قبل البصريين والكوفيين ، خلافاً لما ذكره ابن بابشاذ في جمله .

وقد ذكر غير واحد من اللغويين ، الخلاف في تعريف العدد ، بين البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده .

كما جاء في الإنصاف لابن الأنباري قوله في تعريف العدد المركب وتمييزه : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً : الخمسةَ العَشَرَ دِرْهماً ،

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤١٩/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين الكوفيين ، لابن الأنباري ، ٢٦٨/١ ـ ٢٧٥ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣٣/٦ ، ٣٤ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٣٧/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤١٠/٢ .

والخَمْسَةَ العَشَرَ الدِرْهَم . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسة عَشَرَ دِرهماً ، بإدخال الألف واللام على الخمسة وَحَدها " [1] .

وبمثل ما اعترض ابن خروف على ابن بابشاذ ، كذلك اعترض عليه ابن بزيزة في شرحه بقوله في باب تعريف العدد : " بيّنه أبو القاسم ، وجعل المسألة المرسومة فيه خلاف بين الكُتّاب ، وجعلها ابن بابشاذ خلافية بين النحويين ، ولم يعلما أن العرب قد اختلفت في ذلك " [2] .

والذي يظهر للباحث أن العرب نطقوا على سليقتهم وسجيتهم وطبيعتهم ، فنطقوا المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول ، لكن النحاة هم الذين اختلفوا في الذي رفع المبتدأ والخبر ، ونصب المفعول ، حسب اجتهاداتهم النحوية ، وتحليلاتهم للظواهر اللغوية، فاختلاف النحاة لا يلزم منه اختلاف العرب في المسائل النحوية ، بَيْدَ أنَّ العرب قد تختلف في الظواهر اللهجية ؛ لأن لكل قبيلة لهجة أو لغة ، كما في (ما) تعمل عند الحجازيين ، وتهمل عند التميميين .

أضف إلى ذلك أن كلام ابن بابشاذ كان واضحاً ،فلم يقل إن النحويين هم الذين اختلفوا في ذلك ، وإنما قال : ففيه ثلاثة مذاهب؛ كالحال في المسائل النحوية ، وبيّن تلك المذاهب فحسب .

٢ ـ منتهى العدد :

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في منتهى العدد بقوله : " وزعم ابن بابشاذ أن منتهى العدد هو عشرة الآلاف كما فعل ابن قتيبة [3]، ووجَّه قوله على أنه أراد في حساب الكف ، وذلك بعيد " [4] .

قال ابن بابشاذ في شرحه : " فإذا انتهيت إلى عشرة آلاف فهو نهاية الأعداد ، وما بعده مكرّر على الأصول المتقدّمة بالغةً ما بلغت إلا أنّ الألف يكون مضافاً إلى ما بيّنْتُه

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٢٦٨/١ .

(٢) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٧٦/٢ .

(٣)هو : عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو عبدالله ، النحوي ، اللغوي ، تصانيفه كلها مفيدة ، وقُتَيْبَة هي تصغير قِتْبَة (بكسر القاف) وهي واحدة الأقتاب ، والأقتاب : الأمعاء ، والدِّينوري : نسبة إلى دِينَوَر ، وهي بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين ، وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، ٣/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٤١/٢ .

من أنواعه ... " [1] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في منتهى العدد ، ورأى أن قوله بعيد من الصواب ، ولعلّ الباحث يتفق معه في قوله ، غير أنه يؤخذ عليه ـ أي على ابن خروف ـ أنه لم يبيّن رأيه الذي يتبناه في هذه المسألة ، في حين أن ابن بابشاذ قد سبقه ابن قتيبة في ذلك ، وأخذوا عليه أيضا كما أخذوا على ابن بابشاذ ، وقد ورد في شرح الجمل لابن بزيزة ، قوله : " وحكى ابن قتيبة وغيره أن منتهى العدد عشرة آلاف ، وهو خطأ ، فلا نهاية للعدد بالفرض والتضعيف ، وإن لزم الحصر فيما دخل الوجود ، فانحصاره من جهة نفسه لا تجويز أمثاله ... " [2] .

٣ ـ كلمة (أَحَدَ) وهمزتها .

وأخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في باب العدد : " وأما أحدٌ المستعمل في النفي فلا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، وهو مع الواو كالذي تقدم ، وزعم ابن بابشاذ أن أصله الهمزة ، وهو دعوى " [3].

وعبارة ابن بابشاذ هي : "فأما (أحد) من قوله : ما بالدارِ أَحَدٌ ونحوها إذا استعملته في غير الواجب [4]،فهمزتها أصلية غير مبدلة ، ولا تُثنّى ولا تجمع ، ولا يجوز استعمالها في العدد ، ولا في الواجب ... " [5] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ قوله في أحد المستعمل في النفي لا في العدد ، وهو لفظ مذكر ، استعمل اسما وصفة ، فالمستعمل في العدد اسم ، والمستعمل في النفي اسم أيضاً ، وفيه معنى الصفة ؛ كقولك : ما جاءني من أحد ، وهو الذي يراد به العموم والكثرة ، ولا يقع إلا في النفي ، وعدّ ابن خروف قوله بأنه دعوى، أي لا يسنده دليل ، ولا يقوم على حجة .

ويرى ابن خروف أن كلمة أحد ، المستعملة في النفي ، مفرد ، أي أنه لا يثنى ولا يجمع ، والهمزة التي فيها ليست أصلية ، بل هي بدلٌ من الواو أي : إن أصلها : وحد، فيما يرى ابن بابشاذ ،وأنَّ الهمزة ليست مبدلةٌ من حرف آخر ، وإنما هي أصلية من بنية

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابنبابشاذ ، ٢٠٧/٢ .

(٢) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٧٨/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٣١/٢ .

(٤) يعني بغير الواجب : النفي .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابنبابشاذ ، ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

الكلمة .

وخلاصة آراء النحويين في هذه المسألة تؤيد ما ذهب إليه ابن بابشاذ وتسنده في أن الهمزة أصلية من بنية الكلمة ، ليست بدلاً من واوٍ ولا من غيره ؛ وذلك لأن اللفظ على الهمزة ، ولم تَقُم دلالة تخالف ظاهراللفظ ، وهذا هو الذي يراه الباحث صواباً ؛ لقوة دليله الذي اعتمد عليه .

وقد صرّح ابن بزيزة بصحة احتمال ما ذهب إليه ابن بابشاذ ، بقوله : " وأما المستعمل في النفي ؛ نحو : لا أحد في الدار ، فكقولنا لا شخص في الدار من الأحدين ، والهمزة فيه بدلٌ من الواو ، وقال الفارسي إنها في لفظ النفي ليست بدلاً بل هي أصلية ، واتبعه وهو محتمل " [1] .

وأما قوله : لا تثنى ولا تجمع ؛ فلأن معناها يدل على الكثرة ، فاستغني به عن التثنية والجمع، كما في قوله تعالى : ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2]، فحاجزين نعت لأحد، على إهمال ما في أحد أقوال النحويين ، وجمع الصفة مؤذن بإرادة الجمع في الموصوف ، كما أن الهمزة في أوله أصل وليست بدلاً من واو ولا من غيره .

أما أحد الذي للعدد فهو مذكر أيضاً وتجمع على آحاد وهو اسم ،، ويراد به واحد في العدد ، نحو : قولك : أحدٌ وعشرون ، أي : واحد وعشرون ، والهمزة فيها بدل من فاء الكلمة التي هي واوٌ ، والأصل (وحد) ، يقال : وحد وأحد بمعنى واحد ، وكذلك الهمزة في إحدى بدل من الواو ؛ لأنها تأنيث الأحد ، والهمزة في أحد بدل من الواو ، فكذلك هي في مؤنثه ؛ لأنه من لفظه ومعناه [3] .

---

(١) شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٦٥/٢ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية :٤٧.

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣١/٦ .

المطلب الثاني : صياغة اسم الفاعل من العدد .

يصاغ اسم الفاعل من العدد من اثنين فما فوقها إلى العشرة على زِنة فاعل . إذا اتفق اللفظان أضيف الأول إلى الثاني ، ولا يجوز غيره ، كقولك : هذا ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ... وإن اختلف اللفظان جاز فيه وجهان في أصح الأقوال : إما أن يجرى مجرى الأول ويضاف الأول إلى الثاني ، وهو الأجود؛ كقولك : هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ . وإما أن تنون وتنصب ما بعده ؛ كقولك هذا رابعٌ ثلاثةً ، وخامسٌ أربعةً ، وعاشرٌ تسعةً [١] .

وقد أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في هذه المسألة مأخذاً واحداً هو قوله في صياغة اسم الفاعل من العدد بقوله : "... وبعضُ المتأخرين يُجريهِ مُجْرَى اسمِ الفاعل ، وليس في النص ما يُجِيزُهُ ، وخَلَطَ أبو القاسم وغيرُه " [٢] .إشارة إلى قول الزجاجي : " ... هذا خامسُ أَرْبَعٍ بالإضافة ، فمعناه هذا الذي صيّر أربعة خمسة بنفسه ، وتقول هذا حادي أَحَدَ عَشَرَ ، وثالثُ ثَلاثَةَ عَشَرَ ، وكذلك إلى التسعَةَ عَشَرَ ، ولا يقال فيما بعد ذلك " [٣] .

ويعني ابن خروف بالمتأخرين ابن بابشاذ وغيره ، بدليل قوله في شرحه الجمل ، وكما أشارت سلوى محمد عمر عرب محققة شرح ابن خروف إلى ذلك أيضاً .

وقوله في شرحه : " وإن كانا مختلفي اللفظ مثل : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وعاشر تسعة ، فإنه ينظر في معناه ، فإن كان لما مضى فالإضافة لا غير ، وإن كان للحال والاستقبال جازت الإضافة إلى الأعداد ، وجاز التنوين والنصب قياسًا على اسم الفاعل الحقيقي في غير العدد ، فتقول : هذا ثالثٌ اثنينِ غداً ، ورابعٌ ثلاثةً الساعةَ . وإن شئت أضفت ، و الأكثر في هذا الباب الإضافة ؛ لأنه لم يستحكم استحكام اسم الفاعل الجاري على الفعل ، فمتى أعملت كان تقديره بالمستقبل ، كأنك قلت : هذا الذي يُصيِّر ثلاثةً أربعةً بنفسه ، وإذا كان لما مضى قدّرته بالفعل الماضي ، ولم تُعمله ، وهكذا الحكم إلى العشرة ... " [٤] .

---

(١) الجمل ، للزجاجي ، ص : ١٤٤ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ٢٢٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ص : ١٦٨٤ .

(٢)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٤٥/٢ .

(٣) الجمل ، للزجاجي ، ص : ١٤٤ .

(٤)شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤١٣/٢ ، ٤١٤ .

ويرى ابن خروف أن اللفظين إذا اختلفا ، كما في النوع الآخر ، أي : لا يكون العدد الذي يضاف من غير فعله ؛ نحو : ثالثِ اثنين ، وعاشرِ تسعة ، بأنه يجوزُ فيه إثباتُ التنوينِ والنَّصبُ عند بعض النحويين ، وإضافةُ هذا النوعِ عندَهم أكثرُ ، ومعناه : هو الذي صيّر اثنينِ ثلاثةً ، ويصيِّر تسعةً عشرةً ، وأن سيبويه لم يذكر النصبَ فيه ، ولم يزِدْ على الإضافة ، ولم يقدِّر الإضافةَ إلا بالماضي ، ولم يُجْرِهْ على حكمِ اسمِ الفاعلِ ، ولم يقع في القرآن الكريم منوناً ، ولا أعلمُه في شعر ، وينبغي أن يوقفَ على السماع ، و أن بعضُ المتأخرين يُجريهِ مُجْرَى اسمِ الفاعل ، وليس في النص ما يُجِيزُهُ ، وخَلَطَ أبو القاسم وغيرُه [1] .

لم يصب ابن خروف في هذا المأخذ على ابن بابشاذ والزجاجي وغيرهما ، والنحويون على خلاف الذي ذهب إليه ، وأقوالهم شاهدة على ذلك :

أولاً : قوله : (ويجوزُ فيه إثباتُ التنوينِ والنَّصبُ عند بعض النحويين ...) ، ليس بعضهم بل الجُمهور على جواز النصب والتنوين إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، ولو قال ابن خروف في النوع الأول ، وهو الذي اتفق اللفظان فيه ، كثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة بجواز إثبات التنوين والنصب فيه عند النحويين ، لكان صواباً ، ولكان الحق معه ؛ لأنه لم ينفرد بتنوينه والنصب به إلا الأخفش ، وقد رَدَّ النحويون عليه [2] .

أما النوع الآخر ، وهو الذي اختلف اللفظان فيها ، كرابع ثلاثة ، فالجمهور خلاف الذي ذكره ، وأقوال النحويين تؤكد ذلك . قال الزجاجي في جمله : " والوجه الآخر : أن تنونه وتنصب ما بعده ، فتقول هذا رابعٌ ثلاثةً ، وخامسٌ أربعةً ، وعاشرٌ تسعةً... " [3] .

وجاء في شرح التسهيل عن ابن مالك قوله : " ... نحو : هذا ثالث اثنين ، أي جاعل اثنين بنفسه ثلاثة ، فلك في هذا أن تضيفه ، أو تنونه وتنصب به ؛ لأنه اسم فاعل فعل

---

(١)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٤٣/٢ ـ ٦٤٥ .

(٢) قد ذكر ابن مالك انفراد الأخفش بذلك ، وردَّ عليه ، بقوله : " صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين : **أحدهما** : أن يكون بمعنى بعض أصله ، أي بمعنى بعض ما صيغ منه ، ويستعمل مفرداً كثالث إلى عاشر، ومضافاً إلى أصله كثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة ، وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، وما ذهب إليه غير مرضي ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، إلا أن يكون ثانياً ... " شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٤١٢/٢ . وقد ذكر ذلك الأشموني في شرحه أيضاً و زاد عليه بقوله : " وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ، ونصبه إياه ... " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٠٥/٤ .

(٣) الجمل ، للزجاجي ، ص : ١٤٤ .

مستعمل " [1] .

وورد عن ابن يعيش قوله : " وأما الثاني ، وهو ما يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين ، نحو : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ... وعلى هذا الوجه يجوز أن ينون ، وينصب ما بعده ، فتقول هذا ثالثٌ اثنين ، ورابعٌ ثلاثةً ... " [2] .

ثانياً : قوله : (وبعضُ المتأخرين يُجريهِ مُجْرَى اسمِ الفاعل ، وليس في النص ما يُجِيزُهُ ، وخَلَطَ أبو القاسم وغيرُه) .

وقد أخذ ابن خروف على المتأخرين ؛ كابن بابشاذ ومن معه ، إضافة إلى أنه يرى أن الزجاجي وغيره خلطوا في هذه المسألة .

أضف إلى ذلك أن ابن خروف عضّد قوله بقول سيبويه ، وقول سيبويه هو : " وتقول : هذا خامسُ أربعٍ ، إذا أردتَ أنه صيّر أربعَ نسوة خمسةً ،ولا تكاد العربُ تتكلمُ به كما ذكرتُ لك " [3] .

قال بعد إيراده قول سيبويه : " فكرَّرَ أنّ هذا الجنسَ قليلٌ في كلام العرب ، ولو كانَ عندَها جارياً على حكم اسم الفاعل الماضي والمضارع لم يقل ذلك . ولما كان عنده على حكم الإضافة أبداً ، أجازَه في المركبات قياساً على المضاف لجنسه ، وبعضُ المتأخرين يُجريهِ مُجْرَى اسمِ الفاعل ، وليس في النص ما يُجيزُهُ ، وخَلَطَ أبو القاسم وغيرُه " [4] .

ولعل خلاصة آراء النحويين في هذه المسألة هي : أنّ هذه أيضا من الألفاظ المختلف فيها بينهم ، وهو بمعنى جاعل ومصيّر ، نحو عاشر تسعة ، وخامس أربعة ، ورابع ثلاثة ، إن كان في غير العدد فيجري في العمل مجرى اسم الفاعل . فإن كان بمعنى الماضي لزمت الإضافة، ولم يجز العمل فيه ، كما لم يجز في اسم الفاعل بمعنى الماضي من غير العدد إلا على مذهب الكسائي ، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال ، منهم من أجاز فيه العمل قياساً ، ومنهم من رأى الإضافة ولم يجز العمل ، وسيبويه يرى أنه قليلٌ [5] .

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٤١٢/٢ .

(٢)شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٦/ ٣٦ .

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، ٥٦١/٣ .

(٤)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٦٤٥/٢ .

(٥)شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٣٧٩/٢ .

المطلب الثالث : تأريخ الأيام والليالي .

كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالأمر المشهور ، وبالعامل يكون عليهم ، ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم ، فذكر له أمر التاريخ ، فاستحسنه هو وغيره، ثم اختلفوا بأي شهر يبدؤون ، فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم رجب ، وبعضهم ذو الحجة ، ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج ، فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة ؛ لأنه قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ـ ﷺ ـ وقيل غير ذلك . [1] ودأبوا يؤرخون بالليالي دون الأيام ؛ لأن الشهرَ قمري ، مبدَؤُه بالليل عندهم ، فالليل سابق النهار ، وأن لكل ليلة يوماً يأتي بعدها ، فلذلك استغنوا في التاريخ بالليالي عن الأيام ، كما أن من سننهم أن يذكروا المشارق دون المغارب ؛ لدلالة المشارق على المغارب ، كما جاء في التنزيل قوله :﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾[2] ، تُرِك ذكر المغارب لدلالة الكلام عليه ، واستغني بذكر المشارق من ذكرها إذ كان معلوماً أن معها المغارب ، كما أن الليالي معها الأيام .

فأول الشهر ليلةٌ ، وآخره يوم ، فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه ، أو لغرّته أو مُهَلِّه ، أو مُسْتَهَلِّه ، ويقال لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون ، كما يقال بقيت [3] .

أخذ ابن خروف على ابن بابشاذ في تأريخ الأيام والليالي مأخذاً واحداً بقوله : " ولو أرَّخُوا بالأَيَّامِ لَعُلِمَ أن مع كلِّ يومٍ ليلةً مُتَقَدِّمَةً لكونها السَّابقةَ في دخُولِ الشَّهْرِ ، وليسَ في هذا تغليبُ مؤنثٍ على مذكرٍ في لفظ ؛ لأَنَّك إذا قلت : (كتبتُ لخمس ليالٍ) لم تُدخل الأيام تحتَ لفظ هذا العدد ، بلِ الأيَّامُ خمسةٌ غيرها لم تُذْكر لدلالةِ المعنى عليها ، ولا يكون ذلك في غير العدد ... " [4].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤/١١٠ .

(٢) سورة الصافات، الآية :٥.

(٣)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة هجر للطباعة والنشر والإعلان ، بدون توثيق ، ١٩/٤٩٦ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢/٦٨١ ، شرح التسهيل، لابن مالك ، ٢/٤١٠ ،. وشرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٢/٤٠٨ .

(٤)شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢/٦٨١ .

قوله : (وليسَ في هذا تغليبُ مؤنثٍ على مذكرٍ في لفظ...) ردٌ على من اعتقد ذلك من النحويين ، وابن بابشاذ منهم ، كما ورد عنه في شرحه للجمل: " ... فإن جمعت بين المذكّر والمؤنثِ فقلت : سِرتُ خمسَ عشرة . بين يوم وليلة غَلَّبْتَ المؤنث ؛ لأنه قد ذُكِرَ، ومنهم من يغلّب المذكر ، فإن لم تذكرهما ، أو ذكرت الليالي وحدها أنَّثْتَ لا غير ... "[1] .

والصواب بخلاف ما هم عليه ، وقد علل ابن خروف قوله بعلة منطقية ، واستحسنها النحويون ، وهو الذي يميل إليه الباحث ، فقوله : (كتبتُ لخمس ليالٍ) لم تُدخل الأيام تحتَ لفظ هذا العدد ، بلِ الأيَّامُ خمسةٌ غيرها لم تُذْكر لدلالةِ المعنى عليها .

و قد أورد ابن مالك في شرح تسهيله ، هذا التوهم ، ودافع عنه بنحو الذي دافع عنه ابن خروف في شرحه ، وأكّد بأن هذا ليس من قبيل التغليب ، بل التغليب خلافه ، وأورد له أمثلة تبيِّنه ، كما في قوله : " وقد توهم قومٌ أن هذا الكلام قد غلب فيه المؤنث على المذكر ، وليس ما توهموه بصحيح ؛ لأن التغليب إنما هو لفظٌ يعم القبيلتين، ويجري عليهما معاً حكم أحدهما ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ ﴾[2] ، وكقوله تعالى بعد خطاب نساء النبي ـ ﷺ ـ :﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾[3]،وكقوله تعالى :﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم﴾[4]فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة على سبيل التغليب " [5] .

وتعجب صاحب شرح الجمل (ابن بزيزة) من قول ابن بابشاذ هذا أولاً ، ثم ذكر أَخْذِ ابن خروف عليه وصحة مذهبه آخراً كما في قوله : " وزعم ابن بابشاذ أن باب التأريخ مما غلِّب فيه المؤنث على المذكر ؛ لأنهم إذا قالوا لخمس خلون ، يعنون الليالي، ومن المعلوم أنّ مع كل ليلة يوماً ، فقد غلبوا الليلة وهي مؤنثة على اليوم ، وشبّهه بقولهم

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٥١/٢ ، ٢٥٢ .

(٢) سورة هود ، الآية :٧٣.

(٣) سورة الأحزاب ، الآية :٣٣.

(٤) سورة النور ، الآية :٤٥.

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٤١١/٢

ضَبْع[١] للمؤنث ، وضِبْعان للمذكر ، فإذا ثنوا قالوا ضَبْعان ، ولم يقولوا ضبعاتان ، استغناء عن تثنية المذكر بتثنية المؤنث ؛ لأن المذكر وإن كان أصلاً للمؤنث فلفظ المؤنث في هذه الكلمة أخف " [٢] .

أما ما قاله عن ابن خروف فهو : " وخطأه ابن خروف في ذلك من حيث إنّ الأيّام لم تدخل تحت لفظ الليالي فلا تغليب ، وإنما أرّخوا بالليالي دون الأيام ؛ لأن الشهر العربي قمري ، فلو أرخوا بالمذكر الذي هو اليوم ، سقطت ليلة من الشهر ، قال : فليس فيه تغليب . وقوله في ذلك صحيح من جهة تناول اللفظ ، إذ لفظ الليلة لم يتناول اليوم كما ذكرناه ، لكنهم من حيث ابتدأوا بالليلة من الشهر ، قد غلبوا المؤنث . خوف إسقاط ليلة من الشهر ، فقد اعتزموا على تغليب المؤنث على كل حال " [٣] .

---

(١)قال محقق شرح ابن بزيزة : "في الأصل صَنْعٌ ، وهو تحريف ، صوابه من شرح ابن بابشاذ " شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٤٠٩/٢ . وقد اطلع الباحث على شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، الذي حققه علي بن توفيق الحمد ، فوجد أن أصل الكلمة ما ذكره ابن بزيزة (ضبع) لا (صنع) كما في قول ابن بابشاذ : " وأما ضَبَع فإنه اسم للمؤنث ، وضَبُعَان اسم للمذكر ، فإن عزموا على التثنية ثَنَّوْا المؤنث ، وإن عَنَوْا المذكر ، ولم يُثَنَّ المذكّر استغناءً وكراهةً لاجتماع الزوائد ... " شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ ، ٤٥١/٢ ، يؤيد ذلك ما ورد في الصحاح للجوهري ، قوله : " والضَبُعُ معروفة ، ولا تقل ضَبُعَةٌ ؛ لأن الذكر ضِبْعَانٌ ، والجمع ضَبَاعِينٌ ، مثل : سِرْحَانٍ وسَرَاحِينَ ... وضِبْعَانٌ أَمْدَرُ ، أي : منتفخ الجنين عظيم البطن ، ويقال هو الذي تَتَرَّب جنْباه ،كأنه من المدر والتراب " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة : (ضبع) .

(٢)شرح الجمل ، لابن بزيزة ، ٤٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن بزيزة ، ٤٠٩/٢ .

الخاتمة

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

١. لم يكن ابن خروف محقاً في كل ما أخذه على ابن بابشاذ ، بل كان محقاً منصفاً في بعضها ، متحاملاً في بعضها الآخر لأسباب غير علمية ، ودوافع مجهولة ؛ ودليل ذلك أنه يأخذ عليه مسألة في كتابه شرح جمل الزجاجي ، ويصف قوله بأنه فاسد ، ويأتي بالمسألة نفسها ويجوزها في كتابه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

٢. وافق النحويون ابنَ خروف في أخذه على ابن بابشاذ في بعض المسائل النحوية التي كان الحق معه فيها ، وردّوا عليه في بعضها الآخر التي لم يكن مصيباً فيها .

٣. دافع عن ابن بابشاذ كثير من النحويين في المسائل التي جانب فيها ابن خروف الصواب، وردوا عليه ، ولا سيما شرّاح الجمل ؛ كابن بزيزة ، وابن الخفاف وغيرهما ، بل كُتبت في ذلك رسائل علمية ؛ كرسالة الطالب بندر بن عبدالمولى السلمي ، وعنوانها: معايير ابن خروف في اعتراضاته النحوية على ابن بابشاذ ، ورسالة الطالبة جوهري سعيد الأسمري ، وعنوانها : اعتراضات ابن بزيزة على ابن خروف في كتاب غاية الأمل في شرح الجمل .

٤. ردود ابن خروف ومآخذه ومناقشته تعتمد أحياناً على أدلة علمية ، وحجج منطقية ، وأحياناً أخرى لم يسلك فيها الطريق القويم ، ولم يلتزم فيها المنهج العلمي .

٥. لم يكن ابن بابشاذ هو صاحب كل الآراء التي أخذها عليه ابن خروف ، بل هو مسبوق إلى كثير منها ، من النحويين السابقين ؛ كسيبويه والمبرد وغيرهما ، فأخذ ابن خروف عليه ولم يأخذ على من سبقه ، مع أنه اكتفى بقولهم دون نقص أو زيادة .

٦. بلغت جملة المآخذ التي وجدها الباحث في شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، وقامت عليها هذه الدراسة ثلاثةً وستين مأخذاً ، ثلاثون منها تتعلق بالأسماء ، وأربعةَ عشرَ مأخذاً في الأفعال ، وثمانية في الحروف ، وأحد عشر في مسائل متفرقة .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾		
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ ... ﴾	٣٨	١٢٩
﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ﴾	١١٦	١٦٨
سورة الأنعام		
﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾	١١٤	١٠٢
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ﴾	١٥٣	١٠٣
سورة الأعراف		
﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾	١٠٢	١٦٨
سورة الأنفال		
﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾	١٩	١٦٧
سورة التوبة		
﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ﴾	١٢٨	١٥٩
سورة يونس		
﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	١٠	١٦٥
﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾	٦٢	١٧٣
سورة هود		
﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ﴾	٧٣	٢٠٥
سورة يوسف		
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	١٥٩
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾	٩٦	١٦٥
سورة الرعد		
﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾	٥	١٦٨
سورة الإسراء		
﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾	١	٨١

سورة الكهف		
﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾	٥	١٦٧
﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	١٨	٨٨
﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾	٣٣	٩٣
﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	١٣٣
سورة مريم		
﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾	١٥	١٠٣
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٠	١٤٧
سورة الحج		
﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾	٤٨	١٢
سورة النور		
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾	٢	١٣٢
﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾	٩	١٦٦
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم﴾	٤٥	٢٠٥
سورة النمل		
﴿نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾	٨	١٦٥
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾	١٩	١٠٣
﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾	٨١	١٦٠
سورة العنكبوت		
﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾	٤٠	١١
سورة الأحزاب		
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾	٣٣	٢٠٥
سورة فاطر		

﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ﴾	٤٥	١٢
سورة الصافات		
﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾	٥	٢٠٤
سورة ص		
﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾	٦	١٦٥
﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾	٣٠	١٢٦
سورة غافر		
﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ﴾	٥	١٢
سورة الجاثية		
﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٨٢
سورة ق		
﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾	٩	٧٩
سورة القمر		
﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾	٣٤	٩٨
سورة الواقعة		
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾	٩٥	٧٩
سورة المجادلة		
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ﴾	٢	١٦٠
سورة الصف		
﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ...﴾	٨	١٤٦
سورة الملك		
﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾	٢٠	١٦٧
سورة الحاقة		
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾	٤٧	١٦٠

سورة النبأ		
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ❖ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾	٣١ ، ٣٢	٩٩
سورة البروج		
﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ❖ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾	٤ ، ٥	١٠٠
سورة الطارق		
﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١٦٨
﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ❖ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾	٤ ، ٥	١٠٠
سورة البيّنة		
﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾	٥	٨٠

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث

.٥٣	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي البصري (المبرد)	١٦
.٥٤	محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (أبو حيان الأندلسي)	٨٨
.٥٥	محمود بن عبدالله الحسيني شهاب الدين (الألوسي)	١٠٣
.٥٦	محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي (الزمخشري)	١٣٧
.٥٧	هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات (ابن الشجري)	١١٣
.٥٨	يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الكوفي (أبو زكريا الفراء)	١٥
.٥٩	يعيش بن علي أبو البقاء (ابن يعيش)	٦٨
.٦٠	يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي (الشَنْتمري الأعلم)	١٧

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١.الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبدالله عنان ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٩٧م .

٢. أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، طبعة دار الرشيد للنشر ، سلسلة كتب التراث ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، بالرقم (٩٥) ، ١٩٨٠م .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٤. أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنصاري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة المجمع العلمي العربي ، دمشق ، بدون تاريخ .

٥. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبدالباقي عبدالمجيد اليماني ، تحقيق عبدالمجيد دياب ، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٦. الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، بدون تاريخ .

٧.إصلاح المنطق ، لابن السكيت ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف ، بدون تاريخ .

٨. الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

٩. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م .

١٠. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

١١. أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد حمزة الحسني العلوي ، بدون توثيق .

١٢. أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبدالرحمن إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٣. إنباه الرواه على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
١٤.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٥.أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تحقيق محمود عبدالقادر الأرناؤوط ،مطبعة دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، مصر ـ القاهرة ، بدون توثيق .
١٧. الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي الفارسي ، تحقيق كاظم بحر المُرجان ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
١٨. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، طبعة دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
١٩. البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
٢٠. البداية والنهاية ، للحافظ بن كثير الدمشقي ،تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية ، بدار هجر ، بدون تاريخ .
٢١. برنامج شيوخ الرُّعيني ، لعلي بن محمد بن علي الرُّعيني الإشبيلي ، تحقيق إبراهيم شبوح ، طبعة مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة الإرشاد القومي ، دمشق ، ١٣١٨هـ ـ ١٩٦٢م .
٢٢. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي ، تحقيق عيّاد بن عيد الثبيتي ، طبعة دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ، طبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ه ــ١٩٧٩م .
٢٤.البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمحمد ابن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري ، طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
٢٥. تاريخ قضاة الأندلس ، لأبي الحسن بن عبدالله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي ، وسماه كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، طبعة منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٢٦. التحرير والتنوير ، لمحمد بن الطاهر بن عاشور ،طبعة الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٨٨٤م .
٢٧. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخرالدين ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
٢٨. تفسير النسفي ...
٢٩. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، تحقيق خليفة محمد خليفة بريري ، طبعة منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ــ ١٩٩٥م .
٣٠. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق أحمد عبدالعليم ، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .
٣١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، طبعة هجر للطباعة والنشر والإعلان ، بدون توثيق .
٣٢. الجمل ، للزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب ، طبعة مطبعة كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م .
٣٣.الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد تديم فاضل ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
٣٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،بدون توثيق .
٣٥. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، بدون توثيق .

٣٦. ديوان الأعشى ...
٣٧. ديوان النابغة الذبياني ، طبعة مطبعة الهلال ، مصر ، ١٩١١م .
٣٨. ديوان جرير ، طبعة دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٣٩. ديوان زهير بن أبي سُلمى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
٤٠. ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي ،تحقيق حسَّان فلاح أوغلي ، طبعة دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
٤١. ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمد يوسف نجم الدين، طبعة دار صادر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
٤٢. ديوان لبيد بن ربيعة ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .
٤٣. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي المراكشي ، تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، بدون تاريخ .
٤٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
٤٥. الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ، لمازن المبارك ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٦٠م .
٤٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م .
٤٧. شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، طبعة هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ،١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
٤٨. شرح الشافية الكافية ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، بدون تاريخ.
٤٩. شرح المفصل ، لابن يعيش ،طبعة الطباعة المنيرية ، دمشق ، بدون توثيق .
٥٠.شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق أحمد فتحي حجازي ،

طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١م .
٥١. شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق خالد عبدالكريم ، بدون توثيق .
٥٢.شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، بدون توثيق.
٥٣. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، تحقيق، سلوى محمد عمر عرب ، (الجزآن الأولان) طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، بالرقم (٢٢) ، في سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
٥٤.شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، تحقيق، سلوى محمد عمر عرب (الجزء الثالث) طبعة منشورات مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرقم (٥) بدون تاريخ .
٥٥.شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، تحقيق، سلوى محمد عمر عرب (الجزء الرابع) طبعة منشورات مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بالرقم (٢٦) ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م .
٥٦.شرح جمل الزجاجي ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، تحقيق علي محسن عيسى ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
٥٧. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق عبدالرحمن البرقوقي ، طبعة المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٣٤٧هـ ــ ١٩٢٩م .
٥٨. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل الأعلم الشنتمري ، لحنا نصر الحتى ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م .
٥٩. شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق جماعة من العلماء، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .
٦٠. شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م .

٦١.الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ،تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار المعارف ، القاهرة، بدون تاريخ .
٦٢.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، طبعة مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م .
٦٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، طبعة مطبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠م .
٦٤. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي عبدالله الزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .
٦٥.فرائد الخرائد في الأمثال ، معجم في الأمثال والحكم النثرية والشعرية ، لأبي يعقوب يوسف بن طاهر الخويِّ ، تحقيق عبدالرازق حسين ، طبعة دار النفائس ، للنشر والتوزيع ، الأردن ، بدون تاريخ .
٦٦.الفهرست ، للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق ، تحقيق رضا، بدون توثيق .
٦٧. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
٦٨. كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
٦٩. كتاب العين ،لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخرومي، وإبراهيم السامرائي ، بدون توثيق .
٧٠. كتاب حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٧١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٧٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

٧٣.اللباب في علوم القرآن لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

٧٤. لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٧٥. ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ،القاهرة ، بدون تاريخ .

٧٦. مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .

٧٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام ابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبدالشافي محمد ، طبعة محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

٧٨. المدارس النحوية ، تأليف شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة التاسعة، بدون تاريخ .

٧٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م .

٨٠. مراتب النحويين ، لعبد الواحد علي أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٨١. المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، طبعة مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعةالأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٨٢. معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٨٣. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي الرومي ، تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

٨٤. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ،١٩٩٣م .

٨٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، مصر ، بدون تاريخ .

٨٦. المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود عمر الزمخشري ، تحقيق محمد بدرالدين أبي فراس النعساني الحلبي ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
٨٧. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر ،القاهرة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .
٨٨. الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخرالدين قباوة ، طبعة مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
٨٩. المنصف ، شرح كتاب التصريف لابن جني ، حققه لجنة من الأساتذة ، طبعة دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
٩٠.الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المَرْزُباني ، طبعة المطبعة السلفية ، مصر، ١٣٤٣هـ .
٩١. نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُّهَيْلي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
٩٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين بن عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، طبعة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
٩٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .
٩٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
٩٥. الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
٩٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، حققه إحسان عباس ، طبعة دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

الرسائل العلمية :

١. استدراكات البطليوسي على الزجاجي من خلال كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ازدهار عبدالرحمن السيد إبراهيم أبو الغيث ، رسالة (ماجستير) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م .
٢.غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، تحقيق محمد غالب عبدالرحمن وراق ، رسالة (دكتوراه) ، كلية دار العلوم قسم النحو والصرف والعروض ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٣. مآخذ أبي جعفر النحاس النحوية في كتابه إعراب القرآن على أبي زكريا الفراء في كتابه معاني القرآن ، طلحة آدم أحمد صالح ، رسالة (ماجستير) ، جامعة الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٠م .
٤. مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه : (البغداديات ، والعسكريات ، والإيضاح ، والتكملة ، والشيرازيات ، والعضديات) ، بلسم عبدالرسول وحيد علي الشيباني ، رسالة (ماجستير) ، جامعة بغداد ، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .
٥.مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ، لعلي بن حسين ابن يحيى الأمير ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ،كلية اللغة العربية ، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨ .
٦. مآخذ بدرالدين ابن الناظم النحوية على ألفية ابن مالك ، سعدية همة يوسف أحمد ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، السودان ، ٢٠١١م .
٧.المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ،محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الخفاف ، تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله ، رسالة (دكتوراه) جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية واللغة ،١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م .

الدوريات :

١.ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس ، لمحمد موعد ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، مجلة فصلية تصدر من اتحاد الكتاب العرب ، بدمشق ، العدد (٩٧) ، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م .
٢. شعر أبي وجزة السعدي ، صنعة وليد السراقي، ملتقى أهل الأثر ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزآن الأول والثاني ، جمادى الآخرة ، ذو الحجة ١٤١٠هـ ، يناير ــ يوليو ١٩٩٠م .
٣. ظاهرة الإقحام في التراكيب العربية لخالد عبدالكريم سندي ، بحث مقدم لجامعة

الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، وهو موجودٌ في الشبكة العنكبوتية، موقع : مجالس الطريق إلى الجنة .

فهرس الموضوعات